دفاع
عن القرآن الكريم

دراسة موجزة على ضوء الأدلّة الأربعة
لإثبات صيانة القرآن من التحريف

تأليف

الشيخ محمّد جاسم الماجدي

منشورات
مؤسسة الأعلمي للمطبوعات
بيروت - لبنان

دفاع
عن القرآن الكريم

دراسة موجزة على ضوء الأدلّة الأربعة
لإثبات صيانة القرآن من التحريف

تأليف

الشيخ محمّد جاسم الماجدي

منشورات
مؤسسة الأعلمي للمطبوعات
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى

جميع الحقوق محفوظة ومسجّلة

١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

مؤسسة الأعلمي للمطبوعات
بيروت - طريق المطار - قرب سنتر زعرور
هاتف:٤٥٠٤٢٦ / ٠١ - فاكس:٤٥٠٤٢٧ / ٠١

Published by Aalami Est.
Beirut Airport Road
Tel:01/450426 Fax:01/450427

فرع ثاني: العراق - كربلاء المقدسة - شارع السدرة - موبايل: ٠٧٨٠١٥٦١٩٨٠

إهداء

إلى الذي لا يغيب عنّي طيفه..
ولا يُنسى في دعائي ذكره..
إلى صاحب القلب الحنون..
الذي أحبَّ الجميع وأحبَّه الجميع..
إلى روح والدي العزيز..
أهدي هذا الجهد المتواضع..
عسى أن يجعله الله في ميزان حسناته، إنَّه سميع مجيب.

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾

(الحجر: ٩)

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة:

الحمد لله الأوّل بلا أوّل كان قبله، والآخر بلا آخر يكون بعده، الذي قصرت عن رؤيته أبصار الناظرين، وعجزت عن نعته أوهام الواصفين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، محمّد خاتم النبيّين، وعلى آله الطيّبين الطاهرين.

وبعد..

فهذه مجموعة من محاضرات خُصّصت للدفاع عن القرآن الكريم من ادّعاء وقوع التحريف فيه، وقد أُلقيت على مسامع جمع من المؤمنين، بعدما كثر السجال، وتشعَّب القيل والقال، وخاض في هذه المسألة الجهّال، ومن يقصر فهمه عن إدراك كنه كلمات الأعلام، ناهيك عن الفهم الخاطئ والإدراك السقيم لما ورد عن أهل بيت العصمة عليهم السلام فيما يتعلّق بمفهوم التحريف نفياً أو إثباتاً.

إنَّ هذه المسألة هي من المسائل المهمّة والخطيرة والتي يجب الوقوف عندها ومعرفة أبعادها وما يراد منها ومواطن الخلل فيها، لأنّنا ندرك جيّداً أنَّ الديانتين اليهودية والنصرانية قد تعرَّضتا لضربة قاصمة حينما وقع التلاعب والتحريف في التوراة والإنجيل.

ولذا حاول أعداء الإسلام وعلى مرّ العصور النيل من هذا الكتاب المقدَّس الذي ﴿لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ

حَكِـيمٍ حَمِيـدٍ﴾[1]، وكذلك حاول أعداء أهل البيت أن يلصقوا فريَّة القول بالتحريف بأتباع أهل البيت عليهم السلام، وسيتَّضح لاحقاً أنَّهم أبعد الناس عن هذه التهمة.

ولأجل هذه الأهمّية ودفع هذه الشبهة، ولغرض الدفاع عن مذهب أهل البيت ممَّن يحاول توجيه التهم إليه، حاولنا أن نقف على حقيقة القول بهذه الشبهة من خلال فصول ومحاور، نتناول فيها تحرير محلّ النزاع في هذه المسألة، والأدلَّة التي أُقيمت لدفع شبهة التحريف، ثمّ نتعرَّض لبحث الروايات الدالّة على التحريف في كتب الشيعة، بعد تقديم ما يساعد على فهم هذه الروايات، ثمّ يقع الكلام في حجّية الظواهر وما يترتَّب على القول بالتحريف من لزوم عدم صلاحية القرآن للاستدلال، بعدها سنسلّط الضوء على ما ورد في كتب غير الشيعة من روايات دالّة على وقوع التحريف في القرآن.

نسأل الله تعالى أن يجعلنا من المدافعين عن القرآن الكريم وأهل البيت عليهم السلام ومن التابعين لهم والمتمسّكين بهم، وأن يجعل أعمالنا ونيّاتنا خالصة لوجهه الكريم، إنَّه سميع مجيب.

* * *

(١) فصّلت: ٤٢.

التمهيد

إنَّ مسألة صيانة القرآن من التحريف هي من المسائل التي تحظى بأهمّيّة كبيرة في التاريخ الإسلامي، وفي الدراسات الإسلاميّة التي لها علاقة مباشرة بعلم الكلام، الذي يعنى بتصوير وصياغة العقائد الحقّة التي يجب على كلّ مكلّف الإيمان بها والعمل على طبقها.

وتكمن أهمّيّة هذه المسألة في أنّنا إذا لم نستطع إثبات صيانة القرآن من التحريف فعند ذلك ستترتّب عدّة محاذير، منها:

١ ـ أنَّ عملية استنباط الحكم الشرعي ستكون مشوبة بالتردّد والشكّ، لأنّه لو كان القرآن محرّفاً فحينئذٍ سيكون الاستدلال بالآيات المحرّفة مغايراً للإرادة الإلهية وما يطلبه المولى ﷻ من عباده، ويلزم من ذلك أن لا يؤدّي الاستدلال إلى النتيجة المطلوبة.

٢ ـ أنَّ القول بتحريف القرآن يلازم القول بعدم الإعجاز القرآني، ووجه هذه الملازمة أنَّ القرآن يشتمل بين دفّتيه على نظم[1] ومضمون وبلاغة تفوق قابلية البشر، وأيّ عمل من شأنه الإخلال بهذا النظم والمضمون سيمكن من الإتيان بمثل القرآن، الذي ورد في القرآن الكريم بلسان التحدّي وإثبات عظمة القرآن، وإنّه صادر من لدن بديع السماوات والأرض.

---

(١) المراد من النظم: هو تماسك الكلمات والجمل، ووضع كلّ كلمة مكانها.

والقول بالتحريف يؤدّي إلى القول بعدم الإعجاز القرآني، ويترتّب على ذلك نفي نبوّة الرسول ﷺ، لأنَّ نبوَّته منوطة ومرهونة بالإعجاز القرآني كما اشتهر بين المسلمين.

٣ ـ أنَّ الحكم بأنَّ الرواية الواردة عن المعصومين هي معتبرة أو غير معتبرة، إنَّما هو بالنظر إلى موافقتها للقرآن خصوصاً في مورد التعارض، وأعني بذلك ما لو حصل التضادّ أو التنافي بين روايتين أو طائفتين من الروايات في ما هو المراد منها، وقد تقرَّر في علم الأصول بأنَّ من علاجات باب التعارض هو عرض الروايتين أو الروايات المتعارضة على القرآن، فيؤخذ بالموافق ويعرض عن المخالف.

وعلى ذلك فلو قلنا بالتحريف فحينئذٍ سيكون اعتبار الروايات مخدوشاً تبعاً لذلك.

هذا ما أردنا تمهيده قبل الدخول في صميم البحث، وهنالك محاذير أخرى مترتّبة ولازمة للقول بالتحريف أعرضنا عن ذكرها اكتفاءً بما قدمناه.

* * *

الفصل الأوّل:

تحرير محلّ النزاع

قبل بيان محلّ النزاع في هذه المسألة، وتحديد ما هو موضوعها، الذي هو محلّ الكلام ومورد النقض والإبرام، لا بدَّ لنا من بيان المعنى اللغوي والاصطلاحي للفظة التحريف، ليتسنّى لنا بالتالي تحديد المعنى المراد وتمييزه عن غيره ممَّا هو خارج عمَّا نحن فيه.

التحريف في اللغة:

إنَّ حرف الشيء هو طرفه وجانبه، وتحريفه بمعنى إمالته، والعدول به عن موضعه إلى موضع آخر، قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللهَ عَلَى حَرْفٍ﴾[1].

قال الراغب الأصفهاني: (حرف الشيء طرفه، وجمعه: أحرف وحروف، يقال: حرف السيف وحرف السفينة وحرف الجبل وحروف الهجاء أطراف الكلمة)[2].

وقال الجوهري: (حرف كلّ شيء طرفه وشفيره وحدّه، ومنه حرف الجبل، وهو أعلاه المحدَّد، وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللهَ عَلَى حَرْفٍ﴾، قالوا: على وجه واحد، وهو أن يعبده على السرّاء دون الضرّاء)[3].

---

(١) الحجر: ٩.

(٢) المفردات في غريب القرآن/ أبو القاسم الحسين بن محمّد المعروف بالراغب الأصفهاني/ ضبط: هيثم طعيمي/ دار إحياء التراث العربي/ بيروت/ ص ١١٩.

(٣) معجم الصحاح/ إسماعيل بن حمّاد الجوهري/ اعتنى به: خليل مأمون شيحا/ دار المعرفة/ بيروت لبنان/ الطبعة الثالثة/ (١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م).

وقال الزمخشري: (على حرف: على طرف من الدين لا في وسطه وقلبه، وهذا مثل لكونهم على قلق واضطراب في دينهم لا على سكون وطمأنينة)[١].

وتحريف الكلام هو العدول به عن جهته، والتحريف في القرآن هو تغيير الكلمة عن معناها إلى معانٍ أخرى[٢]، ومنه قوله تعالى: ﴿يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ﴾[٣]، وقوله: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾[٤].

التحريف في الاصطلاح:

وله معانٍ عديدة، منها:

١ ـ التحريف الترتيبي: وهو نقل الآية من موضعها إلى موضع آخر، سواء كان هذا النقل بتوقيف أو اجتهاد، ولا شكَّ أنَّ هذا النحو من التحريف واقع في القرآن الكريم، إذ كم من آية مكّية واقعة بين آيات مدنية وبالعكس.

٢ ـ التحريف المعنوي: ويراد به حمل اللفظ على معانٍ بعيدة عنه، لم ترتبط بظاهره، مع مخالفتها للمشهور في تفسيره، وهذا النوع واقع في القرآن، وذلك عن طريق تأويله من غير علم، وهو محرَّم بالإجماع، فقد روي عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «من فسَّر القرآن برأيه

(١) الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل/ الزمخشري/ ج ٣/ ص ٧.

(٢) كتاب العين/ الخليل بن أحمد الفراهيدي/ ج ٣/ ص ٢١١؛ تهذيب اللغة/ الأزهري/ ج ٥/ ص ١٤؛ لسان العرب/ ابن منظور/ ج ٩/ ص ٤٣/ مادّة (حرف).

(٣) البقرة: ٧٥.

(٤) النساء: ٤٦.

إن أصاب لم يؤجر، وإن أخطأ فهو أبعد من السماء»[١]، وهذا ينسجم كثيراً مع المعنى اللغوي للتحريف.

وهذا النوع من التحريف هو الذي يشكو أمير المؤمنين عليه السلام من وقوعه، كما ورد عنه في نهج البلاغة، فهو يقول: «إِلَى اللهِ أَشْكُو مِنْ مَعْشَرٍ يَعِيشُونَ جُهَّالاً وَيَمُوتُونَ ضُلاَّلاً، لَيْسَ فِيهِمْ سِلْعَةٌ أَبْوَرُ مِنَ الْكِتَابِ إِذَا تُلِيَ حَقَّ تِلاَوَتِهِ، وَ لاَ سِلْعَةٌ أَنْفَقُ بَيْعاً وَلاَ أَغْلَى ثَمَناً مِنَ الْكِتَابِ إِذَا حُرِّفَ عَنْ مَوَاضِعِهِ»[٢].

كما أنَّ القرآن الكريم يتحدَّث عن هذا التحريف ووقوعه في الكتب السماوية السابقة، فهو يقول: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾[٣]، و﴿يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ ما عَقَلُوهُ﴾[٤].

٣ ـ التحريف اللفظي: وهو على أقسام:

الأوّل: تحريف الحروف أو الحركات: وهذا المعنى راجع إلى القراءات القرآنية، وهو باطل إلاَّ في ألفاظ قليلة، كقراءة قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾[٥]، بكسر (الأرجل) ونصبها، وغير ذلك ممَّا لم يخالف أصول العربية، وقراءة جمهور المسلمين.

الثاني: تحريف الكلمات.

الثالث: تحريف الآيات أو السور.

---

(١) وسائل الشيعة/ الحرّ العاملي/ ج ١٨/ ص١٤٩، نقلاً عن تفسير العيّاشي/ ج ١/ ص ٢٩/ ح ٤.

(٢) نهج البلاغة/ الخطبة ١٧؛ الكافي/ ج ١/ ص ١٥١.

(٣) النساء: ٤٦.

(٤) البقرة: ٧٥.

(٥) المائدة: ٦.

وكلّ من هذين القسمين الأخيرين، إمَّا أن يكون التحريف فيهما بالزيادة، بمعنى أنَّ بعض المصحف الذي بين أيدينا ليس من الكلام المنزل، والتحريف بهذا المعنى باطل بإجماع المسلمين، بل هو ممَّا علم بطلانه بالضرورة، لأنَّه يعني أنَّ بعض ما بين الدفَّتين هو ليس من القرآن، ممَّا يلزم حصول التنافي مع آيات التحدّي والإعجاز.

أو يكون التحريف فيهما بالنقص: أي إنَّ بعض المصحف الذي بين أيدينا لا يشتمل على جميع القرآن الذي نزل من السماء، أي إنَّه قد ضاع إمَّا عن طريق العمد أو النسيان.

وقد يكون هذا البعض كلمة أو آية أو سورة، والتحريف بهذا المعنى هو موضوع البحث ومحلّ النزاع.

فقد ادّعى البعض وقوعه في القرآن الكريم، استناداً إلى أحاديث هي بمجملها إمَّا ضعيفة سنداً أو مؤوَّلة بوجه يخرجها عن إفادة ذلك، وإلاَّ فهي مدسوسة وباطلة، وقد أعرض عنها محقّقو المسلمين على مرّ العصور على ما سيأتي.

* * *

لإثبات نفي التحريف عن القرآن بهذا المعنى استدلّ بالآيات والروايات والأدلّة العقلية والإجماع والشواهد التاريخية وغيرها، وسنتعرّض لكلّ واحد من هذه الأدلّة ضمن محاور ليتسنّى لنا الوقوف على حقيقة هذه المسألة:

المحور الأوّل: الأدلّة القرآنية:

هنالك جملة من الآيات القرآنية الدالّة على عدم وقوع التحريف في القرآن، ومن هذه الآيات:

١ ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1]:

وهذه الآية تتألّف من جملتين:

الأولى: دلّت على نزول القرآن الكريم من الله سبحانه وتعالى، وذلك من خلال أداتيّ توكيد، وهما: (إنّ) و(نحن)، والغرض من هذا التوكيد هو الدلالة القطعية والتي لا تقبل الشكّ على عظمة هذا الأمر النازل، بحيث لا يبقى البعض من الناس شاكّاً ومتردّداً في مصدر ومنشأ هذا الكتاب العظيم، أو يلجأ البعض الآخر من الناس إلى إنكار هذه النسبة وادعاء أنّه ليس من الله سبحانه وتعالى.

وقد أشارت الآيات المتقدّمة على هذه الآية إلى هذا البعض المنكر، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ

---

(١) الحجر: ٩.

الفصل الثاني:

أدلَّة عدم وقوع التحريف

﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ۝٧ مَا نُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَا كَانُوا إِذاً مُنْظَرِينَ ۝٨﴾[1].

والجملة الثانية: تضمَّنت مؤكّدات عديدة، وهي: (إنّ) ولام التوكيد واسمية الجملة وضمير الجمع ووصف الجمع، وهي من خلال هذه الأمور أخبرت بأنّ الله سبحانه وتعالى قد ضمن حفظ وحراسة هذا القرآن بشكل مؤكَّد بعد نزوله.

كما أنّ سياق هذه الجملة يدلُّ على عظمة هذا القرآن المنزل من الله تعالى، ويدلُّ أيضاً على قطع الشكّ والترديد في بقائه وحفظه من كلّ تلاعب وتعدّي وتحريف، وذلك لأنّ الحفظ في الآية قد ذكر بشكل مطلق ولم يقيَّد بنوع خاصّ من التعدّي والتحريف، وهذا الإطلاق يشمل حفظ القرآن الكريم من التحريف اللفظي بالمعنى الخاصّ المتقدّم وما هو محلّ النزاع.

شبهات وردود:

هنالك بعض الشبهات التي ينبغي الوقوف عندها وتسليط الضوء عليها، لاسيّما وهي مرتبطة بما نحن فيه من الأدلّة القرآنية على صيانة القرآن من التحريف:

الشبهة الأولى:

هنالك من يدَّعي أنّ المراد من الذكر الوارد في الآية المتقدّمة هو النبيّ ﷺ، وهذا الادّعاء غير مستند إلى دليل، وليس هنالك ما يؤيّده، ويمكن الجواب عنه بما يلي:

---

(١) الحجر: ٦ - ٨.

أوّلاً: إنَّ كلمة (الذكر) تطلق بشكل صريح ويراد منها القرآن، وذلك في موارد عديدة.

ثانياً: إنَّ الآية المتقدّمة على هذه الآية تمثّل قرينة سياقية واضحة على أنَّ المقصود من الذكر هو القرآن، والآية المتقدّمة هي: ﴿وَقالُوا يا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾، لأنَّه لا شكَّ أنَّ المراد من (الذكر) في هذه الآية هو القرآن وإلاَّ فما هو مرجع الضمير في لفظة (عليه).

الشبهة الثانية:

ومن الشبهات التي ذكرت في المقام، هو ما ذكره البعض من أنَّه قد تكون الآيات القرآنية التي يستدلُّ بها على نفي وقوع التحريف هي نفسها محرَّفة وليست من القرآن، وحينئذٍ يبطل الاستدلال بها وتسقط عن الاعتبار والحجّية.

والجواب: أنَّ هذه الشبهة لا أساس لها ولا يصحُّ الركون إليها، وذلك لأنَّ نفس ادّعاء وقوع التحريف في آية من آيات القرآن لا يسقطها عن الحجّية والاعتبار وصلاحية الاستدلال بها، بل لا بدَّ أن تخضع هذه الدعوى للتحقيق والبحث، فلا تُقبل إلاَّ إذا وجد دليل يدلُّ عليها.

كما أنَّ هذه الآيات التي استدلَّ بها على نفي التحريف هي ثابتة بإجماع المسلمين من جميع الفِرَق، ولم تكن مورداً للتشكيك والطعن، وإشكالية التحريف إنَّما وقعت في غيرها.

الشبهة الثالثة:

ذكر بعض المتشبّثين بدعوى التحريف تعليقاً على الآية المتقدّمة، حاصله: أنَّه قد يكون المراد من الحفظ المذكور في هذه الآية هو حفظ القرآن في الجملة، وليس حفظ كلّ فرد فرد من أفراد القرآن، لأنَّه قطعاً

غير مراد من الآية، وبما أنَّ المراد من الحفظ هو الحفظ في الجملة فيمكن حينئذٍ أن يكون القرآن محفوظاً عند الإمام الحجّة عليه السلام.

والجواب: أنَّ هذا الكلام هو من أضعف الاحتمالات وأوهن الشبهات، لأنَّ حفظ القرآن يجب أن يكون عند من أُنزل إليهم وهم عامّة البشر، أمَّا حفظه عند الإمام الحجّة عليه السلام فهو نظير حفظه في اللوح المحفوظ، أو عند ملك من الملائكة، وهو معنى تافه يشبه قول القائل: (أرسلت إليك هدية وأنا محتفظ بها عندي أو عند بعض خاصَّتي).

هذا ومن الغريب دعوى (حفظ القرآن في الجملة لا كلّ فرد فرد) تفسيراً للحفظ الوارد في الآية، فكأنَّه توهَّم أنَّ المراد من (الذكر) هو القرآن المكتوب أو الملفوظ، لتكون له أفراد كثيرة، ومن الواضح أنَّ المراد ليس ذلك، لأنَّ المكتوب أو الملفوظ لا دوام له خارجاً، وإنَّما المراد هو المحكي بهذا القرآن المكتوب أو الملفوظ، وهو المنزل على النبيّ صلى الله عليه وآله، والمراد من حفظه صيانته عن التلاعب وعن الضياع، فيمكن للبشر عامّة أن يصلوا إليه.

٢ ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتابٌ عَزِيزٌ ۝٤١ لا يَأْتِيهِ الْباطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ۝٤٢﴾[1]:

ومن المقطوع به أنَّ المراد من لفظ (الذكر) في هذه الآية هو القرآن الكريم، وقد وصف القرآن هنا بأوصاف ثلاثة هي: (العزيز)، (لا يأتيه الباطل)، (تنزيل من حكيم حميد).

---

(١) فصّلت: ٤١ و٤٢.

والوصفان الأوّلان فيهما دلالة قاطعة على عدم وقوع التحريف في القرآن، وأمّا الصفة الثالثة: (تنزيل من حكيم حميد) فهي تبيّن سبب ومنشأ الوصفين الأوّلين.

فلفظ (العزيز) مشتقّ من العزَّة وهو الذي لا يقهر ولا يغلب، وهو مأخوذ من قولهم: أرض عَزاز أي صلبة، و(الباطل) ما كان نقيضاً للحقّ، والباطل هو من البطلان بمعنى فساد الرأي.

والوصف الأوّل (العزيز) يدلُّ على نفي التحريف، لأنَّ التحريف يستلزم الغلبة والضعف، وهذا خلاف العزَّة التي قلنا إنَّها بمعنى الذي لا يقهر.

وكذلك الوصف الثاني فيه دلالة على نفي التحريف، لأنَّه لو أخذنا بنظر الاعتبار إعجاز القرآن الكريم فحينئذٍ يكون كلّ تغيير أو تبديل وكلّ زيادة أو نقصان من شأنه أن يلحق خللاً بإعجاز القرآن ومعارفه، وحينئذٍ يكون القرآن مصداقاً للفاسد والباطل، مع أنَّ الآية المتقدّمة قد نفت الفساد والبطلان عن القرآن، فينتفي حينئذٍ لازمه وهو التحريف، وكلّ ذلك بمقتضى حكمته، فهو الذي أحكم ذلك وأحسن تدبيره.

٣ ـ الدليل القرآني الثالث على نفي التحريف هو كلّ آية نفت الريب عن القرآن، من قبيل قوله تعالى: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتابِ لا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعالَمِينَ﴾[1]، الذي ينفي الريب في نزوله وحدوثه، وكذلك قوله تعالى: ﴿ذلِكَ الْكِتابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدىً لِلْمُتَّقِينَ﴾[2]، الذي يؤكّد على أنَّ القرآن هو كتاب هداية ومنزَّه عن الريب.

ثمّ إنَّ المراد من الريب هو الشكّ والتردّد والتشويش الحاصل في

(١) السجدة: ٣٢.

(٢) البقرة: ٢.

النفس، فيما لو كان القرآن محرَّفاً، ومعرَّضاً للتبديل والتغيير المنافي لكونه مصدراً للهداية، مع أنَّ الله سبحانه وتعالى أخبر عن القرآن بأنَّه كتاب هداية، ولو كان محرَّفاً فسيكون قطعاً مورداً للريب والشكّ، وقد أخبر القرآن بأنَّ الريب منتفٍ مطلقاً، فقد وردت لفظة (ريب) نكرة في سياق النفي، وهذا عند أهل العربية ممَّا يفيد العموم، يعني أنَّ كلّ أشكال الريب وكلّ مسببات الريب منتفية.

٤ ـ الدليل القرآني الرابع قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الرَّسُولُ يَا رَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُوراً ﴿٣٠﴾﴾[1].

وهذه الآية اشتملت على شكوى صادرة من النبيّ ﷺ، وهذه الشكوى إنَّما تكون متعقلّة وذلك فيما لو كان القرآن مصوناً من التحريف، لأنَّ الرسول ﷺ ناظر إلى أنَّ القرآن هو الواسطة بين الخالق والمخلوق، وهذه الواسطة هي سبيل النجاة لهم، فإذا تركوا هذه الواسطة (أي القرآن) صار مهجوراً.

ولو كان القرآن محرَّفاً فحينئذٍ لا يكون سبيل النجاة لهم أو الحبل المتين بينهم وبين الله تعالى، وحينئذٍ لا وجه للتشكّي من قِبَل النبيّ ﷺ عن هجران القوم للقرآن.

مضافاً إلى أنَّ النبيّ ﷺ لم يشتكِ من تغيير القرآن وتبديله وتحريفه، بل اشتكى من عدم العمل به وهجره، وهذا يدلُّ على أنَّ القرآن سيظلُّ مصوناً ومحفوظاً إلى يوم القيامة.

هذا وينبغي هنا ملاحظة ما ورد في الشبهة الثانية المتقدّمة وجوابها لأنَّها تتعلَّق بكلّ الأدلَّة القرآنية، ودفعها ممَّا يتوقَّف عليه الاستدلال.

---

(١) الفرقان: ٣٠.

المحور الثاني: الأدلّة الروائية:

فقد استدلَّ العلماء بطوائف من الأحاديث الواردة عن المعصومين لنفي التحريف عن القرآن، منها:

الطائفة الأولى: الروايات الدالّة على نفي التحريف بشكل صريح، وبألفاظ واضحة لا لبس فيها، فمنها ما روي في الكافي بإسناد صحيح، عن الإمام الباقر عليه السلام أنَّه كتب في رسالته إلى سعد الخير: **«وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرَّفوا حدوده، فهم يروونه ولا يرعونه، والجهّال يعجبهم حفظهم للرواية والعلماء يحزنهم تركهم للرعاية...»**[1].

وفي هذا الحديث دلالة واضحة وصريحة على أنَّ القرآن الكريم لم يعرض عليه النقص ولا التغيير، لأنَّ الإمام عليه السلام يقول: «أقاموا حروفه»، أي إنَّهم حافظوا على حروف القرآن وألفاظه من التغيير والتبديل، إلاَّ أنَّهم حرَّفوا حدوده أي أحكامه، فالتحريف إنَّما هو واقع على الأحكام والمعاني ومداليل الألفاظ دون الألفاظ.

الطائفة الثانية: أحاديث الثقلين: والمراد من الثقلين الكتاب والعترة الطاهرة اللذين خلَّفهما النبيّ صلى الله عليه وآله في أمّته، وأخبر عنهما أنَّهما لن يفترقا حتَّى يردا عليه الحوض، وحديث الثقلين هو حديث صحيح متواتر بين المسلمين، بل هو أشهر المتواترات وأجلى القطعيات[2].

وإنَّما عبَّرنا بلفظة أحاديث وذلك لأنَّ حديث الثقلين وارد بطرق وصيغ

---

(١) الوافي/ آخر كتاب الصلاة/ ج ٥/ ص ٢٧٤.

(٢) نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار / السيّد علي الحسيني الميلاني/ ج ١/ ص ١٩٥/ ط ١/ (١٩٩٥م - ١٤١٥هـ)/ دار المؤرّخ العربي/ بيروت. أقول: ذكر البحراني في (غاية المرام) أنَّ أحاديث الثقلين بلغ عددها من طرق السُنّة (٣٩) حديثاً، ومن طرق الشيعة (٨٢) حديثاً.

متعدّدة عند الفريقين، ومن هذه الصيغ ما ذكره مسلم في صحيحه، عن زيد بن أرقم، قال: قام رسول الله ﷺ يوماً فينا خطيباً بماء يُدعى خُمّاً بين مكّة والمدينة، فحمد الله وأثنى عليه ووعظ وذكّر، ثمّ قال:

«أمّا بعد ألا أيّها الناس فإنّما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربّي فأُجيب، وأنا تارك فيكم الثقلين، أوّلهما كتاب الله»، ورغّب فيه، ثمّ قال: **«وأهل بيتي، أُذكّركم الله في أهل بيتي، أُذكّركم الله في أهل بيتي، أُذكّركم الله في أهل بيتي»**[1].

والاستدلال بحديث الثقلين على نفي التحريف هو على النحو التالي: إنّ القول بالتحريف لازمه عدم وجوب التمسّك بالكتاب المنزل من الله تعالى، وذلك لأنّ وقوع التحريف فيه يؤدّي إلى فقدان قيمته وعدم اعتباره، مع أنّ وجوب التمسّك بالكتاب باقٍ إلى يوم القيامة، وذلك بمقتضى أحاديث الثقلين بصيغه وطرقه المختلفة، لذا يكون القول بالتحريف باطلاً جزماً.

كما يمكن الاستفادة من حديث الثقلين والاستناد إليه لإثبات أنّ القرآن الكريم كان مدوّناً في عهد النبيّ ﷺ بجميع آياته وسوره وإلاّ لما صحّ إطلاق لفظ الكتاب عليه.

وكذلك يمكن الاستدلال بحديث الثقلين على أنّ القرآن الذي كان مدوّناً ومحفوظاً في عهده ﷺ هو باقٍ ومحفوظ إلى يوم القيامة، وذلك لكي تتمّ به وبالعترة الهداية الأبدية والأمن من الضلال للأمّة

---

(١) صحيح مسلم/ مسلم بن الحجّاج النيسابوري/ ج ٤/ ص ١٨٧٣/ دار إحياء التراث العربي/ بيروت؛ ورواه أيضاً النسائي في سننه، والترمذي في الجامع الصحيح/ باب مناقب أهل بيت النبيّ/ ص ٩٩١؛ وكذلك الطبراني في المعجم الكبير/ ج ٤/ ص ٦٦/ ح ٢٦٨١.

الإسلاميّة والبشرية جمعاء، ما داموا ملتزمين بوصيّة النبيّ ﷺ والتي هي التمسّك بهما واتّباع هديهما.

وحينئذٍ لا بدَّ من وجود شخص يكون قريناً للقرآن، ولا بدَّ من وجود الكتاب ليكون قريناً للعترة، حتَّى يردا على النبيّ الحوض، وليكون التمسّك بهما حافظاً للأمّة من الضلال.

والتمسّك بالعترة إنَّما يكون بموالاتهم، واتّباع أوامرهم ونواهيهم، وهذا شيء لا يتوقَّف على الاتّصال بالإمام عليه السلام، لا في زمان الحضور ولا في زمان الغيبة، لأنَّهم عليهم السلام قد أمروا الناس بالرجوع إلى رواة أحاديثهم في الحوادث الواقعة، وهذا الأمر لا يختصُّ بزمان الغيبة، لذلك يمكن معرفة رأي الإمام المعصوم في الحكم الشرعي من خلال الفقهاء ومن لديهم معرفة ودراية بالأخبار، في زمان الحضور والغيبة على حدٍّ سواء.

وأمَّا التمسّك بالقرآن فهو أمر لا يمكن إلاَّ من خلال الوصول إليه، فلا بدَّ أن يكون موجوداً في الأمّة حتَّى يمكن التمسّك به، وهذا دليل آخر على فساد قول من يدَّعي أنَّ القرآن محفوظ عند الإمام الحجّة عليه السلام، لأنَّ وجوده عند الإمام عليه السلام وعدم وجوده عند الناس لا يكفي للتمسّك به المأمور به بمقتضى حديث الثقلين.

الطائفة الثالثة: روايات العرض: وهي الروايات التي يستدلُّ بها على عدم وقوع التحريف في القرآن، وهذه الروايات هي التي تأمر المسلمين بعرض الحديث على كتاب الله، فيما لو عرض عليه شكٌ أو وقع في مورد التعارض مع حديث آخر يخالفه في المضمون ويشاركه في الموضوع، وفائدة هذا العرض: هو الأخذ بما يوافق كتاب الله من الحديثين المتعارضين، وترك ما يخالفه منهما.

وقد وردت عدَّة روايات بهذا المضمون، منها:

ـ ما روي عن الإمام الصادق عليه السلام، أنَّه قال: **«خطب النبيّ صلى الله عليه وآله بمنى فقال: أيّها الناس، ما جاءكم عنّي يوافق كتاب الله فأنا قلته، وما جاءكم يخالف كتاب الله فلم أقله»**[١].

ـ وورد عنه عليه السلام أيضاً بسند صحيح، قال: **«إذا ورد عليكم حديثان مختلفان، فاعرضوهما على كتاب الله، فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فردّوه»**[٢].

ـ وروي عن الإمام الصادق عليه السلام، عن أبيه، عن جدّه، عن علي عليه السلام، أنَّه قال: **«إنَّ على كلّ حقّ حقيقة، وعلى كلّ صواب نوراً، فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فدعوه»**[٣].

ـ وروي عن الإمام الهادي عليه السلام، أنَّه قال: **«فإذا وردت حقائق الأخبار، والتمست شواهدها من التنزيل، فوجد لها موافقاً وعليها دليلاً، كان الاقتداء بها فرضاً لا يتعدّاه إلاّ أهل العناد»**[٤].

وهذه الأحاديث المتضافرة ـ كما يؤكّد الشيخ الأنصاري في كتابه فرائد الأصول ـ تفيد أنَّ الأئمّة عليهم السلام جعلوا القرآن ميزان عدل في معرفة الصحيح من غيره في أحاديث أهل البيت عليهم السلام، وبالتأكيد هم لا يجعلون ميزاناً ناقصاً أو محرَّفاً يدلُّ على ذلك.

كما أنَّ هذه القاعدة (قاعدة العرض) المستخرجة من هذه

---

(١) أصول الكافي/ محمّد بن يعقوب الكليني/ ج ١/ ص ٦٩/ ح ٥.

(٢) وسائل الشيعة/ الحرّ العاملي/ ج ٢٧/ ص ١١٨/ تحقيق مؤسّسة آل البيت عليهم السلام.

(٣) الأمالي/ الشيخ الصدوق/ ص ٣٠١/ المجلس ٥٨/ الحديث ١٦.

(٤) تحف العقول/ ابن شعبة الحرّاني/ باب ما روي عن الإمام الهادي عليه السلام/ ص ٤٦٠.

الروايات، لا تنسجم مع القول بوقوع التحريف في القرآن، وذلك لأنّ الذي تعرض عليه الروايات يجب أن يكون مأموناً ومحفوظاً من عبث العابثين، لأنّه حينئذٍ هو المقياس والميزان الذي يفرّق بين الحقّ والباطل، ولو لم يكن القرآن مصوناً من التحريف لما أمكن الوثوق بهذه القاعدة.

قال المحقّق الكركي ﷺ في رسالته التي أفردها لنفي النقيصة عن القرآن الكريم: (لا يجوز أن يكون المراد بالكتاب المعروض عليه غير هذا المتواتر الذي بأيدينا وأيدي الناس، وإلاّ لزم التكليف بما لا يطاق، فقد وجب عرض الأخبار على هذا الكتاب، وأخبار النقيصة إذا عرضت عليه كانت مخالفة له، لدلالتها على أنّه ليس هو، وأيّ تكذيب يكون أشدُّ من هذا)[1].

الطائفة الرابعة: الروايات الواردة في بيان قراءة السور في الصلوات وغيرها، وكذلك ثواب قراءة القرآن وتلاوته في شهر رمضان، فلو كان القرآن محرَّفاً ويشتمل على نقصان أو تغيير، لما بقيت لهذه الروايات قيمة علمية، ولكان نقلها يستلزم اللغوية لعدم ترتّب أثر عليها، بناءً على أنّ ما قصد لم يقع وما وقع لم يقصد، مع أنّها نقلت ورويت حتّى في أزمنة متأخّرة على عصر التشريع، ممّا يكشف عن اعتبارها وبقاء ترتّب الأثر عليها، وهذا يستلزم بقاء القرآن محفوظاً ومصوناً من التحريف.

ومن هذه الروايات ما ورد عن إسحاق بن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام، أنّه قال: **«من قرأ مائة آية يصلّي بها في ليلة كتب الله ﷻ له بها قنوت ليلة، ومن قرأ مائتي آية في غير صلاة لم يحاجه القرآن يوم**

(١) أورده السيّد محسن البغدادي في (شرح الوافية) عن المحقّق الكركي.

القيامة، ومن قرأ خمسمائة آية في يوم وليلة في صلاة النهار والليل كتب الله ﷻ له في اللوح المحفوظ قنطاراً من الحسنات والقنطار ألف ومائتا أوقية، والأوقية أعظم من جبل أُحُد»[1].

وعن ابن محبوب، عن جميل بن صالح، عن الفضيل بن يسار، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: **«ما يمنع التاجر منكم المشغول في سوقه إذا رجع إلى منزله أن لا ينام حتّى يقرأ سورة من القرآن فتكتب له مكان كلّ آية يقرؤها عشر حسنات ويمحى عنه عشر سيّئات»**[2].

وبهذا الدليل استدلَّ بعض أكابر علماء الشيعة على نفي التحريف، ومنهم: الشيخ الصدوق أعلى الله مقامه.

الطائفة الخامسة: الروايات الآمرة بالرجوع إلى القرآن واستنطاقه، وهي كثيرة جدّاً، منها ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة، في خطبة له ينبّه فيها على فضل الرسول والقرآن، فيقول: **«فَجَاءَهُمْ بِتَصْدِيقِ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ، وَالنُّورِ الْمُقْتَدَى بِهِ، ذَلِكَ الْقُرْآنُ فَاسْتَنْطِقُوهُ...»**[3].

وقوله عليه السلام: **«وَاعْلَمُوا أَنَّهُ شَافِعٌ مُشَفَّعٌ، وَقَائِلٌ مُصَدَّقٌ، وَأَنَّهُ مَنْ شَفَعَ لَهُ الْقُرْآنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُفِّعَ فِيهِ، وَمَنْ مَحَلَ بِهِ الْقُرْآنُ[4] يَوْمَ الْقِيَامَةِ صُدِّقَ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ يُنَادِي مُنَادٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: أَلاَ إِنَّ كُلَّ حَارِثٍ مُبْتَلًى فِي حَرْثِهِ وَعَاقِبَةِ عَمَلِهِ، غَيْرَ حَرَثَةِ الْقُرْآنِ، فَكُونُوا مِنْ حَرَثَتِهِ وَأَتْبَاعِهِ،**

---

(١) الكافي/ الشيخ الكليني/ ج ٢/ باب فضل القرآن/ ح ٩.

(٢) الكافي/ الشيخ الكليني/ باب ثواب قراءة القرآن/ ح ٢.

(٣) نهج البلاغة/ الخطبة ١٥٨/ ص ٢٥٤.

(٤) محل به القرآن: أي سعى به إلى الله تعالى، وقال في حقّه قولاً يضرّه ويوقعه في المكروه.

وَاسْتَدِلُّوهُ عَلَى رَبِّكُمْ، وَاسْتَنْصِحُوهُ عَلَى أَنْفُسِكُمْ، وَاتَّهِمُوا عَلَيْهِ آرَاءَكُمْ[١]، وَاسْتَغِشُّوا فِيهِ أَهْوَاءَكُمْ»[٢].

وقال عليه السلام في كتاب له إلى الحارث الهمداني رضي الله عنه: «**وَتَمَسَّكْ بِحَبْلِ الْقُرْآنِ، وَاسْتَنْصِحْهُ، وَأَحِلَّ حَلَالَهُ وَحَرِّمْ حَرَامَهُ...**»[٣].

كلّ ذلك يقتضي أن يكون القرآن الذي بين أيدينا هو نفس القرآن الذي نزل على النبيّ صلى الله عليه وآله، من غير زيادة ولا نقصان، وإلاّ فلا يمكن أن يكون مرجعاً وهادياً ودليلاً عند الحيرة.

المحور الثالث: الدليل العقلي:

وقد استنتج بعض العلماء من الدليل العقلي الآتي، والذي يعتمد على بعض المقدّمات سلامة القرآن من التحريف، والدليل هو:

١ ـ إنّ الله عزّ وجلّ حكيم، وبمقتضى حكمته أنزل القرآن الكريم على نبيّه صلى الله عليه وآله لهداية الناس، وإخراجهم من الظلمات إلى النور.

٢ ـ إنّ القرآن الكريم هو خاتم الكتب السماوية، وإنّ من أُنزل عليه هو خاتم الرسل والأنبياء.

٣ ـ إذا حصل التحريف في القرآن ولم ينزل من الله كتاب آخر أو يأتي رسول آخر يبيّن للناس مواضع الخلل في الكتاب السابق عليه فسيؤدّي ذلك بالأجيال الآتية بعد التحريف إلى الضلال والانحراف، وهم حينئذٍ لا ذنب لهم في ذلك.

---

(١) اتّهموا عليه آراءكم: أي إذا خالفت آراؤكم القرآن فاتّهموها بالخطأ.

(٢) نهج البلاغة/ الخطبة ١٧٦/ ص ٢٨٤.

(٣) نهج البلاغة/ الخطبة ٦٩/ ص ٤٧٩.

٤ ـ إنَّ هـذا الضـلال والانحـراف لا يمكـن أن ينسـب إلـى الله ﷻ، لأنَّ ذلك قطعاً مخالف للغرض الذي من أجله أرسل الله الأنبياء والرسل لهداية البشرية.

إذن فالقرآن يجب أن يكون منزَّهاً ومصوناً من كلّ تحريف، وهذا ما تقرَّر بالدليل العقلي[١].

المحور الرابع: دليل الإجماع:

يمكن الوقوف على كلمات الكثير من علمائنا الأعلام الذين ادَّعوا الإجماع[٢] ـ صراحةً أو ضمناً ـ على سلامة القرآن من التحريف[٣]، مع إنكارهم الشديد لهذه الفريَّة، وعدم القبول بها، ومن هؤلاء الأعلام:

ـ الشيخ الصدوق، فهو يقول[٤]: (اعتقادنا أنَّ القرآن الذي أنزله الله على نبيّه ﷺ هو ما بين الدَّفتين، وهو ما في أيدي الناس، ليس بأكثر من ذلك، ومبلغ سوره عند الناس مائة وأربع عشرة سورة، ... ومن نسب إلينا أنّا نقول إنَّه أكثر من ذلك فهو كاذب).

فإنَّه يظهر من قوله: (اعتقادنا...)، و(من نسب إلينا...)، انعقاد الإجماع على عدم وقوع التحريف في القرآن.

---

(١) أنظر: سلامة القرآن من التحريف وتفنيد الافتراءات على الشيعة الإمامية/ الدكتور فتح الله المحمّدي/ ص٣٧، نقلاً عن تقريرات للشيخ جوادي الآملي في رسالته (نزاهة القرآن من التحريف) مخطوط.

(٢) يمكن توجيه دعوى الإجماع هذه بأن يحمل القول بالتحريف على الشذوذ والندرة، وأنَّه قد صدر ممَّن لا يعتدُّ بقوله.

(٣) أي بمعنى عدم النقيصة، لأنَّ التحريف الذي هو بمعنى الزيادة تقدَّم الكلام في أنَّه خارج عن محلّ النزاع، لأنَّه مقطوع بعدمه ومجمع عليه عند كافَّة المسلمين.

(٤) الاعتقادات: ٩٣.

ـ العلاَّمة الحلّي، فهو يقول: (اتَّفقوا على أنَّ ما نقل إلينا نقلاً متواتراً من القرآن فهو حجّة، لأنَّ النبيّ ﷺ كان مكلَّفاً بإشاعة ما نزل عليه من القرآن إلى عدد التواتر ليحصل القطع بنبوَّته، فإنَّه المعجزة له)، والذي يظهر من كلمة (اتَّفقوا) تحقّق الإجماع.

ـ الشيخ جعفر كاشف الغطاء، فهو يصرّح بالإجماع في قوله: (لا ريب في أنَّ القرآن محفوظ من النقصان، بحفظ الملك الديّان، كما دلَّ عليه صريح الفرقان، وإجماع العلماء في جميع الأزمان، ولا عبرة بالنادر).

ـ وكذلك الشيخ محمّد حسين آل كاشف الغطاء، فهو يقول: (إنَّ الكتاب الموجود في أيدي المسلمين، هو الكتاب الذي أنزله الله إليه ﷺ للإعجاز والتحدّي، ولتعليم الأحكام، وتمييز الحلال من الحرام، وأنَّه لا نقص فيه ولا تحريف ولا زيادة، وعلى هذا إجماعهم).

ولا يخفى أنَّ هذا الإجماع حجّة عند الشيعة الإمامية، لأنَّه كاشف عن رأي المعصوم عليه السلام.

المحور الخامس: الشواهد التاريخية:

بعد أن استعرضنا الأدلَّة الأربعة، والتي استفدنا منها عدم وقوع التحريف في القرآن، يمكن الاستفادة ـ إضافة إلى ما سبق ـ من الشواهد التاريخية المؤكّدة على عدم وقوع هذه الفريّة، بل على عدم إمكانها، في جميع الأدوار والمراحل التاريخية التي أعقبت عصر التشريع.

وحاصل ما يمكن أن يقال في المقام: إنَّ التحريف بالمعنى المصطلح وما هو محلّ النزاع إن قلنا بوقوعه، فهو إمَّا أن يكون واقعاً في زمان الخليفة الأوّل والخليفة الثاني، وصادر من أحدهما أو منهما معاً،

بمعنى أنَّه قد وقع بعد زمان رسول الله ﷺ ـ لأنَّه لا يمكن أن يُدَّعى وقوعه في زمن النبيّ ﷺ ـ، وإمَّا أن يكون واقعاً في زمن عثمان ومن قبله، أو يكون واقعاً بعد وفاة أمير المؤمنين عليه السلام، أي في زمان الأمويين ومن قِبَلهم أو من قِبَل ولاتهم.

وكلّ ذلك باطل لا أساس له من الصحَّة، لأنَّه لو قلنا إنَّه واقع من قِبَل الشيخين، فحينئذٍ إمَّا أن يكونا غير عامدين، أي إنَّ التحريف قد صدر عنهما من جهة أنَّ القرآن وصل إليهما بصورة ناقصة، على اعتبار أنَّه لم يكن مجموعاً قبل زمانهما.

وإمَّا أن يكونا عامدين للتحريف، سواء كان التحريف واقعاً في آيات لا تتعلَّق بالزعامة والخلافة، أو في آيات متعلّقة بهذا الشأن.

ويندفع الاحتمال أو الفرضية الأولى بأن يقال: إنَّه لا يمكن القبول بهذه الفرضية، لأنَّه من المعلوم بالضرورة أنَّ النبيّ ﷺ قد عرف عنه اهتمامه الشديد بأمر القرآن وحفظه وقراءته وترتيل آياته، وكذلك المسلمون.

وهذا ممَّا يجعلنا نقطع بأنَّ القرآن كان محفوظاً على عهد رسول الله ﷺ، سواء كان مجموعاً أو متفرّقاً أو كان محفوظاً في الصدور، علماً أنَّهم قد عرف عنهم اهتمامهم بحفظ الشعر والخطب على كثرتها، فكيف لا يهتمّون بحفظ القرآن الذي بذلوا من أجله أرواحهم ودمائهم، وكلّ ما يملكون، هذا من جانب.

ومن جانب آخر فإنَّنا يمكن أن ندفع هذه الدعوى ببركة حديث الثقلين المتواتر، فهو يقول: **«إنّي تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي...»**.

فلو قلنا بأنَّ ما وصل إلى الخليفتين ليس بتامّ فحينئذٍ سيكون

المتروك بعض الكتاب وليس كلّه، على أنّه قد تقدَّم منّا[1] أنّ لفظ الكتاب لا يصدق على المتفرّق أو المحفوظ في الصدور.

وإمَّا أنّه ـ أي التحريف ـ صدر منهما عمداً، فهو إن قلنا إنّه في الآيات التي لا تتعلّق بالخلافة أو الزعامة، فهذا احتمال بعيد لعدم وجود المقتضي.

ولو قيل بأنّ المقتضي موجود وهو الإضرار بالدين، فهذا أيضاً احتمال بعيد، لا لأنّهما يتّصفان بالتديّن، بل لأنّ الخلافة كانت مبنيّة على السياسة، وهما إنّما وصلا إليها بسبب إظهار الاهتمام بالدين وادّعاء الحرص عليه، وهذا يتعارض مع الإضرار الذي هو بهذه المرتبة من الخطورة وأعني به تحريف كتاب الله المنزل، وإلاّ فإنّ ما هو دون هذه المرتبة قد حصل وتحقّق منهما فعلاً.

كما أنّهما لو صدر منهما ذلك، لوصل علم ذلك إلينا كبقيّة الأحداث التاريخية التي لم يغفل عنها المؤرّخون ولم يتركوا شاردة ولا واردة منها إلاّ وسطروها في كتبهم.

وكذلك لأشار إليه أمير المؤمنين عليه السلام في خطبه كالشقشقية وغيرها، ولأشار إليه أولاده من بعده.

وأمَّا لو قلنا بوقوعه فيما يتعلّق بالخلافة فهذا أيضاً باطل، لأنّ أمير المؤمنين والزهراء سلام الله عليهما قد عارضا الشيخين في أمر الخلافة وناظراهما[2]، وكذلك جماعة من الصحابة احتجّوا عليهما بحديث الغدير

---

(١) في المحور الثاني عند الاستدلال بأحاديث الثقلين، وهي الطائفة الثانية من الأدلّة الروائية على عدم وقوع التحريف.

(٢) الاحتجاج/ أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي/ ج ١/ ص ٢٣٤/ احتجاج أمير المؤمنين عليه السلام على أبي بكر وعمر لمَّا منعا فاطمة الزهراء عليها السلام فدكاً بالكتاب والسُنّة.

وغيره، ولو كان هنالك تحريف يتعلّق بالخلافة لظهر في هذه المحاججات والمناظرات التي نقلت إلينا في كتب كثيرة، منها كتاب الاحتجاج الذي نقل إلينا (١٢) محاججة على أبي بكر في أمر الخلافة[١].

وأمّا احتمال وقوع التحريف من عثمان، فهو أبعد ممّا تقدّم، وذلك للأسباب التالية:

١ ـ أنّ الإسلام في زمان عثمان قد انتشر انتشاراً واسعاً، بحيث لا يستطيع عثمان ولا من هو أكبر منه أن يوقع النقص أو التغيير في القرآن.

٢ ـ لو كان عثمان محرّفاً للقرآن لكان في ذلك أوضح حجّة وأكبر عذر لمن قاموا بقتله، في أن يقتلوه في وضح النهار، ولما احتاجوا أن يبرّروا قتله بأنّه خالف سُنّة الشيخين في بيت مال المسلمين وغير ذلك من الحجج.

٣ ـ لو كان التحريف واقعاً من قِبَل عثمان لكان لزاماً على أمير المؤمنين عليه السلام أن يظهر القرآن الصحيح الذي كان يقرأ في زمان النبيّ صلى الله عليه وآله، وكذلك في زمان الشيخين، لاسيّما وأنّه قد أرجع القطائع التي أقطعها عثمان، وقال في خطبة له: **«وَاللّهِ لَوْ وَجَدْتُهُ قَدْ تُزُوِّجَ بِهِ النِّسَاءُ، وَمُلِكَ بِهِ الإِمَاءُ، لَرَدَدْتُهُ فَإِنَّ فِي الْعَدْلِ سَعَةً، وَمَنْ ضَاقَ عَلَيْهِ الْعَدْلُ فَالْجَوْرُ عَلَيْهِ أَضْيَقُ»**[٢].

وأمّا دعوى وقوع التحريف بعد زمان الخلفاء، فهو ممّا لا قائل به، نعم ذكر البعض أنّ الحجّاج أسقط من القرآن آيات كثيرة تحدّثت عن

---

(١) الاحتجاج/ ج ١/ ص ١٨٦؛ الخصال/ ج ٢/ ص ٣٦١؛ الإمامة والسياسة/ ج ١/ ص ١٢؛ أعلام النساء/ ج ٤/ ص ١١٤.

(٢) نهج البلاغة/ ص ٦٥/ الخطبة ١٥ من كلام له عليه السلام فيما ردّه على المسلمين من قطائع عثمان.

فضائح بني أميّة، وهذا ممَّا لا يمكن القبول به، لأنَّ الحجاج ما هو إلاَّ والٍ من ولاة بني أميّة، فمن أين له هذه السلطة التي تؤهّله لجمع كلّ نسخ القرآن المنتشرة في ذلك الوقت في جميع ولايات الدولة الإسلاميّة، ولو حصل ذلك لنقل إلينا، مع أنَّ ذلك مقطوع بعدمه.

إضافة إلى أنَّ معاوية أولى منه في رفع هذه الآيات المزعومة، وأقوى شوكة وسطوة وقدرة من الحجّاج، ومع ذلك لم يتحدَّث أحد المؤرّخين عن وقوع مثل هذه الحادثة في زمان معاوية.

إلى هنا نكون قد فرغنا من استعراض الأدلَّة الأربعة التي استدلَّ بها على عدم وقوع التحريف في القرآن، مع الشواهد التاريخية المؤيّدة والمؤكّدة على ذلك، وكلّ هذا هو غيض من فيض قياساً بما ذُكر في البحوث الموسَّعة.

المحور السادس: القرآن مجموع في زمن النبيّ ﷺ:

يتَّضح ممَّا تقدَّم أنَّ القول بأنَّ القرآن كان مجموعاً على عهد رسول الله ﷺ يستلزم القول بعدم وقوع التحريف في القرآن، لأنَّ التحريف لا يمكن أن يقع في عهده ﷺ.

وقد ثبت بما لا يعتريه الشكّ ولا يركن إليه الوهم أنَّ القرآن كان مجموعاً على عهد رسول الله ﷺ، وليس في زمن من جاء بعده حتَّى يقال إنَّ التحريف قد نفذ إلى القرآن حين جمعه وترتيبه.

ومع ثبوت كونه مجموعاً في زمنه ﷺ لا بدَّ من الوثوق والاطمئنان بعدم تحقّق التحريف، وذلك لما عرف عنه ﷺ من اهتمامه الشديد بالقرآن وحفظه، وأنَّه حينما كان ينزل عليه الوحي بشيء من

الآيات القرآنية كان ﷺ يستدعي على الفور بعض من كان يكتب له، فيملي عليهم ما كان ينزل عليه، حرصاً منه على تسجيله وتقييدة، وزيادة في التوثق والضبط، فإذا فرغ ﷺ من ذلك طلب من الكاتب إعادة ما كتبه، فإن كان فيه سقط أو زيادة أو نقصان بادر إلى إصلاحه وتقويمه[١].

وهنالك أدلّة عديدة تثبت أنَّ القرآن كان مجموعاً في زمن رسول الله ﷺ وبالترتيب الذي بأيدينا اليوم، ومن هذه الأدلّة:

١ ـ ما روي عن علي بن إبراهيم، عن الإمام الصادق عليه السلام، أنَّ رسول الله ﷺ قال لعلي عليه السلام: **«يا علي، إنَّ القرآن خلف فراشي في الصحف والحرير والقراطيس، فخذوه واجمعوه ولا تضيّعوه كما ضيَّعت اليهود التوراة، وانطلق علي عليه السلام فجمعه في ثوب أصفر، ثمّ ختم عليه»**[٢].

٢ ـ روى الخوارزمي في المناقب عن علي بن رباح، أنَّ علي بن أبي طالب وأُبيّ بن كعب جمعا القرآن في عصر رسول الله ﷺ[٣].

٣ ـ روى الحاكم في المستدرك، عن زيد بن ثابت، قال: (كنّا نؤلّف القرآن في الرقاع)[٤].

٤ ـ وقال السيّد المرتضى علم الهدى: (إنَّ القرآن كان على عهد رسول الله ﷺ **مجموعاً مؤلّفاً على ما هو عليه الآن**)[٥].

---

(١) أنظر: لمحات من تاريخ القرآن/ محمّد علي الأشيقر/ ص ١١٢.

(٢) تاريخ القرآن/ أبو عبد الله الزنجاني/ ص ٤٤.

(٣) الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل/ الشيخ ناصر مكارم الشيرازي/ ج ١/ تفسير سورة الحمد.

(٤) المصدر السابق.

(٥) مجمع البيان/ ج ١/ ص ١٥.

٥ ـ روى الطبراني وابن عساكر عن الشعبي أنَّ القرآن جمعه ستّة من الأنصار في عصر النبيّ ﷺ[١].

٦ ـ وروى قتادة أنَّه سأل أنس عن جمع القرآن في عصر النبيّ ﷺ، فقال: (أربعة من الأنصار هم: أُبيّ بن كعب، ومعاذ، وزيد بن ثابت، وأبو زيد)[٢].

٧ ـ تسمية سورة الحمد باسم (فاتحة الكتاب) في عصر رسول الله ﷺ كما يظهر من الروايات الواردة عن النبيّ ﷺ، وهذه السورة ليست أوّل سورة من حيث النزول، لذا فإنَّ هذه التسمية تكشف عن أنَّ القرآن كان مجموعاً في عهده ﷺ وبنفس هذا الترتيب.

وأمَّا ما ورد بشأن جمع القرآن على يد أمير المؤمنين عليه السلام بعد عصر النبيّ ﷺ، فالذي جمعه الإمام عليه السلام لم يكن القرآن وحده، وإنَّما اشتمل على القرآن وتفسيره وأسباب النزول وغير ذلك ممَّا يحتاجه المسلم لفهم القرآن.

وأمَّا ما ورد بكثرة في تراث أهل السُنّة من أنَّ عثمان هو الذي قام بجمع القرآن فهو صحيح أيضاً، ولكن لا بمعنى أنَّه جمع السور والآيات المتفرّقة في كتاب واحد، وإنَّما بمعنى أنَّه عمد إلى اعتماد نسخة واحدة من القرآن، والتي هي المجرَّدة من التأويل والتفسير والقراءات المختلفة التي سجَّلها الصحابة في مصاحفهم، وأحرق بقيّة المصاحف.

يقول السيّد الخوئي رحمه الله: (نعم لا شكَّ أنَّ عثمان قد جمع القرآن في زمانه، لكن لا بمعنى أنَّه جمع الآيات والسور في مصحف بل بمعنى

---

(١) منتخب كنز العمّال/ ج ٢/ ص ٥٢.

(٢) صحيح البخاري/ ج ٦/ ص ١٠٢.

أنَّه جمع المسلمين على قراءة إمام واحد، وأحرق المصاحف الأخرى التي تخالف ذلك المصحف)[1].

* * *

(١) البيان/ ص ٢٥٧ و٢٥٨.

الفصل الثالث:

موقف العلماء من التحريف

تتميماً لما سبق من أدلّة، ينبغي لنا استعراض آراء وشهادات علماء الشيعة الإمامية، الذين أنكروا فريّة التحريف عبر العصور، ورفضوا قبول هذه الشبهة، وما صنّف في هذا الباب، وكذلك شهادة جملة من علماء السُنّة لهم بذلك.

المحور الأوّل: شهادات علماء الشيعة على نفي التحريف:

١ ـ الشيخ الصدوق محمّد بن على بن بابويه القمّي المتوفّى سنة (٣٨١هـ)، وقد نقلنا كلامه في دليل الإجماع، والذي ذكره في كتاب (الاعتقادات).

٢ ـ السيّد الشريف الرضي المتوفّى سنة (٤٠٦هـ)، فهو يقول: (... ليس شيء من الحروف جاء في القرآن إلاّ لمعنى مفيد...، وذلك أنّ الزيادات والنقائص في الكلام إنّما يضطرُّ إليها ويحمل عليها الشعر الذي هو مقيَّد بالأوزان والقوافي...)، إلى أن يقول: (وهذا الذي ذكرناه أيضاً من معجزات القرآن إذا تأمّله المتأمّل وفكّر فيه المفكّر، إذ كان الكلام المتناهي الفصاحة، العالي الذروة، البعيد المرمى والغاية، إذا قيس إليه وقرن به (أي القرآن) شال في ميزانه، وقصر عن رهانه وصار بالإضافة إليه قالصاً بعد السبوغ[1]، وقاصراً بعد البلوغ، ليصدق فيه قول أصدق القائلين سبحانه إذ يقول: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ۝٤١ لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ۝٤٢﴾[2])[3].

---

(١) أي صار منكمشاً منقبضاً بعد أن كان طويلاً ضافياً.

(٢) فصّلت: ٤١ و٤٢.

(٣) حقائق التأويل في متشابه التنزيل/ ص ١٦٨.

٣ ـ الشيخ المفيد محمّد بن محمّد بن النعمان المتوفّى سنة (٤١٣هـ)، فهو يقول في كتابه (أوائل المقالات): (قال جماعة من أهل الإمامة: إنَّه لم ينقص من كلمه ولا من آيه، ولا من سوره، ولكن حذف ما كان مثبتاً في مصحف أمير المؤمنين عليه السلام من تأويله، وتفسير معانيه على حقيقة تنزيله...)[١].

وقال في أجوبة المسائل السروية: (فإن قال قائل: كيف يصحُّ القول بأنَّ الذي بين الدفَّتين هو كلام الله تعالى على الحقيقة، من غير زيادة فيه ولا نقصان، وأنتم تروون عن الأئمّة عليهم السلام أنَّهم قرءوا: (كنتم خير أئمّة أُخرجت للناس)، و(كذلك جعلناكم أئمّة وسطاً)، وقرءوا: (يسألونك الأنفال)، وهذا بخلاف ما في المصحف[٢] الذي في أيدي الناس؟

قيل له: إنَّ الأخبار التي جاءت بذلك أخبار آحاد لا يقطع على الله تعالى بصحَّتها، فلذلك وقفنا فيها، ولم نعدل عمَّا في المصحف الظاهر، على ما أمرنا به[٣])[٤].

٤ ـ السيّد الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي المتوفّى سنة (٤٣٦هـ)، فهو يقول: (إنَّ العلم بصحَّة نقل القرآن، كالعلم بالبلدان

---

(١) أوائل المقالات/ ص ٥٥.

(٢) قال الإمام البلاغي في الردّ على رواية (جعلناكم أئمّة وسطاً): إنَّ ما روي مرسلاً في تفسيريّ النعماني وسعد من أنَّ الآية: (أئمّة وسطاً) لا بدَّ من حمله على التفسير، وأنَّ التحريف إنّما هو في المعنى، ودليله حديث أمير المؤمنين عليه السلام: «نحن الذين قال الله فيهم: ﴿جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً﴾»، وحديث الإمام الصادق عليه السلام في قوله تعالى: ﴿جَعَلْناكُمْ أُمَّةً وَسَطاً﴾: «نحن الأمّة الوسطى». (آلاء الرحمن: ٢٧).

(٣) روي عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قال: «اقرءوا كما يقرأ الناس».

(٤) المسائل السروية/ ص ٨٣/ تحقيق الأستاذ صائب عبد الحميد.

والحوادث الكبار والوقائع العظام، والكتب المشهورة، وأشعار العرب المسطورة، فإنَّ العناية اشتدَّت، والدواعي توفَّرت على نقله وحراسته، وبلغت إلى حدٍّ لم يبلغه في ما ذكرناه، لأنَّ القرآن معجزة النبوَّة، ومأخذ العلوم الشرعية والأحكام الدينية، وعلماء المسلمين قد بلغوا في حفظه وحمايته الغاية، حتَّى عرفوا كلّ شيء اختلف فيه من إعرابه وقراءته وحروفه وآياته، فكيف يجوز أن يكون مغيَّراً أو منقوصاً مع العناية الصادقة والضبط الشديد؟).

وقال أيضاً: (إنَّ من خالف في ذلك من الإمامية والحشوية لا يعتدُّ بخلافهم)[1].

٥ ـ الشيخ الطوسي أبو جعفر محمّد بن الحسن المعروف بشيخ الطائفة المتوفّى سنة (٤٦٠هـ)، فهو يقول في مقدّمة تفسيره: (وأمَّا الكلام في زيادته ونقصانه فممَّا لا يليق به أيضاً، لأنَّ الزيادة فيه مجمع على بطلانها، والنقصان منه فالظاهر أيضاً من مذهب المسلمين خلافه، وهو الأليق بالصحيح من مذهبنا، وهو الذي نصره المرتضى رحمه الله، وهو الظاهر من الروايات.

غير أنَّه رويت روايات كثيرة من جهة الخاصّة والعامّة بنقصان كثير من آي القرآن، ونقل شيء منه من موضع إلى موضع، طريقها الآحاد التي لا توجب علماً ولا عملاً، والأولى الإعراض عنها، وترك التشاغل بها)[2].

٦ ـ الشيخ الطبرسي أبو علي الفضل بن الحسن الملقَّب بأمين الإسلام المتوفّى سنة (٥٤٨هـ)، فهو يقول في مقدّمة تفسيره: (والكلام في زيادة القرآن ونقصانه ممَّا لا يليق بالتفسير، فأمَّا الزيادة فمجمع على

(١) مجمع البيان/ ج ١/ ص ٨٣.

(٢) التبيان/ ج ١/ ص ٣.

بطلانها، وأمّا النقصان منه فقد روى جماعة من أصحابنا وقوم من حشوية العامّة أنّ في القرآن تغييراً ونقصاناً، والصحيح من مذهب أصحابنا خلافه، وهو الذي نصره المرتضى (قدّس الله روحه) واستوفى الكلام فيه غاية الاستيفاء)[1].

٧ ـ الشيخ جمال الدين الحسين بن علي بن محمّد بن أحمد الخُزاعي، العالم المفسّر الإمامي الشهير، مؤلّف تفسير (روض الجِنان ورَوح الجَنان) المعروف بتفسير أبي الفتوح الرازي (فارسي)، كان حيّاً في سنة (٥٥٢هـ) وتوفي قبل (٥٥٦هـ)، قال في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ ما معرَّبه: (إنّا نحن نحفظ القرآن من الزيادة والنقصان والبطلان، كما قال تعالى: ﴿لا يَأْتِيهِ الْباطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ ...﴾)[2].

٨ ـ نصير الدين أبو رشيد عبد الجليل القزويني، توفّي بعد (٥٦٠هـ)، قال: (قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾، فعلى هذا لا يستطيع أحد أن يتصرَّف في عباراته ـ أي القرآن ـ وكلماته وحروفه ...)، وقال في موضع آخر: (... وعقيدة الشيعة بصحَّة القرآن صحيحة لقوله تعالى: ﴿لا يَأْتِيهِ الْباطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ ...﴾)[3].

٩ ـ قطب الدين الراوندي المتوفّى سنة (٥٧٣هـ)، قال: (فإذا تأمَّلت ذلك، وتدبَّرت مقاطعه ومفاتحه ـ أي القرآن ـ وسهولة ألفاظه واستجماع معانيه، وأنّ كلّ لفظة منها لو غيّرت لم يمكن أن يؤتى بدلها

---

(١) مجمع البيان/ ج ١/ ص ٨٣.

(٢) روض الجنان وروح الجنان/ ج ١١/ ص ٣١١.

(٣) بعض مثالب النواصب في نقض بعض فضائح الروافض/ ص ٥٢٦ و٥٢٧.

بلفظة هي أوفق من تلك اللفظة، وأدلُّ على المعنى منها، وأجمع للفوائد والزوائد منها.

وإذا كان كذلك، فعند تأمّل جميع ذلك يتحقَّق ما فيه من النظم اللائق والمعاني الصحيحة، التي لا يكاد يوجد مثلها على نظم تلك العبارة، وإن اجتهد البليغ والخطيب)[1].

١٠ ـ محمّد بن علي بن شهرآشوب المازندراني المتوفّى سنة (٥٨٨هـ)، قال: (... والصحيح أنَّ كلّ ما يروى في المصحف من الزيادة إنَّما هو تأويل، والتنزيل بحاله ما نقص منه وما زاد)[2].

١١ ـ الشيخ محمّد بن إدريس الحلّي المتوفّى سنة (٥٩٨هـ)، قال: (وقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ...﴾ المراد بالذكر القرآن، و﴿إِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ من الزيادة والنقصان)[3].

١٢ ـ محمّد بن الحسن الشيباني (من أعيان الشيعة في القرن السابع)، قال: (يريد بالذكر في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ القرآن، يحفظه من الشياطين وغيرهم من أن يزيدوا فيه أو ينقصوا منه ...)[4].

١٣ ـ سديد الدين محمود الحمصي الرازي (توفّي أوائل القرن السابع)، قال: (هذا على أنَّه وعد الله بحفظ القرآن من التغيير بقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾، فصحَّ وتحقَّق أنَّ ما قالوا بالتحريف غير ممكن، وهو من الجهالات لا غير)[5].

---

(١) الخرائج والجرائح/ ج ٣/ ص ١٠٠٤.

(٢) متشابه القرآن ومختلفه/ ج ٢/ ص ٧٧.

(٣) المنتخب في تفسير القرآن/ ج ٢/ ص ٢٤٦.

(٤) نهج البيان/ ج ٣/ ص ١٨٤.

(٥) المنقذ من التقليد/ ص ٤٧٧ و٤٧٨.

١٤ ـ رضي الدين علي بن طاووس المتوفّى سنة (٦٦٤هـ)، قال: (لا يتوجّه الطعن والقدح على الإمامية بوجود نقصان وتبديل وتغيير في القرآن، لأنّهم يقولون بعدم التحريف مطلقاً).

كما أنّه علّق على ما رواه العامّة عن عثمان وعائشة من أنّ في القرآن لحناً وخطأ، بقوله: (ألا تعجب من قوم يتركون مثل علي بن أبي طالب أفصح العرب بعد صاحب النبوّة، وأعلمهم بالقرآن والسُنّة، ويسألون عائشة؟ أمَا يفهم أهل البصائر أنّ هذا لمجرّد الحسد، أو لغرض بعيد من صواب الموارد والمصادر...، ولو ظفر اليهود والزنادقة بمسلم يعتقد أنّ في القرآن لحناً جعلوه حجّة على فسادهم)[1].

١٥ ـ أبو المكارم قوام الدين الحسني (توفّي في القرن السابع)، قال: (القرآن مصون من التغيير والزيادة والنقصان، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾)[2].

١٦ ـ العلاّمة الحلّي جمال الدين أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهّر المتوفّى سنة (٧٢٦هـ)، فقد ورد في (أجوبة المسائل المهناوية) أنّه سُئل عن القرآن هل فيه نقص أو زيادة أو تغيير أو أنّه منزّه عن كلّ ذلك؟

فأجاب: (الحقّ أنّه لا تبديل ولا تأخير ولا تقديم فيه، وأنّه لم يزد ولم ينقص)، ثمّ قال: (اتّفقوا على أنّ ما نُقِلَ إلينا نقلاً متواتراً من القرآن فهو حجّة، لأنّ النبيّ ﷺ كان مكلّفاً بإشاعة ما نزل عليه من القرآن إلى عدد التواتر ليحصل القطع بنبوّته، فإنّه المعجزة له)[3].

---

(١) سعد السعود للنفوس/ السيّد ابن طاووس/ الباب الثاني/ الفصل ٢٢٦/ ص ٤١٧ و٤١٨/ ما ذكره من كتاب ثواب القرآن وفضائله.

(٢) البلابل والقلاقل/ ج ١/ ص ٢٤٤.

(٣) أجوبة المسائل المهناوية/ ص ١٢١.

١٧ ـ جمال الدين المقداد السيوري المتوفّى سنة (٨٢٦هـ)، قال: (والقرآن ستّة آلاف آية وستمائة آية وستّ عشرة آية...)[١].

ومعنى قوله هذا: أنّ القرآن الذي أنزله الله على نبيّه ﷺ هو نفسه الذي بين أيدينا من غير زيادة ولا نقصان.

١٨ ـ الشيخ زين الدين أبو محمّد العاملي البياضي المتوفّى سنة (٨٧٧هـ)، قال: (... علم بالضرورة تواتر القرآن بجملته وتفاصيله، وكان التشديد في حفظه أتمّ حتّى نازعوا في أسماء السور والتعشيرات...، ولو زيد فيه أو نقص لعلمه كلّ عاقل وإن لم يحفظه، لمخالفة فصاحته وأسلوبه)[٢].

١٩ ـ كمال الدين الكاشفي (توفّي في القرن التاسع الهجري)، قال: (لن يمكن للشياطين أن يزيدوا في القرآن أو ينقصوا منه من الباطل، لأنّه تعالى قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾)[٣].

٢٠ ـ الشيخ الكركي علي بن عبد العالي العاملي المتوفّى سنة (٩٤٠هـ)، وقد ألّف رسالة في نفي النقيصة في القرآن الكريم، واعترض في الرسالة على نفسه بما يدلُّ على النقيصة من الأخبار، فأجاب: (بأنّ الحديث إذا جاء على خلاف الدليل من الكتاب والسُنّة المتواترة أو الإجماع ولم يمكن تأويله ولا حمله على بعض الوجوه، وجب طرحه)[٤].

---

(١) كنز العرفان/ ص ٥، وهذا العدد قد نقل عن ابن عبّاس، أنظر: فضائل القرآن لابن الضريس/ ص ٣٤.

(٢) الصراط المستقيم إلى مستحقّي التقديم/ ج ١/ ص ٤٥.

(٣) المواهب العلية/ ج ٢/ ص٣٣٦.

(٤) آلاء الرحمن في تفسير القرآن/ ج ١/ ص ٢٦.

٢١ ـ الشيخ فتح الله الكاشاني المتوفّى سنة (٩٨٨هـ)، قال في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾: (حفظ الله تعالى كتابه من التحريف والزيادة والنقصان من الشياطين وغيرها)[١].

٢٢ ـ المولى المحقّق أحمد الأردبيلي المتوفّى سنة (٩٩٣هـ)، قال: (... ولمّا ثبت تواتره ـ أي القرآن ـ فهو مأمون من الاختلال مع أنّه مضبوط في الكتب، حتّى أنّه معدود حرفاً حرفاً وحركة حركة، وكذا طريق الكتابة وغيرها، ممّا يفيد الظنّ الغالب بل العلم بعدم الزيادة على ذلك والنقص...)[٢].

٢٣ ـ أبو المحاسن الحسين بن الحسن الجرجاني (من علماء الإمامية في القرن التاسع أو العاشر)، قال: (قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ معناه: إنّا له لحافظون من الزيادات والنقصان والزوال والبطلان، لأنّه تعالى يقول: ﴿لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ ...﴾[٣])[٤].

٢٤ ـ محمّد بن علي النقي الشيباني المتوفّى قبل سنة (٩٩٤هـ)، قال: (الذكر في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ بمعنى القرآن يحفظونه من الشياطين وغيرهم أن يبدّلوه أو يزيدوا فيه أو ينقصوا منه)[٥].

---

(١) منهج الصادقين/ ج ٥/ ص ١٥٤.

(٢) مجمع الفائدة/ ج ٢/ ص ٢١٨.

(٣) فصّلت: ٤٢.

(٤) جلاء الأذهان وجلاء الأحزان/ ج ٥/ ص ١٢٨.

(٥) مختصر نهج البيان في مختصر القرآن/ ص ٢٦٢.

٢٥ ـ السيّد نور الله التستري المعروف بالقاضي الشهيد (استشهد سنة ١٠١٩هـ)، وقد صرَّح في كتابه (مصائب النوائب) بما نصّه: (ما نُسب إلى الشيعة الإمامية من القول بوقوع التغيير في القرآن ليس ممَّا قال به جمهور الإمامية، إنَّما قال به شرذمة قليلة منهم، لا اعتداد بهم فيما بينهم)[١].

٢٦ ـ الشيخ محمّد بن الحسين الشهير ببهاء الدين الحارثي العاملي المتوفّى سنة (١٠٣٠هـ)، قال: (الصحيح أنَّ القرآن العظيم محفوظ عن ذلك، زيادةً كان أو نقصاناً، ويدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.

وما اشتهر بين الناس من إسقاط اسم أمير المؤمنين عليه السلام منه في بعض المواضع مثل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ ـ في علي ـ﴾[٢] وغير ذلك، فهو غير معتبر عند العلماء)[٣].

٢٧ ـ العلاَّمة الفاضل التوني الملاَّ عبد الله بن الحاجّ محمّد البشروي الخراساني المتوفّى سنة (١٠٧١هـ) صاحب كتاب (الوافية في الأصول)، قال: (والمشهور أنَّه محفوظ ومضبوط كما أُنزل، لم يتبدَّل ولم يتغيَّر، حفظه الحكيم الخبير، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾)[٤].

٢٨ ـ المحدّث الشيخ محمّد محسن الشهير بالفيض الكاشاني المتوفّى سنة (١٠٩١هـ)، أورد رواية البزنطي والتي هي: (دفع إليَّ أبو الحسن عليه السلام مصحفاً وقال: لا تنظر فيه، ففتحته وقرأت فيه: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[٥]، فوجدت فيها اسم سبعين رجلاً...).

---

(١) نقلاً عن التحقيق في نفي التحريف/ ص ٢٤/ ط مركز الحقائق الإسلاميّة.

(٢) المائدة: ٦٧.

(٣) تفسير آلاء الرحمن/ ص ٢٦/ الفصل الثاني في جمع القرآن.

(٤) الوافية في الأصول/ ص ١٤٨/ الفصل الأوّل.

(٥) البيّنة: ١.

فقال معلّقاً عليها: (لعلّ المراد أنّه وجد تلك الأسماء مكتوبة في ذلك المصحف تفسيراً للذين كفروا والمشركين مأخوذة من الوحي، لا أنّها كانت من أجزاء القرآن، وعليه يحمل ما في الخبرين السابقين...، وكذلك كلّ ما ورد من هذا القبيل عنهم عليهم السلام...، فإنّه كلّه محمول على ما قلناه، وذلك لأنّه لو كان تطرّق التحريف والتغيير في ألفاظ القرآن لم يبقَ لنا اعتماد على شيء منه، إذ على هذا يحتمل كلّ آية منه أن تكون محرَّفة ومغيَّرة، وتكون على خلاف ما أنزله الله، فلا يكون القرآن حجّة لنا، وتنتفي فائدته وفائدة الأمر باتّباعه والوصيّة به، وعرض الأخبار المتعارضة عليه)[١].

٢٩ ـ الشريف اللاهيجي المتوفّى سنة (١٠٩٧هـ)، قال في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ ما معربه: (يريد تعالى حفظ القرآن الشريف من التغيير والتبديل والزيادة والنقصان)[٢].

٣٠ ـ الشيخ محمّد بن الحسن الحرّ العاملي المتوفّى سنة (١١٠٤هـ)، فهو يقول: (إنّ من تتبَّع الأخبار وتفحَّص التواريخ والآثار علم ـ علماً قطعياً ـ بأنّ القرآن قد بلغ أعلى درجات التواتر، وأنّ آلاف الصحابة كانوا يحفظونه ويتلونه، وأنّه كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله مجموعاً مؤلّفاً)[٣].

كما أنّ للشيخ الحرّ العاملي رسالة مخطوطة في تواتر القرآن وعدم نقصه وتحريفه[٤].

---

(١) الوافي/ أبواب القرآن وفضائله/ باب اختلاف القراءات وعدد الآيات/ ج ٥/ ص ١٧٧٨.

(٢) تفسير الشريف اللاهيجي/ ج ٢/ ص ٦٥٨.

(٣) أنظر: الفصول المهمّة في تأليف الأمّة/ ص ٢٤٢/ الفصل ١١.

(٤) أنظر: فهرست النسخ الخطّية لمكتبة جامعة طهران. (نقلاً عن سلامة القرآن من التحريف).

٣١ ـ القاضي سعيد محمّد بن محمّد مفيد القمّي المتوفّى سنة (١١٠٧هـ)، قال: (وإذا وقع هنا ـ أي في القرآن ـ تغيير وتحريف من بعض الأمّة يلزم منه عدم حجّية ذلك الكتاب، ووقوع الارتياب وهو شنيع في الخطاب)[١].

٣٢ ـ نور الدين محمّد بن مرتضى الكاشاني المتوفّى سنة (١١١٥هـ)، قال: (الله تبارك وتعالى يحفظ كتابه من التحريف والتغيير والزيادة والنقصان، لأنّه تعالى قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾)[٢].

٣٣ ـ محمّد بن محمّد رضا القمّي المشهدي (من أعلام القرن الثاني عشر)، قال في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾: (حفظه من التحريف والزيادة والنقصان...، ونفى تطرّق الخلل إليه في الدوام بضمان الحفظ له)[٣].

٣٤ ـ السيّد محسن الأعرجي الكاظمي المتوفّى سنة (١٢٢٧هـ)، قال: (وإنّما الكلام في النقيصة، وبالجملة فالخلاف إنّما يعرف صريحاً من علي بن إبراهيم في تفسيره، وتبعه على ذلك بعض المتأخّرين تمسّكاً بأخبار آحاد رواها المحدّثون على غرّها...)[٤].

٣٥ ـ الشيخ جعفر كاشف الغطاء المتوفّى سنة (١٢٢٨هـ)، فهو يقول في كتابه (كشف الغطاء): (لا ريب في أنّ القرآن محفوظ من

---

(١) الأربعينيات لكشف أنوار القدسيات/ ص ٥٨.

(٢) تفسير المعين/ ج ٢/ ص ٦٥٠.

(٣) كنز الدقائق وبحر الغرائب/ ج ٧/ ص ١٠٤.

(٤) شرح الوافية في علم الأصول، أنظر: التحقيق في نفي التحريف/ ص ٢٧.

النقصان، بحفظ الملك الديّان، كما دلَّ عليه صريح الفرقان، وإجماع العلماء في جميع الأزمان، ولا عبرة بالنادر، وما ورد في أخبار النقيصة تمنع البديهة من العمل بظاهرها)[١].

٣٦ ـ المحقّق السيّد محمّد جواد الحسيني العاملي المتوفّى سنة (١٢٢٨هـ)، قال: (والعادة تقضي بالتواتر في تفاصيل القرآن...، فلا يعبأ بخلاف من خالف أو شكَّ في المقام)[٢].

٣٧ ـ المجاهد السيّد محمّد الطباطبائي المتوفّى سنة (١٢٤٢هـ)، فهو يقول في كتابه (مفاتيح الأصول): (لا خلاف أنَّ كلّ ما هو من القرآن يجب أن يكون متواتراً في أصله وأجزائه)[٣].

٣٨ ـ العلاَّمة المحقّق السيّد عبد الله شبّر المتوفّى سنة (١٢٤٢هـ)، حيث قال في تفسيره: (هذا وإنَّ المحدّث المعاصر[٤] جهد في كتاب فصل الخطاب في جمع الروايات التي استدلَّ بها على النقيصة، وكثر أعداد مسانيدها بأعداد المراسيل عن الأئمّة عليهم السلام في الكتب كمراسيل العيّاشي وفرات وغيرها، مع أنَّ المتتبّع المحقّق يجزم بأنَّ هذه المراسيل مأخوذة من تلك المسانيد، وفي جملة ما أورده من الروايات ما لا يتيسَّر احتمال صدقها، ومنها ما هو مختلف باختلاف يؤول به إلى التنافي والتعارض، هذا مع أنَّ القسم الوافر من الروايات ترجع أسانيده إلى بضعة

---

(١) كشف الغطاء/ ص ٢٢٩.

(٢) مفتاح الكرامة/ ج ٢/ ص ٢٩٠.

(٣) البرهان للبروجردي/ ص ١٢٠.

(٤) ويعني به: العلاَّمة الشيخ النوري الطبرسي صاحب كتاب فصل الخطاب في تحريف كتاب ربّ الأرباب.

أنفار، وقد وصف علماء الرجال كلاً منهم: إمَّا بأنَّه ضعيف الحديث فاسد المذهب مجفو الرواية، وإمَّا بأنَّه مضطرب الحديث والمذهب يعرف حديثه وينكر، ويروي عن الضعفاء، وإمَّا بأنَّه كذّاب متَّهم...، وإمَّا بأنَّه فاسد الرواية يرمى بالغلوّ، ومن الواضح أنَّ أمثال هؤلاء لا تجدي كثرتهم شيئاً)[١].

٣٩ ـ الشيخ إبراهيم الكلباسي الأصفهاني المتوفّى سنة (١٢٦٢هـ)، قال: (إنَّ النقصان في الكتاب ممَّا لا أصل له)[٢].

٤٠ ـ السيّد محمّد صادق الموسوي الخوانساري المتوفّى بعد سنة (١٢٩٤هـ)، قال: (القرآن محفوظ من تطرّق التغيير والتحريف في كلّ عصر وزمان، لأنَّه تعالى ضمن بحفظه)[٣].

٤١ ـ السيّد حسن الكوه كمري المتوفّى سنة (١٢٩٩هـ)، قال: (واستدلَّ على عدم التحريف بأمور: الأصل (لكون التحريف حادثاً مشكوكاً فيه)، الإجماع، منافاة التحريف لكون القرآن معجزاً، الآيات القرآنية، أخبار الثقلين، والأخبار الناطقة بالأمر بأخذ هذا القرآن)[٤].

٤٢ ـ الميرزا محمّد بن سليمان التنكابني المتوفّى سنة (١٣٠٢هـ)، قال: (اختلفوا في وقوع التحريف في القرآن...، وعدم التحريف أقوم في البين بلا شين ومين...)[٥].

---

(١) تفسير القرآن الكريم/ السيّد عبد الله شبّر/ ص ١٧ و١٨/ دار إحياء التراث العربي/ بيروت/ الطبعة الرابعة.

(٢) إشارات الأصول/ مبحث حجّية ظواهر الكتاب، أنظر: التحقيق في نفي التحريف.

(٣) ضياء التفاسير/ ج ١/ ص ٤٦٥.

(٤) بشرى الوصول إلى أسرار علم الأصول، نقلاً عن التحقيق في نفي التحريف/ ص ٢٧.

(٥) توشيح التفسير في قواعد التفسير والتأويل/ ص ٤ و٥.

٤٣ ـ المحقّق الشيخ موسى التبريزي المتوفّى سنة (١٣٠٧هـ)، قال: (القول بالتحريف هو مذهب بعض الأخباريين والحشوية خلافاً لأصحاب الأصول الذين رفضوا احتمال التحريف في القرآن رفضاً قاطعاً وهو الحقّ)[١].

٤٤ ـ السيّد محمّد حسين الشهرستاني الحائري المتوفّى سنة (١٣١٩هـ)، فقد أثبت عدم وقوع التحريف في القرآن بأدلّة وافية في رسالة له أسماها (رسالة في حفظ الكتاب الشريف عن شبهة القول بالتحريف)[٢].

٤٥ ـ الشيخ محمّد حسن الآشتياني المتوفّى سنة (١٣١٩هـ)، قال: (المشهور بين المجتهدين والأصوليين، بل أكثر المحدّثين، عدم وقوع التغيير في القرآن مطلقاً، بل ادّعى غير واحد الإجماع على ذلك، وهو القول المختار)[٣].

٤٦ ـ الشيخ عبد الله بن الشيخ محمّد حسن المامقاني المتوفّى سنة (١٣٥١هـ)، قال في ترجمة (الربيع بن خثيم): (فتحصّل من ذلك كلّه أنّ ما صدر من المحدّث النوري ﷺ من رمي الرجل بضعف الإيمان ونقص العقل جرأة عظيمة كجرأته على الإصرار على تحريف كتاب الله المجيد).

٤٧ ـ الشيخ محمّد جواد البلاغي المتوفّى سنة (١٣٥٢هـ)، فهو يقول في تفسير (آلاء الرحمن): (ولئن سمعت من الروايات الشاذّة شيئاً من تحريف القرآن وضياع بعضه، فلا تقم لتلك الروايات وزناً، وقل ما يشاء العلم في اضطرابها ووهنها وضعف رواتها ومخالفتها للمسلمين)[٤].

---

(١) أوثق الوسائل بشرح الرسائل/ ص ٩١.

(٢) المعارف الجليّة للسيّد عبد الرضا الشهرستاني/ ج ١/ ص ٢١.

(٣) بحر الفوائد في حاشية الفرائد/ مبحث حجّية ظواهر الكتاب/ ص ٩٩.

(٤) آلاء الرحمن/ الشيخ محمّد جواد البلاغي/ ج ١/ ص ١٨.

٤٨ ـ السيّد محسن الأمين العاملي المتوفّى سنة (١٣٧١هـ)، قال: (لا يقول أحد من الإمامية لا قديماً ولا حديثاً إنَّ القرآن مزيد فيه قليل أو كثير فضلاً عن كلّهم، بل كلّهم متّفقون على عدم الزيادة، ومن يعتدُّ بقولهم من محقّقيهم متّفقون على أنّه لم ينقص منه...)[١].

٤٩ ـ الشيخ محمّد النهاوندي المتوفّى سنة (١٣٧١هـ)، قال: (الحقّ الذي لا ينبغي أن يعرض عنه هو أنَّ جمع القرآن كان في عصر النبيّ وبأمره لشهادة الآثار وحكم العقل ومساعدة الاعتبار...، وأنَّ الكتاب كان جميعه معيّناً معلوماً مشهوراً بين الأصحاب)[٢].

٥٠ ـ السيّد حسين البروجردي رضوان الله عليه المتوفّى سنة (١٣٨٠هـ)، قال في تقريرات بحثه: (إنَّ الروايات التي دلّت على وقوع التحريف قد أُخذت من كتب لا اعتماد عليها، فإنَّ أكثرها مأخوذ من كتاب أحمد بن محمّد بن السيار المعروف بالسياري، وهو منسوب إلى فساد المذهب. فعن النجاشي أنَّه ضعيف الحديث فاسد المذهب، ذكر ذلك الحسين بن عبيد الله مجفو الرواية كثير المراسيل انتهى، وعن ابن الغضائري في رجاله: أحمد بن محمّد بن سيار يكنّى أبا عبد الله القمّي المعروف بالسياري ضعيف متهالك غالٍ منحرف)[٣].

٥١ ـ الشيخ محمّد حسين آل كاشف الغطاء المتوفّى سنة (١٣٧٣هـ)، فهو يقول في كتابه (أصل الشيعة وأصولها): (إنَّ الكتاب الموجود في أيدي المسلمين، هو الكتاب الذي أنزله الله إليه ﷺ

---

(١) أعيان الشيعة/ ج ١/ ص ٤١.

(٢) نفحات الرحمن/ ج ١/ ص ٤٠.

(٣) تقريرات في أصول الفقه/ الشيخ علي الاشتهاردي/ ص ٢٥٧ و٢٥٨.

للإعجاز والتحدّي، ولتعليم الأحكام، وتمييز الحلال من الحرام، وأنّه لا نقص فيه ولا تحريف ولا زيادة، وعلى هذا إجماعهم)، ثمّ يقول: (والأخبار الواردة من طرقنا أو طرقهم الظاهرة في نقصه أو تحريفه، ضعيفة شاذّة، وأخبار آحاد لا تفيد علماً ولا عملاً، فإمّا أن تؤوّل بنحو من الاعتبار، أو يُضرب بها الجدار)[1].

٥٢ ـ السيّد شرف الدين العاملي المتوفّى سنة (١٣٧٧هـ)، قال: (والقرآن الحكيم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه إنّما هو ما بين الدفّتين، وهو ما في أيدي الناس، لا يزيد حرفاً ولا ينقص حرفاً، ولا تبديل فيه لكلمة بكلمة ولا لحرف بحرف، وكلّ حرف من حروفه متواتر في كلّ جيل تواتراً قطعياً إلى عهد الوحي والنبوّة...)[2].

٥٣ ـ مير جعفر العلوي الحسيني المتوفّى سنة (١٣٧٩هـ)، قال ما معرّبه: (هذا القرآن هو نفس الكتاب المنزل على رسول الله، ولا يوجد فيه أيّ تغيير وتبديل حتّى في حروفه، ومن اعتقد بأنّ القرآن نقص منه أو زاد فيه فقوله مردود ولا يعتنى به)[3].

٥٤ ـ العلاّمة الشيخ محمّد رضا المظفّر المتوفّى سنة (١٣٨٣هـ)، فهو يقول: (نعتقد أنّ القرآن هو الوحي المنزل من الله تعالى على لسان نبيّه الأكرم ﷺ فيه تبيان لكلّ شيء، وهو معجزته الخالدة التي أعجزت البشر عن مجاراتها في البلاغة والفصاحة، وفيما حوى حقائق ومعارف عالية، لا يعتريه التبديل والتغيير والتحريف، وهذا الذي بين أيدينا نتلوه

---

(١) أصل الشيعة وأصولها/ ص ١٠١ و١٠٢/ ط ١٥.

(٢) الفصول المهمّة/ ص ١٦٢.

(٣) كشف الحقائق عن نكت الآيات والدقائق/ ج ٤/ ص ٨٠.

هو نفس القرآن المنزل على النبيّ ﷺ، ومن ادَّعى فيه غير ذلك فهو محترف أو مغالط أو مشتبه، وكلّهم على غير هدى فإنَّه كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه)[1].

٥٥ ـ الشيخ آقا بزرك الطهراني المتوفّي سنة (١٣٨٩هـ)، حيث قال في الذريعة: (إنَّ من الضروريات الأوّلية عند الأمم كافّة أنَّ الكتاب المقدَّس في الإسلام هو المسمّى بالقرآن الشريف، وأنَّه ليس للمسلمين كتاب مقدَّس إلهي سواه، وهو هذا الموجود بين الدفَّتين المنتشر مطبوعه في الآفاق، كما أنَّ من الضروريات الدينية عند المعتنقين للإسلام أنَّ جميع ما يوجد فيما بين هاتين الدفَّتين من السور والآيات وأجزائها كلّها وحي إلهي نزل به الروح الأمين من عند ربّ العالمين على قلب سيّد المرسلين ﷺ، وقد بلغ بالتواتر عنه إلى أفراد المسلمين، وأنَّه ليس بين هاتين الدفَّتين شيء غير الوحي الإلهي لا سورة ولا آية ولا جملة ذات إعجاز)، إلى أن يقول: (نعم قد كانت فرقة في الصدر الأوّل يعبَّر عنهم بالحشوية وأصحاب الحديث كانوا يعملون بمضامين تلك الأحاديث ويلصقون جميع ما ذكر فيها بكرامة القرآن، وقد ردَّ عليهم هذا الشريف العلوي[2] والشيخ الصدوق والسيّد الشريف المرتضى وشيخ الطائفة الطوسي وأمين الإسلام الطبرسي وغيرهم في تصانيفهم، وهم مصرّحون بأنَّ هذه كلّها أخبار آحاد لا اعتناء بها لأنَّها لا تورث علماً ولا توجب عملاً، ولم تطل المدَّة حتَّى انقرضت هذه الفرقة بحمد الله تعالى،

---

(١) كشف الحقائق عن نكت الآيات والدقائق/ ج ٤/ ص ٤٨.

(٢) هو أبو القاسم علي بن أحمد الكوفي العلوي صاحب كتاب (التبديل والتحريف) الذي سنذكره لاحقاً.

وبانقراضهم ارتفع الخلاف واتَّفقت الكلمة على محض الحقّ وصراح الواقع في تعيين حدود القرآن وأنَّه ما بين الدفَّتين الذي وصل بأيدينا بالتواتر إلى اليوم بلا شكّ لأحد من المسلمين ولا ارتياب)[١].

٥٦ ـ الأستاذ العلاَّمة السيّد محمد حسين الطباطبائي المتوفّى سنة (١٤٠٢هـ)، صاحب تفسير الميزان، حيث يقول في تفسيره: (فقد تبيَّن ممَّا فصَّلناه أنَّ القرآن الذي أنزله الله على نبيّه ﷺ، ووصفه بأنَّه ذكر محفوظ على ما أُنزل، مصون بصيانة إلهية عن الزيادة والنقيصة والتغيير، كما وعد الله نبيّه فيه)[٢].

٥٧ ـ الإمام السيّد روح الله الخميني المتوفّى سنة (١٤٠٩هـ)، فهو يقول: (إنَّ الواقف على عناية المسلمين بجمع الكتاب وحفظه وضبطه، قراءةً وكتابةً، يقف على بطلان تلك الروايات المزعومة، وما ورد فيها من أخبار ـ حسبما تمسَّكوا به ـ إمَّا ضعيف لا يصلح للاستدلال به، أو موضوع تلوح عليه أمارات الوضع، أو غريب يقضي بالعجب، أمَّا الصحيح منها فيرمي إلى مسألة التأويل والتفسير، وإنَّ التحريف إنَّما حصل في ذلك، لا في لفظه وعباراته.

وتفصيل ذلك يحتاج إلى تأليف كتاب حافل ببيان تاريخ القرآن والمراحل التي قضاها طيلة قرون، ويتلخَّص في أنَّ الكتاب العزيز هو عين ما بين الدفَّتين، لا زيادة فيه ولا نقصان، وأنَّ الاختلاف في القراءات أمر حادث، ناشئ عن اختلاف في الاجتهادات، من غير أن يمسّ جانب الوحي الذي نزل به الروح الأمين على قلب سيّد المرسلين)[٣].

---

(١) الذريعة إلى تصانيف الشيعة/ الشيخ آقا بزرك الطهراني/ ج ٣/ هامش ص ١٧١ و١٧٢.

(٢) الميزان في تفسير القرآن/ ج ١٢/ ص ١٠٩/ دار الكتب الإسلاميّة.

(٣) تهذيب الأصول/ ج ٢/ ص ١٦٥.

٥٨ ـ الإمام السيّد أبو القاسم الموسوي الخوئي المتوفّى سنة (١٤١٣هـ)، فهو يقول: (المعروف بين المسلمين عدم وقوع التحريف في القرآن، وأنّ الموجود بأيدينا هو جميع القرآن المنزل على النبيّ الأعظم ﷺ، وقد صرّح بذلك كثير من الأعلام، منهم رئيس المحدّثين الشيخ الصدوق محمّد بن بابويه، وقد عدَّ القول بعدم التحريف من معتقدات الإمامية)[1].

ويقول أيضاً: (إنّ حديث تحريف القرآن حديث خرافة وخيال، لا يقول به إلاّ من ضعف عقله، أو من لم يتأمَّل في أطرافه حقّ التأمّل، أو من ألجأه إليه من يحبّ القول به، والحبّ يعمي ويصمّ، وأمَّا العاقل المنصف المتدبّر فلا يشكّ في بطلانه وخرافته)[2].

٥٩ ـ السيّد الإمام محمّد رضا الكلبايكاني المتوفّى سنة (١٤١٤هـ)، فهو يقول: (الصحيح من مذهبنا أنّ كتاب الله الكريم الذي بأيدينا بين الدفَّتين هو ذلك الكتاب الذي لا ريب فيه من لدن عزيز حكيم، المجموع المرتب في زمانه ـ أي النبيّ ﷺ ـ وعصره بأمره بلا تحريف وتغيير وزيادة ونقصان، والدليل على ذلك تواتره بين المسلمين كلاً وبعضاً، ترتيباً وقراءةً...)[3].

٦٠ ـ السيّد محمد تقي الحكيم المتوفّى سنة (١٤٢٣هـ)، قال: (وشبهة التحريف ـ بعد هذا ـ من الشبه التي لا تستحقّ أن يطال فيها الحديث لكونها شبهة في مقابل البديهة، فأخبار التحريف ـ مع تضارب مضامينها وتهافتها في أنفسها ـ لا تزيد على كونها أخبار آحاد، وهي لا

(١) البيان في تفسير القرآن/ ص ٢٠٠.

(٢) البيان في تفسير القرآن/ ص ٢٥٩.

(٣) البرهان للبروجردي/ ص ١٥٦ و١٥٧.

تنهض للوقوف أمام التواتر الموجب للقطع بأنّ هذا القرآن الذي بأيدينا هو القرآن الذي نزل على النبيّ ﷺ دون أن يزاد أو ينقص فيه)[1].

وقفة مع العلاّمة النوري ﷺ:

ومع كلّ ما تقدَّم من كلام الأعلام وبالخصوص السيّد عبد الله شبّر الذي أوضح ضعف أدلّة الشيخ النوري أعلى الله مقامه في كتابه (فصل الخطاب في تحريف كتاب ربّ الأرباب)، واعتماده على مصادر غير معتبرة، إلاّ أنّنا لا نقطع بأنّه كان بصدد إثبات وقوع التحريف في القرآن، إذ يمكن أن يقال: بأنّه أراد في كتابه أن يثبت سقوط ما نزل على نحو التفسير والتبيين، من خلال ذلك الكمّ الكبير من الروايات.

ويؤيّد ذلك أنّ الشيخ آغا بزرك الطهراني في كتاب الذريعة أكّد ذلك عند حديثه عن كتاب (فصل الخطاب)، ونقل كلاماً لأستاذه الشيخ النوري ينفي فيه ما نُسب إليه، ومن كلام الشيخ الطهراني في الذريعة: (أثبت ـ أي الشيخ النوري ـ فيه ـ أي في كتاب فصل الخطاب ـ عدم التحريف بالزيادة والتغيير والتبديل وغيرها، ممَّا تحقَّق ووقع في غير القرآن، ولو بكلمة واحدة لا نعلم مكانها، واختار في خصوص ما عدا آيات الأحكام وقوع تنقيص من الجامعين، بحيث لا نعلم عين المنقوص المذخور عند أهله، بل يعلم إجمالاً من الأخبار التي ذكرها في الكتاب مفصَّلاً ثبوت النقص فقط، وردَّ عليه الشيخ محمود الطهراني الشهير بالمعرب، برسالة سمّاها (كشف الارتياب عن تحريف الكتاب)، فلمَّا بلغ ذلك الشيخ النوري كتب رسالة فارسية مفردة في الجواب عن شبهات

(١) الأصول العامّة للفقه المقارن/ ص ١٠٨ و١٠٩.

(كشف الارتياب)...، وكان ذلك بعد طبع (فصل الخطاب) ونشره، فكان شيخنا ـ أي الشيخ النوري ـ يقول: لا أرضى عمَّن يطالع (فصل الخطاب) ويترك النظر إلى تلك الرسالة، ذكر في أوّل الرسالة الجوابية ما معناه: إنَّ الاعتراض مبني على المغالطة في لفظ التحريف، فإنَّه ليس مرادي من التحريف التغيير والتبديل، بل خصوص الإسقاط لبعض المنزل المحفوظ عند أهله، وليس مرادي من الكتاب القرآن الموجود بين الدفَّتين، فإنَّه باقٍ على الحالة التي وضع بين الدفَّتين في عصر عثمان، لم يلحقه زيادة ولا نقصان، بل المراد الكتاب الإلهي المنزل.

وسمعت عنه شفاهاً يقول: إنّي أثبت في هذا الكتاب أنَّ هذا الموجود المجموع بين الدفَّتين كذلك باقٍ على ما كان عليه في أوّل جمعه كذلك في عصر عثمان، ولم يطرأ عليه تغيير وتبديل كما وقع على سائر الكتب السماوية، فكان حرياً بأن يسمّى (فصل الخطاب في عدم تحريف الكتاب)، فتسميته بهذا الاسم الذي يحمله الناس على خلاف مرادي خطأ في التسمية، لكنّي لم أرد ما يحملوه عليه، بل مرادي إسقاط بعض الوحي المنزل الإلهي، وإن شئت قلت اسمه (القول الفاصل في إسقاط بعض الوحي النازل)...)[1].

هذا ما ذكره الشيخ الطهراني مع ما نقله عن أستاذه النوري، وفيه دلالة واضحة على عدم اعتقاد الشيخ النوري بالتحريف، وأنَّ ما أراد إثبات سقوطه هو نفس ما ذكرناه آنفاً من الوحي المنزل المفسّر للقرآن المعجز، والله العالم بحقائق الأمور.

---

(١) الذريعة إلى تصانيف الشيعة/ ج ١٦/ ص ١٦٤/ دار إحياء التراث العربي/ بيروت/ لبنان.

السيّد نعمة الله الجزائري ﷺ ورأيه بالتحريف:

قال السيد نعمة الله الجزائري ﷺ في تفسيره (عقود المرجان في تفسير القرآن): ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾: ﴿إِنَّا نَحْنُ ...﴾ الآية، ردٌّ لإنكارهم واستهزائهم في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ ...﴾ الآية، ﴿لَحَافِظُونَ﴾ من الشياطين والزيادة والنقصان بخلاف الكتب المتقدّمة فإنَّه لم يتولَ حفظها، وإنَّما استحفظها الربّانيين والأحبار فاختلفوا فيما بينهم بغياً، فكان التحريف، ولم يكل القرآن إلى غير حفظته. ﴿الذِّكْرَ﴾ أي القرآن، ﴿لَحَافِظُونَ﴾ من الزيادة والنقصان والتغيير والتحريف، وقيل: معناه: وإنّا نتكفَّل بحفظه إلى آخر الدهر على ما هو عليه، فتنقله الأمّة وتحفظه عصراً بعد عصر إلى يوم القيامة، لأنَّه حجّة على الكلّ، وقيل: يحفظه من كيد المشركين، ولا يمكنهم إبطاله، ولا يندرس ولا ينسى، وقال الفرّاء: يجوز أن يكون الهاء في ﴿لَهُ﴾ كناية عن الرسول ﷺ، فكأنَّه قال: إنّا نزَّلنا القرآن وإنّا لمحمّد لحافظون)[1].

أقول: هذا الكتاب ألَّفه بعد كتبه الأخرى التي تعرَّض فيها لمسألة التحريف، وهي: (الأنوار النعمانية، منبع الحياة، نور البراهين)، وهذا يكشف عن استقرار رأيه الأخير في مسألة التحريف بما ذكره في (عقود المرجان)، ولبيان ذلك نستعرض التسلسل الزمني لكتبه الأربعة ليتَّضح أنَّ عقود المرجان هو آخرها، على النحو التالي:

١ ـ الأنوار النعمانية: فرغ منه سنة (١٠٨٩هـ)[2]، وكان عمره بهذا التاريخ (٣٩) سنة.

---

(١) عقود المرجان في تفسير القرآن/ ج ٢/ ص ٦٢٤ و٦٢٥.

(٢) الذريعة إلى تصانيف الشيعة/ ج ٢/ ص ٤٤٦.

٢ ـ نور البراهين: فرغ منه سنة (١٠٩٩هـ)[١].

٣ ـ منبع الحياة: فرغ منه سنة (١١٠٠هـ)[٢].

٤ ـ عقود المرجان: فرغ منه سنة (١١٠٢هـ).

قال الشيخ الطهراني في الذريعة عن كتاب عقود المرجان: (ويوجد نسخة منه سُمّيت (عقود المرجان في حواشي القرآن) أو (عقود المرجان لحواشي القرآن)، وفي آخره: أنّه فرغ منه بعد صلاة الجمعة سادس عشر ربيع الثاني (١١٠٢هـ)، وله خطبة مختصرة)[٣].

والذي يظهر ممّا سبق أنّ رأيه في التحريف الذي استقرَّ عليه هو الذي ذكره في كتابه (عقود المرجان) الذي هو آخر كتبه حتّى تاريخ (١١٠٢ هـ)، ولم نقف على الكتب التي ألّفها بعد هذا التاريخ إلى وفاته سنة (١١١٢هـ) رحمه الله تعالى. وحينئذٍ لا يعبأ بما ذكره في كتبه الأولى ممّا ظاهره القول بالتحريف، لأنّه قد عدل عنه وذكر ما هو خلافه في كتابه الأخير.

المحور الثاني: ما صنّفه علماء الشيعة في دفع شبهة التحريف:

١ ـ الردّ على أهل التبديل والتحريف في ما وقع من أهل التأليف[٤]: الشريف أبو القاسم علي بن أحمد بن موسى المبرقع ابن الإمام الجواد عليه السلام المتوفّي سنة (٣٥٢هـ)، قال صاحب الذريعة: (والظاهر

---

(١) الذريعة إلى تصانيف الشيعة/ ج ٢٤/ ص ٣٦٣.

(٢) الذريعة إلى تصانيف الشيعة/ ج ٢٢/ ص ٣٥٩.

(٣) الذريعة إلى تصانيف الشيعة/ ج ١٥/ ص ٣٠٥.

(٤) هذا ما ذكره ابن شهر آشوب في معالم العلماء، وذكر النجاشي هذا الكتاب بعنوان (التبديل والتحريف).

منه أنَّه ردٌّ على الحشوية وأصحاب الحديث العاملين بمضامين الأخبار الآحاد التي ذكرت فيها عدَّة من السور والآيات فألصقوها بكرامة القرآن الشريف واعتقدوا فيه التبديل والتحريف)[١].

٢ ـ رسالة في نفي النقيصة في القرآن الكريم: الشيخ علي بن عبد العالي الكركي العاملي، المتوفّي سنة (٩٤٠هـ)[٢]، وقد تقدَّم الحديث عنها في المحور الأوّل من هذا الفصل عند ذكر الشيخ الكركي.

٣ ـ رسالة في إثبات عدم التحريف: الشيخ محمّد بن الحسن الحرّ العاملي مؤلّف كتاب وسائل الشيعة المتوفّي سنة (١١٠٤هـ)[٣].

٤ ـ كشف الحجاب والنقاب عن وجه تحريف الكتاب: الشيخ محمّد بن سليمان بن زوير السليماني الخطّي البحراني، من أهل القرن الثاني عشر، وهو من تلاميذ المولى أبي الحسن الشريف العاملي[٤].

٥ ـ كشف الارتياب في عدم تحريف الكتاب: الشيخ محمود بن أبي القاسم الشهير بالمعرب الطهراني، المتوفّي أوائل العشر الثاني بعد الثلاثمائة (وألف)، كتبه ردّاً على فصل الخطاب لشيخنا النوري رحمه الله[٥].

٦ ـ التحريف والتبديل: أبو جعفر محمّد بن الحسن الصيرفي الكوفي، وقد ذكره الشيخ الطوسي في كتابه الفهرست[٦].

---

(١) الذريعة/ ج ٣/ ص ١٧١.

(٢) آلاء الرحمن في تفسير القرآن/ ج ١/ ص ٢٦.

(٣) أنظر: الفصول المهمّة في تأليف الأمّة/ ص ٢٤٢/ الفصل ١١.

(٤) الذريعة إلى تصانيف الشيعة/ ج ١٨/ ص ٢٠.

(٥) الذريعة إلى تصانيف الشيعة/ ج ١٨/ ص ٨.

(٦) الذريعة إلى تصانيف الشيعة/ ج ٣/ ص ٢١٥.

٧ ـ هداية المرتاب في تحريف الكتاب: مولى باقر الواعظ الكجوري الطهراني[١].

٨ ـ قاطع الأذناب وقامع النصّاب نقض فصل الخطاب في توجيه الجواب (فارسي): السيّد محمّد صادق بن سلطان العلماء السيّد محمّد بن السيّد دلدار علي النصير آبادي المتوفّي سنة (١٢٥٨هـ)[٢].

٩ ـ استفتاء الأحكام وهي موسوعة من عشرة مجلّدات: السيّد حامد حسين ـ صاحب كتاب عبقات الأنوار ـ المتوفّي سنة (١٣٠٦هـ)، وقد استوفى البحث في هذه الموسوعة عن عدم وقوع التحريف في القرآن وجاء بما لا مزيد عليه[٣].

١٠ ـ رسالة في حفظ الكتاب الشريف عن شبهة القول بالتحريف: الميرزا محمّد حسين الشهرستاني المتوفّي سنة (١٣١٥هـ)[٤].

١١ ـ جوهرة البيان في القول في تحريف بعض آي القرآن: الشيخ محمّد جواد بن الشيخ موسى بن الشيخ محفوظ العاملي المتوفّي سنة (١٣٥٨هـ)[٥].

١٢ ـ تنزيه التنزيل من التغيير والتبديل: العلاّمة السيّد هبة الدين الشهرستاني، وقد ترجمه إلى الفارسية السيّد علي رضا الحكيم وطبعه سنة (١٣٧١هـ)[٦]، وقد نقله صاحب كتاب الشيعة والقرآن عن معجم

---

(١) الذريعة إلى تصانيف الشيعة/ ج ١٦/ ص ٢٣٢.

(٢) الذريعة إلى تصانيف الشيعة/ ج ١٧/ ص ٦.

(٣) الشيعة والقرآن/ خليفة عبيد الكلباني العماني/ ص ٢٢.

(٤) الشيعة والقرآن/ ج ١١/ ص ١٢٧.

(٥) الذريعة/ ج ٢٦/ ص ٢٤٨.

(٦) الذريعة/ ج ٢٦/ ص ٢٢٣.

ريّان الفكر في النجف الأشرف تحت عنوان (التنزيه في إثبات صيانة المصحف الشريف من النسخ والنقص والتحريف)[١].

١٣ ـ عدم التحريف في الكتاب: محمّد علي بن السيّد محمّد صادق الأصفهاني[٢].

١٤ ـ فصل الخطاب في نفي تحريف الكتاب: علي محمّد الآصفي[٣].

١٥ ـ النقد اللطيف في نفي التحريف عن القرآن الشريف: الشيخ آقا بزرك الطهراني، الذي عبَّر عن هذا الكتاب بقوله: (كتبناه دفاعاً عن شيخنا النوري في كتابه فصل الخطاب في تحريف الكتاب، وتوضيحاً للردّ الذي كتبه النوري على كشف الارتياب في عدم تحريف الكتاب، فرغت من تبييضه (١٣٥٣هـ)، واستكتب منه السيّد مهدي بن السيّد أحمد الدماوندي وهو أخو زوجتي، وترجمه بالفارسية ابني، لكنّا صرفنا النظر عن نشره)[٤].

١٦ ـ أكذوبة تحريف القرآن: الشيخ رسول جعفريان، وقد طبع في سنة (١٤٠٦هـ).

١٧ ـ كتابات ورسالات حول إثبات عدم التحريف: الميرزا مهدي البروجردي، طبع هذا الكتاب في إيران[٥].

---

(١) الشيعة والقرآن/ ص ٢٣.

(٢) الشيعة والقرآن/ ص ٢٣.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الذريعة/ ج ٢٤/ ص ١٦٩.

(٥) المصدر السابق.

١٨ ـ نفي التحريف والتصحيف: السيّد محمّد حسين الجلالي[١].

١٩ ـ البرهان على عدم تحريف القرآن: السيّد مرتضى الرضوي[٢].

٢٠ ـ ثمان رسائل عربي: العلاَّمة الشعراني، وقد كتبه ردّاً على كتاب (فصل الخطاب).

٢١ ـ فصل الخطاب في عدم تحريف كتاب ربّ الأرباب: العلاَّمة الشيخ حسن الآملي.

٢٢ ـ التحقيق في نفي التحريف عن القرآن الشريف: السيّد علي الحسيني الميلاني.

٢٣ ـ صيانة القرآن من التحريف: الشيخ محمّد هادي معرفة.

٢٤ ـ القائلون بتحريف القرآن: السيّد أمير محمّد القزويني، حيث ورد فيه: (أمَّا الشيعة فقد أثبتوا من عصر نزول القرآن الكريم على النبيّ ﷺ، وحتَّى قيام الساعة أنَّهم يتبرَّأون أشدّ البراءة ممَّن يقول بتحريفه)[٣].

٢٥ ـ رسالة في إثبات عدم التحريف: السيّد صدر الدين الصدر[٤].

٢٦ ـ سلامة القرآن من التحريف: مؤسّسة (سلسلة المعارف الإسلاميّة)/ إصدار مركز الرسالة إيران.

٢٧ ـ شبهة القول بتحريف القرآن عند أهل السُنّة: السيّد علاء الدين السيّد أمير محمّد القزويني[٥].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الشيعة والقرآن/ ص ٢٤.

(٤) علماء ثغور الإسلام/ ج ٢/ ص ٥٣٥.

(٥) الشيعة والقرآن/ ص ٢٥.

٢٨ ـ سلامة القرآن من التحريف وتفنيد الافتراءات على الشيعة الإماميـة: الدكتور فتح الله المحمّدي (نجّار زادكان)، (أستاذ مساعد في العلوم الإسلاميّة بجامعة طهران).

٢٩ ـ الشيعة والقرآن: خليفة عبيد الكلباني العماني.

٣٠ ـ نزاهة القرآن من التحريف (مخطوط): الشيخ عبد الله الجوادي الآملي، وقد أشرنا إلى هذا الكتاب في هامش الدليل العقلي.

٣١ ـ صيانة القرآن من التحريف: السيّد كمال الحيدري.

المحور الثالث: علماء من أهل السُنّة ينزّهون الشيعة عن القول بالتحريف:

بالإضافة إلى الإجماعات المنقولة عن علماء الشيعة، وشهادات الكثير منهم على القول بعدم التحريف، هنالك جملة من علماء السُنّة الذين دافعوا عن الشيعة وأنصفوهم وذكروا أنَّ الشيعة لا يقولون بالتحريف، وهذه بعض كلماتهم:

١ ـ يقول الشيخ محمّد أبو زهرة: (القرآن بإجماع المسلمين هو حجّة الإسلام الأولى، وهو مصدر المصادر له، وهو سجّل شريعته، وهو الذي يشتمل على كلّها، وقد حفظه الله تعالى إلى يوم الدين كما وعد سبحانه، إذ قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾، وإنَّ إخواننا الإمامية على اختلاف منازعهم يرونه كما يراه كلّ المؤمنين)[1].

وقال: (إنَّ الشريف المرتضى وأهل النظر الصادق من إخواننا الاثني عشرية قد اعتبروا القول بنقص القرآن أو تغييره أو تحريفه

---

(١) الإمام الصادق/ ص ٢٩٦.

تشكيكاً في معجزة النبيّ ﷺ واعتبروه إنكاراً لأمر عُلِمَ من الدين بالضرورة)[١].

٢ ـ وقال الشيخ رحمة الله الهندي: (القرآن المجيد عند جمهور علماء الشيعة الإمامية الاثني عشرية محفوظ من التغيير والتبديل، ومن قال منهم بوقوع النقصان فيه، فقوله مردود غير مقبول عندهم)[٢].

٣ ـ وقال الشيخ محمّد الغزالي: (سمعت من هؤلاء يقول في مجلس علم: إنَّ للشيعة قرآناً آخر يزيد وينقص عن قرآننا المعروف، فقلت: أين هذا القرآن؟ ولماذا لم يطّلع الإنس والجنّ على نسخة منه خلال هذا الدهر الطويل؟ لماذا يساق هذا الافتراء؟...، ولماذا هذا الكذب على الناس وعلى الوحي؟)[٣].

٤ ـ وقال محمّد علي الزعبي: (لقد اتَّفق المسلمون ـ ويحزُّ في قلبي الألم حين أصفهم بالسُنّة والشيعة بعد أن دعاهم الله مسلمين ورضي لهم الإسلام ديناً ـ اتَّفقوا على عصمة القرآن وحفظه منذ عهد نزوله حتَّى الآن، فالسُنّيون على تعداد مذاهبهم الفقهية المعروفة، والتي أصبحت في ذمَّة التاريخ، والشيعة سواء أكانوا إمامية اثني عشرية أو زيدية أو إسماعيلية، بهرة أم موحّدين أم آغاخانية... جميعهم يرون كتاب الله الموجود بين أيدي الناس معصوماً محفوظاً كما أُنزل، ويعتقدون أنَّه هو نفسه الذي أنزله الله لرسوله محمّد ﷺ، ووصل إلى الناس دون زيادة أو نقص.

---

(١) الإمام الصادق/ ص ٣٢٩.

(٢) إظهار الحقّ/ تعليق الدكتور أحمد حجازي/ ص ٤٣١.

(٣) دفاع عن العقيدة والشريعة.

نعم هذا ما اتَّفق عليه مسلموا العالم في جميع عصورهم، وهذا ما سجَّله مؤلّفوهم ومحقّقوهم ومخلصوهم، ولو أردنا أن نقول للقارئ: راجع كتاب كذا وصفحة كذا لأذهبنا سجّلاً بأسماء الكتب)[1].

٥ ـ وقال البهنساوي: (إنَّ الشيعة الجعفرية الاثني عشرية يرون كفر من حرَّف القرآن الذي أجمعت عليه الأمّة منذ صدر الإسلام...، وإنَّ المصحف الموجود بين أهل السُنّة هو نفسه الموجود في مساجد وبيوت الشيعة، وأنَّه لا يوجد منهم في عصرنا من يقول بما جاء في بعض كتبهم القديمة عن مصحف فاطمة، بل يقولون: إنَّ هذه روايات غير صحيحة مردودة، كما أنَّ أئمّة الشيعة في عصرنا يؤكّدون ذلك)[2].

٦ ـ وقال الأستاذ محمّد المديني عميد كلّية الشريعة بالجامعة الأزهرية: (وأمّا أنَّ الإمامية يعتقدون نقص القرآن، فمعاذ الله، إنَّما هي روايات رويت في كتبهم، كما روي مثلها في كتبنا، وأهل التحقيق من الفريقين قد زيَّفوها، وبيَّنوا بطلانها، وليس في الشيعة الإمامية أو الزيدية من يعتقد ذلك كما أنَّه ليس في السُنّة من يعتقده).

وقال أيضاً: (وقد ألَّف أحد المصريين كتاباً اسمه (الفرقان) حشاه بكثير

---

(١) لا سُنّة ولا شيعة/ ص ٢٣٩.

(٢) السُنّة المفترى عليها/ ص ٦٠؛ أقول: قد يفهم من كلامه أنَّ الشيعة يعتقدون بوجود مصحف لفاطمة عليها السلام وأنَّه هو قرآنهم، وهذا الكلام باطل وغير صحيح وهو من الإشاعات والتهم التي حيكت على مذهب أهل البيت عليهم السلام، والحقّ أنَّ الشيعة الإمامية يعتقدون أنَّ لفاطمة عليها السلام كتاباً يسمّى في كلمات أئمّة أهل البيت عليهم السلام بـ (مصحف فاطمة) لا يوجد به شيء من القرآن، وإنَّما فيه أخبار من يملك، والحوادث الآتية على الناس، مع أنَّ المصحف في اللغة تعني ما جمع في الصحف سواء كانت صحفاً كتب فيها قرآن أم غيره.

من أمثال هذه الروايات السقيمة المدخولة المرفوضة، ناقلاً لها عن الكتب والمصادر عند أهل السُنّة، وقد طلب الأزهر من الحكومة مصادرة هذا الكتاب بعد أن بيَّن بالدليل والبحث العلمي أوجه البطلان والفساد فيه، فاستجابت الحكومة لهذا الطلب وصادرت الكتاب، فرفع صاحبه دعوى يطلب فيها تعويضاً، فحكم القضاء الإداري في مجلس الدولة برفضها.

أفيقال: إنَّ أهل السُنّة ينكرون قداسة القرآن؟ أو يعتقدون نقص القرآن لرواية رواها فلان؟ أو لكتاب ألَّفه فلان؟ فكذلك الشيعة الإمامية، إنَّما هي روايات في بعض كتبهم كالروايات التي في بعض كتبنا)[١].

٧ ـ قال الدكتور محمّد عبد الله دراز: (ومهما يكن من أمر فإنَّ هذا المصحف هو الوحيد المتداول في العالم الإسلامي، بما فيه فِرَق الشيعة، ومنذ ثلاثة عشر قرناً من الزمان، ونذكر هنا رأي الشيعة الإمامية ـ أهمّ فِرَق الشيعة ـ) ثمّ ذكر كلام الشيخ الصدوق رضوان الله تعالى عليه[٢].

٨ ـ وقال الدكتور علي عبد الواحد وافي: (يعتقد الشيعة الجعفرية كما يعتقد أهل السُنّة أنَّ القرآن الكريم هو كلام الله ﷻ المنزل على رسوله، المنقول بالتواتر، والمدوّن بين دفَّتي المصحف بسوره وآياته المرتبة بتوقيف من الرسول صلوات الله وسلامه عليه، وأنَّه الجامع لأصول الإسلام عقائده وشرائعه وأخلاقه، والخلاف بيننا وبينهم في هذا الصدد يتمثَّل في أمور شكلية وجانبية لا تمسُّ النصّ القرآني بزيادة ولا نقص ولا تحريف ولا تبديل ولا تثريب عليهم في اعتقادهم)[٣].

---

(١) مجلَّة رسالة الإسلام/ العدد الرابع من السنة الحادية عشرة/ ص ٣٨٢ و٣٨٣.

(٢) مدخل إلى القرآن الكريم/ ص ٣٩ و٤٠.

(٣) بين الشيعة وأهل السُنّة/ ص ٣٥.

وقال أيضاً: (أمَّا ما ورد في بعض مؤلَّفاتهم من آراء تثير شكوكاً في النصّ القرآني وتنسب إلى بعض أئمّتهم، فإنَّهم لا يقرّونها ويعتقدون بطلان ما تذهب إليه، وبطلان نسبتها إلى أئمّتهم ولا نعدّها من مذهبهم، مهما كانت مكانة رواتها عندهم ومكانة الكتب التي وردت فيها...، وقد تصدّى كثير من أئمّة الشيعة الجعفرية أنفسهم لردّ هذه الأخبار الكاذبة وبيان بطلانها وبطلان نسبتها إلى أئمّتهم، وأنَّها ليست من مذهبهم في شيء)[1].

٩ ـ وقال الدكتور محمّد عزَّة دروزة: (وبحيث يمكن القول بجزم بناءً على ذلك: إنَّ ما ورد في الروايات التي جلّها أو كلّها غير وثيق السند مع ذلك من زيادات أو نقص في الكلمات والآيات والسور، ومن مخالفة للترتيب لم يثبت عند الملأ من أصحاب رسول الله وناتج عن وهم وخطأ، ولبس وعدم تثبّت فأُهمل، ومنه ما يصحُّ القول بقوَّة: إنَّه مخترع ومدسوس بنيّة سيّئة وقصد مغرض، وجمهور العلماء والمؤلّفين مجمعون على هذه الحقائق بدون خلاف، ومن جملة ذلك علماء ومؤلّفوا الشيعة الإمامية)[2].

١٠ ـ وقال مصطفى الرافعي: (والقرآن الكريم هو الموجود الآن بأيدي الناس من غير زيادة ولا نقصان، وما ورد من أنَّ الشيعة الإمامية يقولون بأنَّ القرآن قد اعتراه النقص...، هذا الادّعاء أنكره مجموع علماء الشيعة الأعلام...، فالقرآن الكريم ـ الذي هو عصب الدولة الإسلاميّة ـ تتَّفق مذاهب أهل السُنّة مع مذهب الشيعة الإمامية على قداسته ووجوب

(١) بين الشيعة وأهل السُنّة/ ص ٣٧ و٣٨.

(٢) القرآن والملحدون/ ص ٣٢٢/ ط المكتب الإسلامي الأولى/ (١٣٩٣هـ).

الأخذ به، وهو نسخة موحَّدة لا تختلف في حرف ولا رسم لدى السُنّة والشيعة الإمامية في مختلف ديارهم وأمصارهم)[١].

وها قد أوردنا كلمات علماء الإمامية ومراجعهم في سلامة القرآن من التحريف وما صنَّفوه في هذا الباب، وأتبعناهم ثَمَّ الآخرين من علماء أهل السُنّة، وكلّهم متَّفقون على تكذيب من يرمي الشيعة بهذه الفريّة، وكلماتهم واضحة وصريحة في اعتقاد الشيعة بسلامة القرآن من التحريف من ألفه إلى يائه بلا زيادة أو نقصان، ومن نسب لهم خلاف ذلك فهو كاذب مفتر عليهم، وبعد أن شهد شاهد من أهلها، هل بقي مجال للادّعاءات الباطلة والافتراءات الزائفة[٢]؟

وإلى هنا ينتهي حديثنا عن الأدلّة التي نعتمد عليها في إثبات سلامة القرآن من التحريف، وكذلك شهادة العلماء من الفريقين على عدم القول بالتحريف عند الإمامية، وحينئذٍ ينبغي لنا استعراض روايات التحريف الواقعة في كتب الشيعة والتعليق عليها.

* * *

(١) إسلامنا/ ص ٧٥.

(٢) أنظر: كتاب إعلام الخلف بمن قال بتحريف القرآن من أعلام السلف/ ص ١٢٣ - ١٢٦.

الفصل الرابع:

البحث في روايات التحريف

المحور الأوّل: بين يدي البحث:

وقبل الشروع في قراءة هذه الروايات والتعليق عليها لا بدَّ من تقديم مقدَّمتين في غاية الأهمّية، وعليهما يتوقَّف فهم هذه الروايات وما يقصد منها، وما هو الحجّة فيها.

المقدّمة الأولى: في قيمة هذه الروايات والمقدار المعتبر منها:

وهنا نقول: إنَّه ليس هنالك أحد من العلماء من ينكر وجود هذه الروايات في كتب الشيعة، وأنَّها تدلُّ بظاهرها على سقوط شيء من القرآن، بل نصَّ بعضهم على (كثرتها)، أي إنَّها واقعة بكثرة في كتب الشيعة.

وهنا لا بدَّ لنا من وقفة للتعليق على هذه الدعوى _ أي دعوى كثرة هذه الروايات _، لأنَّ الكثرة تتعارض مع ما نقلناه من إعراض الأصحاب وأعلام الطائفة عنها، وتبنّي نفي وقوع التحريف، بل ذهب البعض كما تقدَّم إلى ادّعاء قيام الإجماع على ذلك.

فما هو الحلّ والمخرج من هذه المشكلة (ادّعاء الكثرة مع الإعراض ودعوى الإجماع على النفي).

الحلّ هو: إنَّ دعوى الكثرة تحتاج إلى بيان، لأنَّ المراد منها هو كثرة ما دلَّ من الروايات على وقوع التحريف بالمعنى الأعمّ وليس التحريف بالمعنى المتنازع فيه، لأنَّه وكما تقدَّم: أنَّ التحريف يطلق ويراد منه عدَّة معانٍ على سبيل الاشتراك اللفظي:

١ ـ نقل الشيء أو اللفظ من موضعه إلى موضع آخر.

٢ ـ النقص والزيادة في الحروف والحركات مع حفظ القرآن وعدم ضياعه.

٣ ـ النقص والزيادة في كلمة أو كلمتين مع التحفّظ على نفس القرآن المعجز المنزل.

٤ ـ النقص والزيادة في الآية أو السورة، مع التحفّظ على نفس القرآن المعجز المنزل.

٥ ـ التحريف بالزيادة بمعنى أنَّ بعض القرآن الذي بين أيدينا ليس من الكلام المنزل.

٦ ـ التحريف بالنقيصة، بمعنى أنَّ المصحف الذي بين أيدينا لا يشتمل على جميع القرآن المنزل.

وقد ذكرنا أنَّ موضوع البحث والكلام ومورد النقض والإبرام هو القسم الأخير من هذه الأقسام ـ أي وقوع النقص في القرآن ـ، وأمَّا بقيّة الأقسام فلا يقع النقاش فيها.

فالكثرة المقصودة في روايات التحريف هي كثرة الروايات التي هي موزَّعة على جميع هذه الأقسام التي هي عبارة عن مصاديق للتحريف بمعناه الأعمّ، وأمَّا الروايات الدالّة على التحريف بمعناه الأخير، والذي هو موضع النزاع، فهي لا يمكن أن تتَّصف بالكثرة.

ثمّ إنَّ هذه الروايات الدالّة على القسم الأخير هي على نحوين:

الأوّل: روايات ضعيفة أو مرسلة أو مقطوعة أو مضمرة، أي إنَّها غير معتبرة سنداً، وهذا النحو من الروايات هو الغالب في ما يدلُّ على النقص، ويكفي لإثبات ذلك مراجعة أسانيد هذه الروايات الموجودة في

كتاب الكافي للشيخ الكليني، وكذلك مراجعة كتاب مرآة العقول (أهمّ شروح الكافي)، ولعلّ أهمّ من بحث في هذه الأسانيد وبيَّن ضعفها هو الشيخ البلاغي في كتابه (آلاء الرحمن)، وكذلك السيّد الخوئي في كتابه (البيان)، والسيّد الطباطبائي في (تفسير الميزان).

ثانياً: روايات واردة عن رجال ثقاة وأسانيد لا يمكن الطعن فيها، وهذه الروايات على نحوين:

النحو الأوّل: ما يمكن حمله وتأويله على بعض الوجوه، بحيث يرتفع التنافي مع الروايات الدالّة على نفي التحريف.

النحو الثاني: ما لا يمكن حمله وتوجيهه على معنى آخر.

ولعلّه قد اتَّضح من خلال هذا التشقيق والتفريع حجم الروايات الدالّة على وقوع النقص في القرآن، كما قد اتَّضح أنّه لا يمكن قبول دعوى الكثرة في روايات التحريف.

بل يمكن من خلال هذا التشقيق أن ندَّعي الندرة وليس الكثرة، بعد خروج الضعيفة والمؤوَّلة عن دائرة البحث، وكذا خروج ما دلَّ من الروايات على التحريف بالمعنى الأعمّ أي الأقسام الخمسة المتقدّمة.

ولذا يتَّضح كيف عبَّر بعض علمائنا الأعلام عن هذه الروايات بالنادرة، فقد قال الشيخ جعفر كاشف الغطاء تعليقاً على هذه الروايات: (ولا عبرة بالنادر)، وهذه الروايات النادرة يمكن مناقشتها بمناقشة إجمالية قبل التعرّض لكلّ طائفة منها بما يلي:

١ ـ أنَّها مخالفة لبديهة العقل، وهذا ما عبَّر به السيّد الخوئي قدس سره وجملة من الأعلام، نظراً إلى ندرتها وأنَّها مخالفة لما تقدَّم من حقيقة جمع القرآن في زمن النبيّ صلى الله عليه وآله.

٢ ـ أنَّها مخالفة لظاهر الكتاب، الذي يقول: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾، ومن المعلوم أنَّ ما يخالف كتاب الله يحكم بسقوطه حتَّى لو كان كثيراً ومتواتراً.

٣ ـ أنَّها موافقة لأخبار العامّة، وهذا سيتَّضح حاله فيما سيأتي.

٤ ـ أنَّها نادرة وشاذّة، والروايات الدالّة على عدم التحريف مشهورة ومتواترة.

٥ ـ أنَّها أخبار آحاد[1]، والقرآن يثبت بالتواتر، يعني حتَّى لو تنازلنا عن كلّ ما تقدَّم فلا شكَّ أنَّ هذه الروايات هي أخبار آحاد، وقد ذهب جماعة من العلماء إلى عدم حجّية أخبار الآحاد مطلقاً، كابن إدريس حيث كان يقول: (إنَّها لا توجب علماً ولا عملاً)، ومنهم ـ وهم الأكثر ـ من ذكر أنَّها حجّة فقط في الموارد التي تقتضي العمل، وأمَّا المسائل الاعتقادية والتي منها مسألة تحريف القرآن فلا.

قال الشيخ الطوسي ﷺ: (غير أنَّه رويت روايات كثيرة من جهة الخاصّة والعامّة بنقصان كثير من آي القرآن، ونقل شيء منه من موضع إلى موضع، طريقها الآحاد التي لا توجب علماً ولا عملاً، والأولى الإعراض عنها وترك التشاغل بها)[2].

---

(١) ويقصد منه اصطلاحاً: ما يقابل المتواتر، فكلّ خبر لم يبلغ درجة التواتر فهو في المصطلح الأصولي خبر واحد، وإن كان بحسب اللغة أو الفهم العرفي ليس خبراً واحداً، ولكن ما دام لم يبلغ التواتر فالأصوليون يعدّونه خبراً واحداً، وأمَّا الخبر المتواتر، فهو: الذي يرويه كثرة من الرواة تبلغ حدّاً بحيث يمتنع عادةً تواطؤهم واتّفاقهم على الكذب.

(٢) التبيان/ ج ١/ ص ٣.

وقال الشيخ المجلسي ﷺ نقلاً عن الشيخ المفيد ﷺ: (إنَّ الأخبار التي جاءت بذلك، أخبار آحاد لا يقطع على الله تعالى بصحَّتها).

ويقول السيّد شرف الدين العاملي ﷺ المتوفّى سنة (١٣٧٧هـ): (لا تخلو كتب الشيعة وكتب أهل السُّنّة من أحاديث ظاهرة بنقص القرآن، غير أنَّها ممَّا لا وزن لها عند الأعلام من علمائنا أجمع، لضعف سندها، ومعارضتها بما هو أقوى منها سنداً، وأكثر عدداً، وأوضح دلالةً، على أنَّها من أخبار الآحاد، وخبر الواحد إنَّما يكون حجّة إذا اقتضى عملاً، وهذه لا تقتضي ذلك، فلا يرجع بها عن المعلوم المقطوع به، فليضرب بظواهرها عرض الحائط)[1].

المقدّمة الثانية: في بيان مفهوم الإقراء ومفهوم التأويل ومفهوم التنزيل:

وهذه المقدّمة تساعد الباحث كثيراً على فهم روايات التحريف، وتعالج الكثير من المشاكل التي تواجه المفسّرين، لأنَّ المشكلة في هذه المفاهيم هو أنَّنا نفهم منها اليوم غير ما كان مقصوداً منها في عصر التشريع.

بمعنى أنَّه قد حصل نقل في هذه الألفاظ من معانيها اللغوية إلى معانٍ أخرى مستحدثة، وهذه المعاني المستحدثة هي التي أوهمت وقوع التحريف في القرآن، بناءً على عدم فهم الروايات التي وردت فيها هذه المفردات.

فما أكثر الروايات التي وردت فيها عبارة (كنّا نقرأه) أو (هكذا أُنزلت) أو (هكذا تأويله)، ولو لم يتّضح المراد من هذه المفردات فلا يمكن توجيه كلّ هذه الروايات.

---

(١) أجوبة مسائل جار الله/ ص ٣١ - ٣٧/ المسألة الرابعة.

وعند ذلك سنكتفي في مقام الردّ على شبهة التحريف بأن نقول: إنَّ الروايات الدالّة على التحريف أغلبها ضعيفة، وأمَّا الصحيح منها فيرمي به عرض الجدار لأنَّه يصادم ويعارض صريح ما دلَّ على عدم وقوع التحريف، والمدلول عليه بالأدلَّة الأربعة المتقدّمة.

اللفظ الأوّل: الإقراء:

والإقراء هو من أقرأ يقرأ، يقال: أقرأه الرجل، أي جعله يقرأ، وأقرأه القرآن، أي جعله يقرأ القرآن.

وهذا اللفظ كان على عهد رسول الله ﷺ وما بعده بسنين يراد منه تعليم تلاوة اللفظ مع تعليم معناه، والمقرئ هو من يعلم تلاوة اللفظ ويعلم معناه، ثمّ بعد انتشار تعلّم القرآن صار هذا اللفظ يستعمل في تعليم الآيات التي تحتاج إلى تفسير وتوضيح، وهنالك ما يدلُّ على هذا المعنى:

فقد ورد عن البخاري أنَّه يروي عن ابن عبّاس رضي الله عنهما قوله: (كنت أُقرئ رجالاً من المهاجرين منهم عبد الرحمن بن عوف، فبينما أنا في منزله بمنى، وهو عند عمر بن الخطّاب في آخر حجّة حجّها...)[1].

ومن المعلوم أنَّ إسلام عبد الرحمن بن عوف كان في السنة الثالثة بعد البعثة[2]، كما وإنَّ آخر حجّة حجَّها عمر كانت في عام (٢٣) هجرية، وبين التاريخين أكثر من ثلاثين عاماً، فكيف يحتاج عبد الرحمن بن عوف أن يتعلَّم قراءة القرآن بعد ثلاثين سنة من إسلامه، فهذا المعنى لا يستقيم إلاَّ إذا قلنا: إنَّ المراد من الإقراء هو تفسير القرآن مع تعليم التلاوة.

---

(١) صحيح البخاري/ كتاب الحدود/ ج ٨/ ص ٢٠٨.

(٢) سيرة ابن هشام/ ج ١/ ص ٢٦٨/ ط الحلبي بمصر/ سنة (١٣٥٥هـ).

وأيضاً ورد عن الشيخ المفيد والذي هو من أكابر علماء الطائفة الحقّة والمتوفّي في عام (٤١٣هـ)، أنّه يقول في معرض حديثه عن عدم وقوع التحريف وعدم سقوط شيء من القرآن: (وقد يسمّى تأويل القرآن قرآناً، قال تعالى: ﴿وَلا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضى إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً﴾[1]، فسمّى تأويل القرآن قرآناً، وهذا ما ليس فيه بين أهل التفسير اختلاف)[2].

وأمّا أبو جعفر النحّاس والذي هو من أعلام السُنّة والمتوفّي عام (٣٣٨هـ) وصاحب كتاب الناسخ والمنسوخ، فيقول في دفاعه عن الحديث الوارد عن ابن عبّاس، وهو: (خطبنا عمر بن الخطّاب قال: كنّا نقرأ: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما ألبتة)، يقول النحّاس: (وإسناد الحديث صحيح، إلاّ أنّه ليس حكمه حكم القرآن الذي نقله الجماعة عن الجماعة، ولكنّه سُنّة ثابتة)[3].

وحينئذٍ يتّضح المراد من قولهم: إنّ النبيّ ﷺ كان يقرأ كذا أو هكذا كان يقرأها، فالمراد قراءة ألفاظها وتفسير معناها الذي كان النبيّ ﷺ يتلقّاه من الوحي، وهذا يمكن أن نلمسه بوضوح في بعض الآيات التي توهّم البعض دلالتها على التحريف، والتي منها:

ما ورد من أنّ عبد الله بن مسعود كان يقرأ قوله تعالى: ﴿يا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ ما أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ـ أنّ علياً مولى المؤمنين ـ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَما بَلَّغْتَ رِسالَتَهُ﴾، ثمّ يقول: (هكذا كنّا نقرأ الآية على عهد رسول الله ﷺ)[4].

وهنا قطعاً ليس المراد من لفظ: (أنّ علياً مولى المؤمنين) أنّه جزء من

---

(١) طه: ١١٤.

(٢) أوائل المقالات والمذاهب المختارات/ ص ٨١.

(٣) كتاب الناسخ والمنسوخ/ ص ١١.

(٤) الدرّ المنثور/ ج ٣/ ص ١١٧؛ كشف الغمّة للأربلي/ ج ١/ ص ٢١٩.

الآية، وإنَّما المراد: إنَّنا في مقام تعليم الآية كنّا نقرأها هكذا، لأنَّ التعليم والتفسير لهما دور مباشر في فهم القرآن، وهما ممَّا يحتاج إليه قارئ القرآن.

وحينئذٍ يتَّضح المراد من المقولة التي تروى عن عبد الله بن عبّاس عن عمر، والتي هي (أقرؤنا أُبيّ)[1] ـ مع غضّ النظر عن صحَّة الرواية ـ، بأنَّ المراد منها ـ بحسب ما يعتقده عمر ـ أنَّ أُبيّ بن كعب كان يعرف قراءة القرآن ويدرك معاني ألفاظه، وكذلك يعرف الفرق بين الوحي الذي هو قرآن معجز والوحي الذي هو تفسير وبيان للقرآن فقط، وكذلك يعرف الناسخ من المنسوخ.

كلّ هذا كان على عهد رسول الله ﷺ، وأمَّا بعد وفاته فقد عمد الخلفاء إلى تجريد المصاحف من التفسير والتبيين الذي هو من قبيل الوحي أيضاً، فنشأ على إثر ذلك الاختلاف في فهم القرآن وتفسير معانيه، هذا ما يتعلَّق بمفهوم لفظ (الإقراء).

اللفظ الثاني: التأويل:

وهو في اللغة من الأوْل ـ بسكون الواو ـ بمعنى الرجوع، (آلَ يؤول)، وقد يستعمل ويراد منه العاقبة وما يؤول إليه الأمر، وبهذا المعنى وردت في القرآن، قال تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحادِيثِ﴾[2]، و﴿هذا تَأْوِيلُ رُءْيايَ﴾[3]، و﴿ذلِكَ تَأْوِيلُ ما لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْراً﴾[4].

---

(١) صحيح البخاري/ كتاب تفسير القرآن/ سورة البقرة/ باب قوله: ﴿ما نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِها نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْها ...﴾.

(٢) يوسف: ٦.

(٣) يوسف: ١٠٠.

(٤) الكهف: ٨٢.

وعليه فتأويل القرآن هو بمعنى ما يرجع إليه الكلام وما هو عاقبته، سواء كان معنى اللفظ ظاهراً يفهمه العارف باللغة العربية، أم كان خفيّاً لا يعرفه إلاّ الراسخون في العلم[1].

وأمّا عند المتأخّرين: فيطلق التأويل ويراد منه بيان المراد من اللفظ، حملاً له على خلاف ظاهره فقط، هذا ما يتعلّق بلفظ (التأويل).

اللفظ الثالث: التنزيل:

وهو من النزول، وقد يستعمل ويراد منه ما نزل مطلقاً، وأمّا عند المتأخّرين فقد أُريد منه خصوص ما نزل قرآناً.

والمعنى الأوّل للتنزيل هو الوارد في الروايات الصادرة عن أهل البيت عليهم السلام، وأمّا المعنى الآخر فلا أثر له في اللغة ولا في الروايات.

وعليه فلفظة (هكذا نزلت) أو (هكذا تنزيلها) الواردة في الروايات هي بمعنى: إنّ هذا الكلام قد نزل من الله سبحانه وتعالى، سواء كان آية قرآنية أو تفسيراً لها.

قال تعالى: ﴿لا تُحَرِّكْ بِهِ لِسانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ ۝١٦ إِنَّ عَلَيْنا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ۝١٧ فَإِذا قَرَأْناهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ۝١٨ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنا بَيانَهُ ۝١٩﴾[2]، والمراد من البيان هو التفسير، وهو على الله سبحانه وتعالى بدلالة هذه الآية.

وكذلك يستفاد من إطلاق قوله تعالى: ﴿وَما يَنْطِقُ عَنِ الْهَوى ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحى﴾[3] أنّ الذي كان ينزل على النبيّ صلى الله عليه وآله ليس فقط القرآن، بل التفسير والسُنّة أيضاً.

---

(١) البيان في تفسير القرآن/ السيّد الخوئي/ ص ٢٢٤.

(٢) القيامة: ١٦ - ١٩.

(٣) النجم: ٣ و ٤.

وهذا ما يستفاد من بعض الأخبار، كما في سنن الدارمي عن حسّان بن ثابت، أنّه قال: (كان جبرئيل ينزل على رسول الله ﷺ بالسُنّة كما ينزل عليه بالقرآن)[1].

ويؤيّد ذلك أيضاً ما ورد في شأن مصحف أمير المؤمنين عليه السلام من أنّه كان مشتملاً على التأويل والتنزيل، والمراد من التأويل كما تقدَّم ما يؤول إليه اللفظ وما يفسَّر من قِبَل العارف باللغة، والتنزيل هو بمعنى ما نزل مطلقاً أي القرآن وتفسيره.

وقد نقل عن ابن سيرين، أنّه كان يقول: (فلو أُصيب ذلك الكتاب _ مصحف الإمام عليه السلام _ لكان فيه علم)[2].

وحينئذٍ يتّضح المراد الواقعي من بعض الروايات، كرواية الكليني عن ابن فضيل، أنّه قال: سألت أبا الحسن الماضي عليه السلام عن قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِؤُا نُورَ اللهِ بِأَفْواهِهِمْ وَاللهُ مُتِمُّ نُورِهِ﴾[3].

قال عليه السلام: **«يريدون أن يطفئوا ولاية أمير المؤمنين عليه السلام بأفواههم».**

قلت: ﴿وَاللهُ مُتِمُّ نُورِهِ﴾؟

قال: **«متمّه بالإمامة، لقوله تعالى: ﴿فَآمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنْزَلْنا﴾[4]، والنور هو الإمام عليه السلام».**

قلت: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾[5]؟

---

(١) سنن الدارمي/ ج ١/ ص ١٤٥/ باب السُنّة قاضية على كتاب الله.

(٢) الطبقات الكبرى/ ابن سعد/ ج ٢/ ص ٣٣٨.

(٣) الصفّ: ٨.

(٤) التغابن: ٨.

(٥) الصفّ: ٩.

قال: «**ليظهره على الأديان عند قيام القائم، لقوله ﷻ: ﴿وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ﴾ ولاية القائم ﴿وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ بولاية علي**».

قلت: هذا تنزيل؟

قال عليه السلام: «**نعم، أمّا هذا الحرف فتنزيل وأمّا غيره فتأويل**»[1].

فقوله عليه السلام: «أمّا هذا الحرف فتنزيل» صريح في إرادة تفسير الآية وبيانها، وأمّا سائر المعاني فهي تأويل، أي ما يؤول إليه الكلام، بمعنى ما تدلُّ عليه هذه الألفاظ.

وأيضاً ما رواه أبو بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى: ﴿فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾[2]، قال عليه السلام: «**يا معشر المكذّبين حيث أنبأتكم رسالة ربّي في ولاية علي عليه السلام والأئمّة من بعده، من هو في ضلال مبين**»، قال: «**كذا أُنزلت**»[3].

ومن الواضح أنَّ الإمام عليه السلام ـ مع غضّ النظر عن صحَّة الرواية ـ لا يريد أنَّ هذا البيان هو جزء من الوحي القرآني، وإنَّما المقصود هو أنَّ هذا تفسير نازل من الله سبحانه وتعالى.

وهنالك موارد نجد فيها عدَّة روايات تتعلَّق بتفسير آية واحدة، وفي بعضها: (إنَّما عنّى بذلك)، أو (إنَّ هذا هو معناها)، أو (إنَّما أُنزلت كذا).

فمثلاً: نجد في تفسير قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ

---

(١) أصول الكافي/ ج ١/ ص ٤٣٢/ ح ٩١.

(٢) الملك: ٢٩.

(٣) أصول الكافي/ ج ١/ ص ٤٢١/ ح ٢٥.

الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[١] عدَّة روايات، ففي الكافي عن أبي عبدالله عليه السلام: **«إنَّما عنّى بذلك وجه الله الذي يؤتى منه»**[٢].

وفي رواية الصدوق في من لا يحضره الفقيه، عن الإمام الباقر عليه السلام: **«معناه كلّ شيء هالك إلاّ دينه والوجه الذي يؤتى منه»**[٣].

وفي رواية الصفّار في بصائر الدرجات، عن الإمام الصادق عليه السلام: **«إنَّما عنّى بذلك كلّ شيء إلاّ وجهه الذي يؤتى منه»**[٤].

وفي رواية الطبرسي في الاحتجاج، عن أمير المؤمنين عليه السلام: **«فإنَّما أُنزلت: كلّ شيء هالك إلاّ دينه»**[٥].

فقوله: «إنَّما أُنزلت» بقرينة الروايات الثلاث المتقدّمة هو بمعنى: إنَّما فُسّرت، وأنَّ هذا هو مراد الله عزّ وجلّ.

وكذلك ما ورد عن الإمام الصادق عليه السلام في شرح الآية الكريمة: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمٰنِ صَوْماً فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾[٦]، أنّه قال: **«قوله جلّ ثناءه: صوماً وصمتاً»**، قال: قلت: صمتاً من أيّ شيء؟ قال: **«من الكذب»**، قال: قلت: (صوماً وصمتاً) تنزيل؟ قال: **«نعم»**[٧].

فالذي يظهر من الرواية أنَّ عبارة (صوماً وصمتاً) الواردة فيها هي أيضاً قرآن، إلاّ أنَّنا لو تأمَّلنا في غير هذه الرواية لوجدنا أنَّ هذه العبارة هي من التفسير

---

(١) القصص: ٨٨.

(٢) أصول الكافي/ ج ١/ ص ١٤٣.

(٣) كتاب التوحيد/ ص ١٤٩.

(٤) بصائر الدرجات/ ص ١٩.

(٥) الاحتجاج/ ج ١/ ص ٥٩٨.

(٦) مريم: ٢٦.

(٧) مستدرك الوسائل/ ج ٧/ ص ٣٧١/ ح ٨٤٤٦.

المنزل وليست من القرآن المعجز، فقد ورد في الكافي عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال: «إنّ الصيام ليس من الطعام والشراب وحده، ثمّ قال: قالت مريم: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمٰنِ صَوْماً﴾، أي صوماً وصمتاً ـ وفي نسخة أخرى: أي صمتاً ـ، فإذا صمتم فاحفظوا ألسنتكم»[1].

فلو جمعنا بين هاتين الروايتين لظهر لنا جليّاً أنّ عبارة: (صوماً وصمتاً) هي تنزيل من السماء، ولكن لا على أنّها قرآن بل تفسير.

وممّا يدلُّ على ذلك أيضاً ما ورد عن الإمام الباقر عليه السلام، أنّه قال: «نزل جبرئيل عليه السلام بهذه الآية هكذا: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ ـ في ولاية علي ـ فَمَنْ شاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾»[2].

ويتّضح معنى النزول الوارد في هذه الرواية لو جمعنا بينها وبين الرواية الواردة عن الإمام الصادق عليه السلام، والتي يقول فيها: «نزلت هذه الآية هكذا: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ يعني ولاية علي عليه السلام»[3].

فهنا لا بدَّ أن تكون عبارة: (في ولاية علي) هي ممَّا نزل به جبرئيل عليه السلام، ولكنّها قطعاً ليست بقرآن لأنّها مفصولة بالرواية الأخرى بكلمة (يعني)، أي إنّ هذا هو معنى الآية، لذا فهي تفسير وليست قرآناً.

ومن الواضح أنّ كلمة (تنزيل) الواردة في كلّ هذه الروايات معناها يختلف عمَّا هو معروف بيننا اليوم، والذي خُصَّ بنزول عين آيات القرآن، والمقصود من التنزيل في الروايات هو التفسير النازل عن طريق الوحي، توضيحاً وتبياناً للمراد وشرحاً للآيات القرآنية، فليس التنزيل

---

(١) الكافي/ ج ٤/ ص ٨٧/ ح ٣٦٣٤٥.

(٢) الكهف: ٢٩.

(٣) شرح أصول الكافي للمازندراني/ ج ٧/ ص ٩١ و٩٢/ ط دار إحياء التراث.

قرآناً منزلاً، وإنَّما تفسير منزل من قِبَل الله تعالى، وقد ورثه أهل البيت عليهم السلام عن جدّهم رسول الله صلى الله عليه وآله، وهذا هو ما يعتقد به محقّقو ومراجع الشيعة في تلك الزيادات، وقد تقدَّم أنَّ جبرئيل عليه السلام لم ينزل بالقرآن فقط، وإنَّما أنزل تفسيره أيضاً وهو المسمّى في بعض الروايات بالتنزيل.

ومن الشواهد المهمّة على ذلك والتي ينبغي أن نشير إليها هي ما روي عن محمّد بن عبّاس في ما يسمّى بحديث المتن عن أبي بصير، وفيه: ثمّ قال: **«هكذا هي في مصحف فاطمة عليها السلام»**، وفي رواية أخرى عن أبي بصير أيضاً، وفيه: ثمّ قال: **«هكذا والله نزل بها جبرئيل عليه السلام على النبيّ صلى الله عليه وآله، وهكذا هو مثبت في مصحف فاطمة عليها السلام»**[1].

فهذه الزيادة وإن نزل بها أمين الوحي من السماء، ولكنَّها ليست من نصوص القرآن، وإلاَّ لقيل: إنَّها في مصحف أهل البيت عليهم السلام، لا أن يُدَّعى أنَّها موجودة في مصحف فاطمة عليها السلام، الذي لم يشتمل على شيء من القرآن، كما صرَّحت بذلك بعض الروايات، فقد ورد في الكافي: عن الحسين ابن أبي العلاء، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: **«إنَّ عندي الجفر الأبيض»**[2]، قال: قلت: فأيّ شيء فيه؟ قال: **«زبور داود، وتوراة موسى، وإنجيل عيسى، وصحف إبراهيم عليهم السلام، والحلال والحرام، ومصحف فاطمة، ما أزعم أنَّ فيه قرآناً، وفيه ما يحتاج الناس إلينا ولا نحتاج إلى أحد، فيه الجلدة ونصف الجلدة وربع الجلدة وأرش الخدش[3]»**[4].

---

(١) مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول/ ج ٥/ ص ٦١/ ط دار الكتب الإسلاميّة.

(٢) وعاء جمعت فيه هذه الصحف، لا أنَّها مكتوبة فيه.

(٣) أرش الخدش: أي دية الجرح.

(٤) أصول الكافي/ ج ١/ ص ٢٤٠/ ح ٣/ ط دار الكتب الإسلاميّة.

وفي رواية أخرى عنه عليه السلام، ورد فيها: ثمّ سكت ساعة ثمّ قال: «**وإنّ عندنا لمصحف فاطمة عليها السلام**»، قال: قلت: وما مصحف فاطمة عليها السلام؟ قال: «**مصحف فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرّات، والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد**»، قال: قلت: هذا والله العلم، قال: «**إنّه لعلم وما هو بذاك**»[1].

وعلى هذا نخرج بنتيجة مفادها: أنّ تلك الزيادات وإن كانت نازلة من السماء من قبل الوحي، إلاّ أنّها نزلت كتفسير للآية لا كقرآن.

المحور الثاني: شهادة جملة من علمائنا على معنى التنزيل:

أوّلاً: الشيخ المفيد رضوان الله تعالى عليه في أوائل المقالات، فهو يقول: (ولكنّ حذف ما كان مثبتاً في مصحف أمير المؤمنين عليه السلام من تأويله وتفسير معانيه على حقيقة تنزيله، وذلك كان ثابتاً منزلاً، وإن لم يكن من جملة كلام الله تعالى الذي هو القرآن المعجز)[2].

ثانياً: قال الشيخ الصدوق رحمه الله في الاعتقادات: (بل نقول: إنّه قد نزل الوحي الذي ليس بقرآن، ما لو جمع إلى القرآن لكان مبلغه مقدار سبع عشرة ألف آية، وذلك قول جبرئيل عليه السلام للنبيّ صلى الله عليه وآله: إنّ الله تعالى يقول لك: يا محمّد دارِ خلقي، ومثل قوله: عش ما شئت فإنّك ميّت، وأحبب ما شئت فإنّك مفارقه، واعمل ما شئت فإنّك ملاقيه، وشرف المؤمن صلاته بالليل وعزّه كفّ الأذى عن الناس)[3].

---

(١) أصول الكافي/ ج ١/ ص ٢٣٩/ ح ١.

(٢) أوائل المقالات في المذاهب المختارات/ ص ٩١.

(٣) الاعتقادات/ ص ٩٣.

ثالثاً: قال المولى صالح المازندراني ﷺ في شرحه لأصول الكافي: (قوله عليه السلام: «كذا أُنزلت» لا يدلُّ هذا على أنَّ ما ذكره عليه السلام قرآن لأنَّ ما أُنزل إليه عليه السلام عند الوحي يجوز أن يكون بعضه قرآناً وبعضه تأويلاً وتفسيراً)[1].

رابعاً: قال المحدّث الفيض الكاشاني ﷺ عند شرحه لرواية البزنطي، قال: دفع إليَّ أبو الحسن عليه السلام مصحفاً وقال: «لا تنظر فيه»، ففتحته وقرأت فيه: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[2]، فوجدت فيه اسم سبعين رجلاً من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم، قال: فبعث إليَّ: «ابعث إليَّ بالمصحف...»، فقال ﷺ: (لعلَّ المراد أنَّه وجد تلك الأسماء مكتوبة في ذلك المصحف تفسيراً للذين كفروا والمشركين مأخوذة من الوحي، لا أنَّها كانت من أجزاء القرآن)[3].

خامساً: وقال الشيخ المظفَّر ﷺ تعليقاً على رواية البزنطي السابقة: (ولعلَّ المراد أنَّه وجد تلك الأسماء مكتوبة في ذلك المصحف تفسيراً لقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ مأخوذة من الوحي لا أنَّها كانت من أجزاء القرآن)[4].

---

(١) شرح أصول الكافي للمازندراني/ ج ٧/ ص ٨٠/ ط إحياء التراث العربي.

(٢) البيّنة: ١.

(٣) الوافي/ ج ١/ ص ٢٧٣ و٢٧٤؛ أقول: ولا يخفى عليك أنَّ القول بقرآنية تلك الأسماء يوجب الخروج عن الفصاحة والبلاغة، فكون القرآن بهذا الشكل: (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا فلان بن فلان، وفلان بن فلان، وفلان بن فلان، وفلان بن فلان) إلى سبعين اسماً أمر بعيد عن أسلوب القرآن كلّ البعد، وهذا دليل آخر يضاف للموارد السابقة الدالّة على أنَّ هذه الزيادات كانت من باب التنزيل شرحاً للقرآن لا أنَّها عين القرآن.

(٤) الشافي في شرح أصول الكافي/ ج ٧/ ص ٢٢٣ و٢٢٤/ شرح الحديث ٣٥٨٥.

سادساً: وقال الميرزا أبو الحسن الشعراني ﷺ في تعليقته على شرح أصول الكافي: (قوله ـ المازندراني ـ: (وهو على التقديرين تنزيل لا تأويل) كلام دقيق، يليق بالتأمّل الصادق لدفع أوهام جماعة يزعمون أنَّ كلّ ما ورد في الأحاديث أنَّ القرآن نزل هكذا على خلاف ما في المصحف المعروف لا يدلُّ على التنزيل اللفظي بل يمكن أن يراد تنزيل المعنى وهو حسن جداً)[١].

سابعاً: وقال السيّد محمّد حسين الطباطبائي ﷺ بعد أن بيَّن وجوه ضعف التمسّك بروايات التحريف: (أمّا ما ذكرنا أنَّ منها ما هو قاصر في دلالتها فإنَّ كثيراً ممَّا وقع فيها من الآيات المحكيّة من قبيل التفسير وذكر معنى الآيات لا حكاية متن الآية المحرَّفة)[٢].

ثامناً: وقال السيّد الخوئي ﷺ: (إنّا قد أوضحنا فيما تقدَّم أنَّ بعض التنزيل كان من قبيل التفسير للقرآن وليس من القرآن نفسه، فلا بدَّ من حمل هذه الروايات على أنَّ ذكر أسماء الأئمّة عليهم السلام في التنزيل من هذا القبيل)[٣].

تاسعاً: وقال المحقّق الشيخ علي أكبر الغفاري في تعليقه على أصول الكافي: (لعلَّ المراد أنَّه وجد تلك الأسماء مكتوبة في ذلك المصحف تفسيراً لقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[٤]، مأخوذة من الوحي لا أنَّها كانت من أجزاء القرآن)[٥].

---

(١) تعليقة الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني/ ج ٧/ ص ٦٥/ ط إحياء التراث العربي.

(٢) تفسير الميزان/ ج ١٤/ ص ١١٢.

(٣) البيان في تفسير القرآن/ ص ٢٣٠.

(٤) البيّنة: ١.

(٥) أصول الكافي/ ج ٢/ ص ٦٣١/ ح ١٦ من تعليق علي أكبر الغفاري.

عاشراً: قال الشيخ الفاضل اللنكراني: (ولكن بعد قيام الأدلّة القاطعة والبراهين الساطعة على عدم وقوع التحريف في الكتاب، وأنّ ما بأيدينا مطابق لما أُنزل إلى الرسول بعنوان القرآنية، لا يبقى مجال لمثل هذه الروايات، بل لا بدّ من حملها على التقيّة، أو على أنّ المراد بالقرآن هو القرآن المشتمل على الخصوصيات الأخرى أيضاً من الشرح والتفسير والتأويل وشأن النزول وأمثالها، كقرآن أمير المؤمنين عليه السلام)[1].

حادي عشر: قال السيّد محمد باقر الحكيم: (وليست كلمتا التأويل والتنزيل تعنيان في ذلك الوقت ما يراد منهما في اصطلاح علماء القرآن، حيث يقصد من التأويل حمل اللفظ القرآني على غير ظاهره، والتنزيل خصوص النصّ القرآني، وإنّما يراد منهما المعنى اللغوي الذي هو في الكلمة الأولى ما يؤول إليه الشيء ومصداقه الخارجي، وفي الثانية ما أنزله الله وحياً على نبيّه سواء كان قرآناً أو شيئاً آخر)[2].

الفرق بين التنزيلين:

وممّا تقدَّم يمكن لنا أن نحدّد الفرق بين الوحي والتنزيل الذي هو قرآن وبين الوحي والتنزيل الذي هو ليس بقرآن، بما يلي:

أوّلاً: أنّ القرآن معجزة في لفظه ومعناه، وقد تحدّى الله تعالى به خلقه من الجنّ والإنس، وأخبر بأنّهم لن يتمكّنوا من أن يأتوا بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً.

وأمّا النحو الثاني من التنزيل والذي هو التنزيل المفسّر فهو ليس

---

(١) تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة/ كتاب الحدود/ ص ١٢٩.

(٢) علوم القرآن/ ص ١٢٠/ دار التعارف للمطبوعات/ بيروت/ لبنان.

كذلك لأنّه وإن كان صادراً عن الله تعالى بمعناه ولفظه إلاّ أنّه لم يصدر على نحو التحدّي والإعجاز.

ثانياً: أنّ القرآن الكريم بتمام آياته وسوره قطعي الصدور عن الله ﷻ، فقد وصل إلينا بأعلى درجات التواتر، وقد تكفّل الله سبحانه وتعالى بحفظه وصيانته من التحريف، ﴿لا يَأْتِيهِ الْباطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ﴾[1].

وأمّا النحو الثاني من التنزيل فلا تثبت حجّيته إلاّ إذا كان صحيح السند أو موثّقاً أو حسناً أو محتفاً بقرائن تقتضي الاطمئنان أو العلم بصدوره.

ثالثاً: أنّ القرآن يختصُّ بأمور، منها: أنّه لا يجوز مسّه إلاّ على طهور، ومنها أنّ الله تعبّدنا بتلاوته في الصلاة وغيرها، وأمّا النحو الثاني من التنزيل-فليس كذلك، ولا يصحُّ قراءته بدلاً من القرآن في الصلاة.

المحور الثالث: روايات التحريف:

ولمّا كانت الروايات الموجودة في كتب الشيعة والتي فهم منها البعض دلالتها على التحريف، مختلفة في مضمونها ومتمايزة في موضوعاتها، كان لزاماً علينا تقسيمها وفرزها على شكل مجاميع ليتسنّى لنا بيان حال هذه الروايات سنداً ودلالةً، والإجابة عنها بما يتناسب مع كلّ مجموعة منها:

المجموعة الأولى: الروايات التي ورد فيها لفظ التحريف:

وسنكتفي بذكر جملة منها وندع ما كان مشابهاً لها في المضمون، والروايات هي:

الرواية الأولى: ما رواه الكليني بسند صحيح عن علي بن سويد،

---

(١) فصّلت: ٤٢.

قال: كتبت إلى أبي الحسن موسى عليه السلام وهو في الحبس كتاباً، أسأله عن حاله، وعن مسائل كثيرة، فاحتبس الجواب عنّي شهراً، ثمّ أجابني بجواب هذه نسخته: **«بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله العليّ العظيم...»** إلى قوله: **«ولا تلتمس دين من ليس من شيعتك، ولا تحبنّ دينهم، فإنّهم الخائنون، الذين خانوا الله ورسوله، وخانوا أماناتهم، ائتمنوا على كتاب الله فحرّفوه وبدّلوه»**[1].

والمراد من لفظ التحريف في هذه الرواية هو تحريف المعنى وتبديله بآخر، وليس المراد منه الزيادة والنقصان، والدليل على ذلك هو ما تقدَّم في تعريف التحريف لغةً، وأنَّ المراد من تحريف القرآن في اللغة هو تغيير الكلمة عن معناها إلى معنى آخر، وكلام الإمام ناظر إلى هذا المعنى، والدليل على ذلك هو:

١ ـ أنَّ المعنى الآخر يعارضه صريح ما دلَّ على عدم وقوع التحريف في القرآن بالمعنى المتنازع فيه.

٢ ـ أنَّ كلام الأئمّة عليهم السلام واحد، ولا تنافي بين بعضه والبعض الآخر، وقد ورد عن الإمام الباقر عليه السلام أنّه قال: «وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرَّفوا حدوده»، وهذه الرواية تدلُّ دلالة واضحة على أنَّ القرآن لا زيادة فيه ولا نقصان، وأنَّ الذي حُرِّف منه هو معناه.

الرواية الثانية: ما روي عن الكليني بقوله: عن عدَّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن سليمان الديلمي البصري، عن أبيه، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت له: قول الله عزّ وجلّ: ﴿هذا كِتابُنا

(١) روضة الكافي/ ج ٨/ ص ١٢٤ و١٢٥/ ح ٩٥؛ واختصره الكشّي في رجاله/ ج ١/ ص ٧/ ح ٤.

﴿يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ﴾[١]، فقال: «**إنّ الكتاب لم ينطق ولن ينطق، ولكن رسول الله هو الناطق بالكتاب، قال الله ﷻ: (هذا كتّابنا ينطق عليكم بالحقّ)**»، قال: قلت: جُعلت فداك، إنّا لا نقرؤها هكذا، فقال: «**هكذا والله نزل به جبرئيل على محمّد ﷺ، ولكنّه فيما حُرّف من كتاب الله**»[٢].

وهذه الرواية ضعيفة السند بالثلاثة الأوائل، أمّا سهل بن زياد (أبو سعيد الآدمي) فقد قال عنه النجاشي: (كان ضعيفاً في الحديث، غير معتمد فيه)[٣]، وروى الكشّي في ترجمة صالح بن أبي حمّاد الرازي، عن علي بن محمّد القتيبي، قال: (كان أبو محمّد الفضل يرتضيه ويمدحه، ولا يرتضي أبا سعيد الآدمي، ويقول: هو الأحمق)[٤].

وبالجملة فقد شهد على سهل بن زياد جماعة بالغلوّ والكذب، منهم: أحمد بن محمّد بن عيسى، وابن الوليد، والصدوق، وابن نوح، كما شهد عليه النجاشي والشيخ الطوسي وابن الغضائري: بأنّه ضعيف الحديث غير معتمد فيه، ولهذا قال عنه السيّد الخوئي ﷺ في معجمه: (وكيف كان فسهل بن زياد الآدمي ضعيف جزماً، أو أنّه لم تثبت وثاقته)[٥].

وأمّا محمّد بن سليمان الديلمي البصري، فقد قال عنه الشيخ الطوسي: (له كتاب، يرمى بالغلوّ)، وقال عنه في رجال الرضا عليه السلام:

---

(١) الجاثية: ٢٩.

(٢) روضة الكافي/ ج ٨/ ص ٥٠/ ح ١١، والمراد من (كتّابنا) بالفتح والتشديد، هو العالم الذي بلغ علمه حدّ الكمال، وهو رسول الله ﷺ والأئمّة عليهم السلام من بعده. (شرح أصول الكافي للمازندراني/ ج ١١/ ص ٣٤٥/ شرح الحديث ١١).

(٣) رجال النجاشي/ ص ١٨٥/ الرقم ٤٩٠.

(٤) رجال الكشّي/ ج ٢/ ص ٨٣٧/ الرقم ١٦٠٨.

(٥) معجم رجال الحديث/ ج ٨/ ص ٣٤٠.

(بصري ضعيف)، وقال عنه النجاشي: (محمّد بن سليمان بن عبد الله الديلمي، ضعيف جدّاً، لا يعوّل عليه في شيء)، وقال عنه ابن الغضائري: (أبو عبد الله، ضعيف في حديثه، مرتفع في مذهبه، لا يلتفت إليه)[١].

وأمّا أبوه سليمان بن عبد الله، فقد قال عنه النجاشي: (... الديلمي، أبو محمّد، قيل: إنّ أصله من بُجيلة الكوفة...، غُمِزَ عليه، وقيل: كان غالياً كذّاباً...، وكذلك ابنه محمّد، لا يعمل بما انفردا به من الرواية)[٢].

وأمّا من حيث الدلالة فهذه الرواية تدلُّ على اختلاف القراءة بما يؤدّي إلى اختلاف المعنى، والاختلاف الواقع في القراءات لا علاقة له بالتحريف بالمعنى المتنازع فيه.

ثمّ إنّه يمكن حمل الكلام على أنّه حُرّف عن معناه، بقرينة لفظ: (نزل) الوارد في هذه الرواية، والذي تقدّم الكلام في المعنى المراد منه، وإن كانت هذه الرواية فيها دلالة واضحة على إرادة اختلاف القراءة.

الرواية الثالثة: ما روي عن الحجّال، عن قطبة بن ميمون، عن عبد الأعلى، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: **«أصحاب العربية يحرّفون كلام الله عزّ وجلّ عن مواضعه»**[٣].

وهذه الرواية ظاهرة في أنّ المراد من التحريف الوارد فيها هو الاختلاف الحاصل من قبل القرّاء الناشئ من الاختلاف في كيفية القراءة، وقد ذكرنا فيما سبق أنّ التحريف بهذا المعنى خارج عن محلّ

---

(١) الموسوعة الرجالية الميسَّرة/ الشيخ علي أكبر الغفاري/ ص ٢٤٠/ مؤسّسة الإمام الصادق عليه السلام/ ط ٢/ (١٤٢٤هـ).

(٢) الموسوعة الرجالية الميسَّرة/ ص ٢٢٤.

(٣) البيان في تفسير القرآن/ ص ٢٤٦.

النزاع لأنّه لا شكّ ولا ريب في وقوعه، فالرواية لا تصلح دليلاً على القول بوقوع التحريف في القرآن.

الرواية الرابعة: ما رواه الشيخ الصدوق عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: **«من كان كثير القراءة لسورة الأحزاب كان يوم القيامة في جوار محمّد صلى الله عليه وآله وأزواجه»**، ثمّ قال: **«سورة الأحزاب فيها فضائح الرجال والنساء من قريش وغيرهم، يا ابن سنان إنّ سورة الأحزاب فضحت نساء قريش من العرب، وكانت أطول من سورة البقرة، ولكن نقّصوها وحرّفوها»**[1].

ويجاب عن هذه الرواية بأنّ الشيخ الطبرسي رحمه الله في مجمع البيان وكذلك غيره من العلماء ذكروا هذه الرواية في كتبهم بنفس الإسناد ولكن من دون زيادة: (ثمّ قال...)، كما يمكن أن يجاب بأنّ المقدار الذي أُسقط من السورة هو من التنزيل الذي هو من قبيل التفسير، وليس من القرآن نفسه، وقد تقدّم بيان ذلك، هذا وإن لم يتمّ هذا الحمل فلا بدّ من طرح هذه الروايات لأنّها مخالفة للكتاب والسُنّة وبقيّة الأدلّة التي ذكرناها لنفي التحريف.

وليت شعري أين وكيف اختفت أو أُسقطت كلّ تلك الآيات القرآنية ولم يعلم بذلك أحد من المسلمين، مع شديد اهتمامهم بالقرآن، وبحفظه وتلاوته وتعلّمه، وحرصهم على كلّ ما يقع بأيديهم من الآيات والسور التي كانت بمجرّد نزولها تنتشر بين المسلمين.

الرواية الخامسة: ما عن علي بن إبراهيم القمّي، بإسناده عن أبي

---

(١) ثواب الأعمال/ ص ١٣٩ ثواب من قرأ سورة الأحزاب؛ بحار الأنوار/ كتاب القرآن/ باب ما جاء في كيفية جمع القرآن/ ج ٨٩/ ص ٥٤.

ذر، قال: لمَّا نزلت هذه الآية: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾[١]، قال رسول الله ﷺ: **«ترد أمّتي عليَّ يوم القيامة على خمس رايات»**، ثمّ ذكر أنَّ رسول الله ﷺ يسأل الرايات عمَّا فعلوا بالثقلين. فتقول الراية الأولى: **«أمَّا الأكبر فحرَّفناه، ونبذناه وراء ظهورنا، وأمَّا الأصغر فعاديناه، وأبغضناه، وظلمناه»**، وتقول الراية الثانية: **«أمَّا الأكبر فحرَّفناه، ومزَّقناه، وخالفناه، وأمَّا الأصغر فعاديناه وقاتلناه...»**[٢].

الرواية السادسة: ما عن سعد بن عبد الله القمي، بإسناده عن جابر الجعفي، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: **«دعا رسول الله ﷺ بمنى، فقال: أيّها الناس إنّي تارك فيكم الثقلين ـ ما إن تمسَّكتم بهما لن تضلّوا: كتاب الله وعترتي ـ، والكعبة البيت الحرام»**، ثمّ قال أبو جعفر عليه السلام: **«أمَّا كتاب الله فحرَّفوا، وأمَّا الكعبة فهدموا، وأمَّا العترة فقتلوا، وكلّ ودائع الله قد نبذوا، ومنها قد تبرَّأوا»**[٣].

الرواية السابعة: ما عن الكافي بإسناده عن علي بن سويد، قال: كتبت إلى أبي الحسن موسى عليه السلام وهو في الحبس كتاباً إلى أن ذكر جوابه عليه السلام بتمامه، وفيه قوله عليه السلام: **«ائتمنوا على كتاب الله فحرَّفوه وبدَّلوه»**[٤].

الرواية الثامنة: ما عن ابن شهر آشوب، بإسناده عن عبد الله بن محمّد بن سليمان بن عبد الله بن الحسن، عن أبيه، عن جدّه، عن عبد الله، في خطبة أبي عبد الله الحسين عليه السلام في يوم عاشوراء، وفيها: **«فإنّما أنتم**

---

(١) آل عمران: ١٠٦.

(٢) بحار الأنوار/ ج ٣٧/ ص ٣٤٦.

(٣) بحار الأنوار/ ج ٢٣/ ص ١٤٠/ باب ٧/ ح ٩١.

(٤) الكافي/ ج ٨/ ص ١٢٥/ ح ٩٥.

من طواغيت الأمّة، وشذّاذ الأحزاب، ونبذة الكتاب، ونفثة الشيطان، وعصبة الآثام، ومحرّفي الكتاب...»[١].

الرواية التاسعة: ما عن كامل الزيارات، بإسناده عن الحسن بن عطيّة، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: **«إذا دخلت الحائر فقل: اللّهمّ العن الذين كذّبوا رسلك، وهدموا كعبتك، وحرّفوا كتابك...»**[٢].

ومن الواضح أنّ المراد بالتحريف في هذه الروايات الخمسة الأخيرة هو حمل الآيات على غير معانيها، وتحويلها عن مقاصدها الأصلية بنحو من التأويلات الباطلة والوجوه الفاسدة من دون دليل قاطع، أو حجّة واضحة، وقد تعرّض لها السيّد الخوئي قدس سره في كتابه البيان وأجاب عنها بقوله: (فهي ظاهرة في الدلالة على أنّ المراد بالتحريف حمل الآيات على غير معانيها، الذي يلازم إنكار فضل أهل البيت عليهم السلام، ونصب العداوة لهم وقتالهم، ويشهد لذلك ـ صريحاً ـ نسبة التحريف إلى مقاتلي أبي عبد الله عليه السلام في الخطبة المتقدّمة.

ورواية الكافي التي تقدّمت في صدر البحث، فإنّ الإمام الباقر عليه السلام يقول فيها: «وكان من نبذهم الكتاب أنّهم أقاموا حروفه، وحرّفوا حدوده»، وقد ذكرنا أنّ التحريف بهذا المعنى واقع قطعاً، وهو خارج عن محلّ النزاع، ولولا هذا التحريف لم تزل حقوق العترة محفوظة، وحرمة النبيّ فيهم مرعيّة، ولما انتهى الأمر إلى ما انتهى إليه من اهتضام حقوقهم، وإيذاء النبيّ صلى الله عليه وآله فيهم)[٣].

---

(١) بحار الأنوار/ ج ٤٥/ ص ٨.

(٢) كامل الزيارات/ ص ٣٥٨.

(٣) البيان في تفسير القرآن/ ص ٢٤٦ و٢٤٧.

المجموعة الثانية: الروايات التي دلّت على وجود أسماء الأئمّة عليهم السلام في القرآن:

ومن هذه الروايات:

الرواية الأولى: ما عن علي بن إبراهيم، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن أبي الربيع القزّاز، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قلت له: لِمَ سُمّي أمير المؤمنين أمير المؤمنين؟ قال: **«الله سمّاه، وهكذا أنزل الله في كتابه: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾[1]، وأنّ محمّداً رسولي، وأنّ علياً أمير المؤمنين»**[2].

وهذه الرواية ضعيفة بأبي الربيع القزّاز، فهو مجهول، إذ لا وجود له في كتب الرجال، وكذلك لم يذكر في الكتب الأربعة إلاّ في هذه الرواية الضعيفة بسببه، ثمّ إنّه روى هذه الرواية عن جابر والذي هو (الجعفي)، الذي قال عنه النجاشي: إنّه روى عن جماعة غُمِزَ فيهم وضُعّفوا، كما أنّ معظم الذين رووا عن جابر هم من الضعاف بشهادة ابن الغضائري.

وأمّا ما اشتهر من أنّ ابن أبي عمير لا يروي إلاّ عن ثقة، فهذا ممّا لا يمكن إثباته، مع مخالفة الواقع له.

ومع غضّ النظر عن سند هذه الرواية، يمكن لنا حملها على أنّها موضّحة لكيفية أخذ الميثاق من النبيّين، وما يؤكّد ذلك ما روي عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، في حديث جاء فيه: **«... ثمّ قال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هذا**

---

(١) الأعراف: ١٧٢.

(٢) أصول الكافي/ ج ١/ ص ٣٤٠/ كتاب الحجّة/ باب نادر.

غافِلِـينَ﴾، ثـمّ أخـذ الميثـاق علـى النبيّـين، فقـال: ألسـت بـربّكم، وأنّ هـذا محمّد رسولي، وأنّ هذا علي أمير المؤمنين؟...»[١].

ومـن الواضـح أنّ عبـارة: (وإنّ هـذا محمّـد رسـولي، وأنّ هـذا علـي أميـر المؤمنين) هي من كلام الإمام علي عليه السلام، وليست هي مكمّلة للآية المتقدّمة.

الروايـة الثانيـة: مـا عـن علـي بـن محمّـد، عـن أحمـد بـن محمّـد بـن خالـد، عـن أبيـه، عـن أبـي طالـب، عـن يـونس بـن بكـار، عـن أبيـه، عـن جـابر، عن أبي جعفر عليه السلام، أنّه قرأ: «﴿وَلَـوْ أَنَّهُـمْ فَعَلُـوا مـا يُوعَظُـونَ بِـهِ ـ في علي ـ لَكَانَ خَيْراً لَهُمْ﴾[٢]»[٣].

وهـذه الروايـة ضـعيفة السـند لوجـود أبـي طالـب ويـونس بـن بكـار فيـه، أمّـا أبـو طالـب فهـي كنيـة مردَّدة بـين كثيـرين مـن الـرواة مـن أصـحاب الأئمّـة، وفـيهم الثقـة وغيـره، وأمّـا يـونس بـن بكـار فهـو لـم يـرد ذكـره فـي كتـب الرجال ولذا فهو مهمل.

ولو غضضنا الطرف عن سند هذه الرواية لأمكن لنا حملها على وجه آخر، وذلك فيما لو اطّلعنا على نفس هذه الرواية ولكن بطريق آخر، والذي هو عن أحمد بن مهران، عن عبد العظيم بن عبد الله الحسني، عن بكار، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «**هكذا نزلت هذه الآية: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا ما يُوعَظُونَ بِهِ ـ في علي ـ لَكَانَ خَيْراً لَهُمْ﴾**»[٤].

وهنـا نجـد أنّ لفـظ التنزيـل قـد ورد فـي هـذه الروايـة الثانيـة، ونحـن

---

(١) أصول الكافي/ ج ٢/ ص ٦/ كتاب الإيمان والكفر/ باب آخر منه.

(٢) النساء: ٦٦.

(٣) أصول الكافي/ ج ١/ ص ٣٤٥/ كتاب الحجّة/ باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية.

(٤) أصول الكافي/ ج ١/ ص ٣٥٠/ كتاب الحجّة/ باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية.

من خلال ما تقدَّم ندرك بوضوح أنَّ المراد من لفظ التنزيل هنا ليس هو القرآن المنزل، وإنَّما هو تنزيل المعنى مع النصّ وبيان ما هو المراد منه، وحينئذٍ يتَّضح المراد من الرواية الأولى.

الرواية الثالثة: ما عن عدَّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن سليمان، عن أبيه، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، في قول الله تعالى: ﴿سَأَلَ سائِلٌ بِعَذابٍ واقِعٍ ۝١ لِلْكافِرينَ ـ **بولاية علي** ـ لَيْسَ لَهُ دافِعٌ ۝٢﴾[1]، ثمّ قال: «**هكذا والله نزل بها جبرئيل عليه السلام على محمّد صلى الله عليه وآله**»[2].

وهذه الرواية سندها ضعيف لوجود سهل بن زياد ومحمّد بن سليمان وأبيه سليمان بن عبد الله الديلمي، وقد تقدَّم الكلام عنهم في جواب الرواية الثانية من المجموعة الأولى.

وإن كان مضمون هذه الرواية مروي بطرق الفريقين، وقد تقدَّمت الإشارة إلى قول ابن مسعود: كنّا نقرأ على عهد رسول الله: ﴿يا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ ما أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ـ أنَّ علياً مولى المؤمنين ـ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَما بَلَّغْتَ رِسالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾.

وهكذا يتَّضح أنَّ معنى التنزيل الوارد في قوله عليه السلام في الرواية المتقدّمة: (هكذا والله نزل بها جبرئيل...) هو بمعنى أنَّها نزلت بهذا المعنى، لا أنَّها نزلت بهذا اللفظ، وهذا ما أكَّدنا عليه مراراً وتكراراً.

---

(١) المعارج: ١ و٢.

(٢) أصول الكافي/ ج ١/ ص ٣٤٩/ كتاب الحجّة/ باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، وفي هامشه: (ليست جملة - بولاية علي - في بعض النسخ في المتن، بل تكون في الهامش) انتهى.

الرواية الرابعة: ما عن الحسين بن محمّد، عن علي بن محمّد، عن جعفر بن محمّد بن عبد الله، عن محمّد بن عيسى القمّي، عن محمّد بن سليمان، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى: **«﴿وَلَقَدْ عَهِدْنا إِلى آدَمَ مِنْ قَبْلُ ـ كلمات في محمّد وعلي وفاطمة والحسن والحسين والأئمّة من ذرّيتهم ـ فَنَسِيَ﴾، هكذا والله أُنزلت على محمّد صلى الله عليه وآله»**[1].

وجواب هذه الرواية هو نفس الجواب السابق سنداً ودلالةً، أمّا سنداً فلوجود محمّد بن سليمان الذي قد تقدَّم قول النجاشي فيه بأنّه: (ضعيف جدّاً، لا يعوّل عليه في شيء)، وكذلك تضعيف الشيخ الطوسي له ورميه بالغلوّ، هذا بالنسبة لسند الرواية. وأمّا دلالتها فلوضوح معنى التنزيل الوارد في قول الإمام عليه السلام: «هكذا والله أُنزلت على محمّد صلى الله عليه وآله»، والذي يؤكّد ذلك ما روي عن ابن عبّاس، قال: سُئل النبيّ صلى الله عليه وآله عن الكلمات التي تلقّى آدم من ربّه فتاب عليه؟ قال: «سأله بحقّ محمّد وعلي وفاطمة والحسن والحسين إلاّ تبت عليّ، فتاب عليه»[2].

وأيضاً يؤكّد ذلك ما رواه الكليني عن أحدهما ـ أي الباقر أو الصادق عليهما السلام ـ في قول الله عزّ وجلّ: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِماتٍ﴾[3]، فقد أوضح الإمام عليه السلام ما قاله آدم عليه السلام من كلمات، فقال: «قال: لا إله إلاّ أنت، سبحانك وبحمدك، عملت سوءاً وظلمت نفسي، فاغفر لي وأنت

---

(١) أصول الكافي/ ج ١/ ص ٣٤٤/ كتاب الحجّة/ باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية.

(٢) الدرّ المنثور للسيوطي/ ج ١/ ص ٦٠؛ ينابيع المودّة للقندوزي/ ص ٦٧؛ كتاب المناقب لابن المغازلي/ ص ٦٣.

(٣) البقرة: ٣٧.

خير الغافرين، لا إله إلاّ أنت، سبحانك اللّهمّ وبحمدك، عملت سوءاً وظلمت نفسي، فتب عليَّ، إنَّك أنت التوّاب الرحيم)، قال الكليني ﷺ: وفي رواية أخرى في قوله ﷻ: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ قال: «سأله بحقّ محمّد وعلي والحسن والحسين وفاطمة صلّى الله عليهم»[١].

ولو كانت عبارة: (كلمات في محمّد وعلي...) الخ، الموجودة في رواية عبد الله بن سنان هي من أصل المصحف لما عبَّر الكليني في هذه الرواية الأخيرة بقوله: (وفي رواية أخرى...)، بل كان عليه أن يقول: إنَّ هذا معارض للآية التي ذكرناها برواية عبد الله بن سنان المتقدّمة[٢].

الرواية الخامسة: ما عن علي بن إبراهيم، عن أحمد بن محمّد البرقي، عن أبيه، عن محمّد بن سنان، عن عمّار بن مروان، عن منخّل، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: **«نزل جبرئيل بهذه الآية على محمّد ﷺ هكذا: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللهُ ـ في علي ـ بَغْياً﴾[٣]»**[٤].

وسند هذه الرواية ضعيف لوجود محمّد بن سنان ومنخّل، وهما قد طعن فيهما في كتب الرجال:

أمّا محمّد بن سنان فقد قال عنه النجاشي: (وهو رجل ضعيف جداً لا يعوَّل عليه، ولا يلتفت إلى ما تفرَّد به)، ثمّ نقل عن الفضل بن شاذان

---

(١) روضة الكافي/ ج ٨/ ص ٣٠٤.

(٢) أنظر: دفاع عن الكافي/ ثامر هاشم العميدي/ ج ٢/ ص ٤٠١.

(٣) البقرة: ٩٠.

(٤) أصول الكافي/ ج ١/ ص ٣٤٥/ ح ٢٥/ كتاب الحجّة/ باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية.

قوله: (لا أحلُّ لكم أن تروووا أحاديث محمّد بن سنان)، وروي عن عبد الله بن محمّد بن عيسى، قال: (كنت مع صفوان بن يحيى بالكوفة في منزل إذ دخل علينا محمّد بن سنان، فقال صفوان: إنَّ هذا ابن سنان لقد همَّ أن يطير غير مرَّةٍ فقصصناه حتَّى ثبت معنا)[١].

وقال الكشّي: (قال حمدويه: كتبت أحاديث محمّد بن سنان عن أيّوب بن نوح، وقال: لا أستحلُّ أن أروي أحاديث محمّد بن سنان)[٢].

وقال الشيخ الطوسي في الفهرست: (وقد طُعن عليه وضُعّف)، ثمّ وصف رواياته بأنَّها فيها تخليط وغلوّ، وضعَّفه في رجاله[٣].

كما علَّق الشيخ الطوسي على حديث لمحمّد بن سنان بقوله: (فأوّل ما في هذا الخبر أنَّه لم يروه غير محمّد بن سنان، عن المفضَّل بن عمر، ومحمّد بن سنان مطعون عليه، ضعيف جدّاً، وما يستبدُّ بروايته ولا يشركه فيه غيره لا يعمل عليه)[٤].

وأمَّا المنخّل والذي هو ابن جميل، فقد قال عنه النجاشي: (ضعيف، فاسد الرواية، روى عن أبي عبد الله عليه السلام كتاب التفسير)[٥]، وقال أيضاً ـ في ترجمة جابر بن يزيد الجعفي ـ: (روى عنه جماعة، غُمِزَ فيهم وضُعّفوا، منهم: عمرو بن شمر، ومفضَّل بن صالح، ومنخّل بن جميل، ويوسف بن يعقوب)[٦].

---

(١) رجال النجاشي/ ص ٣٢٨.

(٢) رجال الكشّي/ ج ٢/ ص ٦٨٧.

(٣) الفهرست/ ص ١٤٣/ الرقم ٦١٩/ رجال الطوسي/ ص ٣٨٦.

(٤) تهذيب الأحكام/ ج ٧/ ص ٣٦١/ في ذيل الحديث ١٤٦٤.

(٥) رجال النجاشي/ ص ٣٢١/ الرقم ١١٢٧.

(٦) رجال النجاشي/ ص ١٢٨/ الرقم ٣٣٢.

وقال الكشّي: (قال محمّد بن مسعود: سألت علي بن الحسن عن المنخّل بن جميل؟ فقال: هو لا شيء، متَّهم بالغلوّ)[١].

وقال العلاَّمة: (كان كوفياً ضعيفاً، وفي مذهبه غلوّ وارتفاع)[٢]، كما ضعَّفه ابن داود، ونقل عن ابن الغضائري: (أنَّه أضاف إليه الغلاة أحاديث كثيرة)[٣].

هذا من حيث سند الرواية، وأمَّا من حيث الدلالة فالرواية تدلُّ على التفسير والبيان، وهذا واضح جدّاً بعد أن اتَّضح لنا معنى التنزيل فيما تقدَّم، كما أنَّ كلّ رواية تصرّح بوجود اسم أمير المؤمنين عليه السلام في المصحف الشريف إنَّما يراد منها التفسير وبيان معنى الآية، وليس من باب النظم القرآني.

وهذا الجواب بعينه سنداً ومتناً يمكن أن يجاب به عن الروايتين التاليتين:

الرواية السادسة: بالسند المتقدّم نفسه عن أبي جعفر عليه السلام، قال: **«نزل جبرئيل عليه السلام بهذه الآية على محمّد صلى الله عليه وآله هكذا: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنا عَلَى عَبْدِنا ـ في علي ـ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ﴾[٤]»**[٥].

الرواية السابعة: بالسند المتقدّم أيضاً عن أبي جعفر عليه السلام، قال:

---

(١) رجال الكشّي/ ج ٢/ ص ٦٦٤/ الرقم ٦٨٦.

(٢) رجال العلاَّمة/ ص ٢٦١/ الرقم ١٠.

(٣) رجال ابن داود/ ص ٢٨١/ الرقم ٥١٦.

(٤) البقرة: ٢٣.

(٥) أصول الكافي/ ج ١/ ص ٣٤٥/ ح ٢٦/ كتاب الحجّة/ باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية.

«نزل جبرئيل عليه السلام بهذه الآية هكذا: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتابَ آمِنُوا بِما نَزَّلْنا﴾[1] ـ في علي نوراً مبيناً ـ»[2].

ويمكن أن نجيب عن كلّ هذه الروايات السبعة: بأنَّ الشيخ الكليني نفسه لا يعتقد بأنَّ هذه الزيادات هي من أصل المصحف، وذلك لأنَّه روى حديثاً بطريقين عن أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ: **﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾**[3]، قال: فقال: **«نزلت في علي بن أبي طالب والحسن والحسين عليهم السلام»**، فقلت له: إنَّ الناس يقولون: فما له لم يسمِّ علياً وأهل بيته عليهم السلام في كتاب الله عزّ وجلّ؟ قال: فقال: **«فقولوا لهم: إنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله نزلت عليه الصلاة ولم يسمِّ الله لهم ثلاثاً أو أربعاً، حتّى كان رسول الله صلى الله عليه وآله هو الذي فسَّر لهم ذلك، ونزلت عليهم الزكاة ولم يسمِّ لهم من كلّ أربعين درهماً درهم، حتّى كان رسول الله صلى الله عليه وآله فسَّر ذلك لهم...»**[4].

قال السيّد الخوئي بعد أن ذكر هذه الرواية: (فتكون هذه الصحيحة حاكمة على جميع تلك الروايات، وموضّحة للمراد منها، وأنَّ ذكر اسم أمير المؤمنين عليه السلام في تلك الروايات قد كان بعنوان التفسير، أو بعنوان التنزيل، مع عدم الأمر بالتبليغ.

ويضاف إلى ذلك أنَّ المتخلّفين عن بيعة أبي بكر لم يحتجّوا بذكر اسم

---

(١) النساء: ٤٧.

(٢) أصول الكافي/ ج ١/ ص ٣٤٥/ ح ٢٧/ كتاب الحجّة/ باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية.

(٣) النساء: ٥٩.

(٤) أصول الكافي/ ج ٢/ ص ٢٢٦/ كتاب الحجّة/ باب ما نصَّ الله عزّ وجلّ ورسوله صلى الله عليه وآله على الأئمّة عليهم السلام واحداً فواحداً.

علي عليه السلام في القرآن، ولو كان له ذكر في الكتاب لكان ذلك أبلغ في الحجّة، ولاسيّما أنّ جمع القرآن ـ بزعم المستدلّ ـ كان بعد تمامية أمر الخلافة بزمان غير يسير، فهذا من الأدلّة الواضحة على عدم ذكره في الآيات)[1].

المجموعة الثالثة: الروايات التي دلّت على وجود قراءات مغايرة لما في الكتاب:

وهي كثيرة ذكر الكليني منها ما يقارب الخمسين رواية، كلّها تتعلّق بالقراءات واختلافها، ممّا ليس له علاقة بالتحريف بالمعنى المتنازع فيه، ومن هذه الروايات:

الرواية الأولى: ما رواه الكليني بسند صحيح عن عمران بن ميثم، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: **«قرأ رجل على أمير المؤمنين عليه السلام: ﴿فَإِنَّهُمْ لا يُكَذِّبُونَكَ وَلكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللهِ يَجْحَدُونَ﴾[2]»، فقال عليه السلام: «بلى والله لقد كذّبوه أشدّ التكذيب، ولكنّها مخفّفة: (لا يُكذبونك) لا يأتون بباطل يكذبون به حقّك»**[3].

وهذا الاختلاف ليس هو من التحريف في شيء وإنّما هو راجع إلى اختلاف القراءات، وقد ذكر الطبرسي في مجمع البيان أنّ قراءة التخفيف هي قراءة نافع، والكسائي، والأعشى، عن أبي بكر، وقراءة أمير المؤمنين علي عليه السلام، وهو المروي عن الإمام جعفر الصادق عليه السلام كذلك، وقرأ الباقون بفتح الكاف مع التشديد[4].

---

(١) البيان في تفسير القرآن/ ص ٢٤٩ و ٢٥٠.

(٢) الأنعام: ٣٣.

(٣) روضة الكافي/ ج ٨/ ص ٢٠٠/ ح ٢٤١.

(٤) مجمع البيان/ ج ٤/ ص ٣٦٧.

الرواية الثانية: روى الكليني بسند صحيح عن حماد بن عثمان، قال: تلوت عند أبي عبد الله عليه السلام: ﴿ذَوا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾[١]، فقال: **«(ذو عدل منكم)، هذا ممّا أخطأت فيه الكتّاب»**[٢].

وهذا الاختلاف الذي أشارت إليه الرواية أيضاً يرجع إلى الاختلاف في القراءات ولا علاقة له بالتحريف، وقد علّق الشيخ الطبرسي في مجمع البيان على الآية المتقدّمة بقوله: (وقراءة محمّد بن علي الباقر عليه السلام وجعفر بن محمّد الصادق عليه السلام: يحكم به ذو عدل منكم)[٣].

الرواية الثالثة: عن سالم بن أبي سلمة، قال: قرأ رجل على أبي عبد الله وأنا أستمع حروفاً من القرآن ليس على ما يقرؤها الناس، فقال أبو عبد الله عليه السلام: **«كفّ عن هذه القراءة، اقرأ كما يقرأ الناس حتّى يقوم القائم، فإذا قام القائم عليه السلام قرأ كتاب الله عزّ وجلّ على حدّه، وأخرج المصحف الذي كتبه علي عليه السلام»**[٤].

وهذه الرواية لا يوجد فيها ما يشير إلى تحريف القرآن، وإنّما هي مشتملة على إمضاء من قِبَل الإمام عليه السلام على صحّة ما يقرأه الناس في المصحف الموجود بين أيديهم، وأمّا ما يتعلّق بمصحف الإمام الحجّة عليه السلام الذي أشارت إليه الرواية فهو مصحف أمير المؤمنين عليه السلام، والذي تقدَّم أنّه لا يختلف عن مصاحفنا إلاّ من حيث الترتيب واشتماله على الزيادات التي هي تفسير نازل من الله بواسطة الوحي، وكذلك التفسير

---

(١) المائدة: ٩٥.

(٢) روضة الكافي/ ج ٨/ ص ٢٠٥/ ح ٢٤٧.

(٣) مجمع البيان/ ج ٣/ ص ٣٠٣.

(٤) أصول الكافي/ ج ٢/ ص ٤٦٢/ ح ٢٣/ كتاب فضل القرآن/ باب النوادر.

الذي تقتضيه الألفاظ، وقد أُطلق في الروايات على الأوّل (التنزيل) وعلى الثاني (التأويل)، وقد أشرنا إلى ذلك فيما تقدَّم.

الرواية الرابعة: روى الكليني عن أحمد بن مهران، عن عبد العظيم، عن هشام بن الحكم، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «﴿هذا صِراطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيم﴾[1]»[2].

ويمكن الجواب عن هذه الرواية بثلاثة أجوبة:

أوّلاً: أنَّها ضعيفة السند بأحمد بن مهران فهو مجهول الحال في كتب الرجال، وقد ضعَّفه الغضائري.

ثانياً: أنَّها مندفعة بما ورد في جواب المجموعة الثانية من الروايات، عن أبي عبد الله عليه السلام، وبرواية الكليني من نفي التصريح باسم أمير المؤمنين عليه السلام في كتاب الله تعالى.

ثالثاً: لو سلَّمنا بصحَّة الرواية وعدم معارضتها بما تقدَّم فهي لا تعدو كونها داخلة في باب القراءات ولا علاقة لها بالتحريف.

الرواية الخامسة: وروى أيضاً عن أحمد بن مهران، عن عبد العظيم، عن الحسين بن ميّاح، عمَّن أخبره، قال: قرأ رجل عند أبي عبد الله عليه السلام: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾[3]، فقال: «**ليس هكذا هي، إنَّما هي: (والمأمونون)، ونحن المأمونون**»[4].

ويمكن الجواب عن هذه الرواية أيضاً بأربعة أجوبة:

---

(١) الحجر: ٤١.

(٢) أصول الكافي/ ج ١/ ص ٣٥١/ ح ٦٣/ كتاب الحجّة/ باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية.

(٣) التوبة: ١٠٥.

(٤) أصول الكافي/ ج ١/ ص ٣٥١/ ح ٦٢/ كتاب الحجّة/ باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية.

أوّلاً: أنَّها ضعيفة السند بأحمد بن مهران وكذلك الحسين بن ميّاح، أمَّا أحمد بن مهران فقد تقدَّم حاله، وأمَّا الحسين بن ميّاح فهو لم يوثَّق من قِبَل علماء الرجال، بل إنَّ العلاَّمة وابن داود قد نقلا عن ابن الغضائري: أنَّه غالٍ ضعيف[1].

ثانياً: أنَّها مرسلة.

ثالثاً: أنَّها داخلة في باب القراءات ولا علاقة لها بالتحريف.

رابعاً: وردت ثلاث روايات عن الأئمّة الباقر والصادق والرضا عليهم السلام، فسَّروا فيها المراد من ﴿الْمُؤْمِنُونَ﴾ في الآية المتقدّمة بأنَّه أمير المؤمنين عليه السلام، والروايات هي:

١ ـ عن يحيى بن المساور، عن أبي جعفر عليه السلام، أنَّه ذكر الآية: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾، قال: «**هو والله علي بن أبي طالب عليه السلام**»[2].

٢ ـ عن يعقوب بن شعيب، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾، قال: «**هم الأئمّة**»[3].

٣ ـ عن عبد الله بن أبان الزيّات، عن الرضا عليه السلام، أنَّه قرأ: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾، قال: «**هو والله علي بن أبي طالب عليه السلام**»[4].

---

(١) خلاصة الأقوال/ ص ٢١٧/ الرقم ١٢؛ رجال ابن داود/ ص ٢٤١/ الرقم ١٥٥.

(٢) أصول الكافي/ ج ١/ ص ١٧١/ ح ٥/ كتاب الحجّة/ باب عرض الأعمال على النبيّ صلى الله عليه وآله والأئمّة عليهم السلام.

(٣) المصدر السابق.

(٤) أصول الكافي/ ج ١/ ص ١٧١/ ح ٤/ كتاب الحجّة/ باب عرض الأعمال على النبيّ صلى الله عليه وآله والأئمّة عليهم السلام.

الرواية السادسة: ما عن عدَّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن ابن رئاب، عن حمران بن أعين، عن أبي جعفر عليه السلام: **«﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ ـ الطواغيت ـ﴾»**[1].

والرواية ضعيفة السند بسهل بن زياد الآدمي، وقد تقدَّم الكلام عنه في جواب الرواية الثانية من المجموعة الأولى، وأمَّا من حيث الدلالة فإنَّ الاختلاف الموجود في هذه الآية هو من الاختلاف الذي يرجع إلى القراءات ولا علاقة له بالتحريف، كما أنَّ هذه القراءة غير معتبرة عند الشيعة ومخالفة لما هو متواتر ومشهور، وهذا واضح لمن راجع التفاسير المعتبرة لديهم.

الرواية السابعة: ما عن سهل بن زياد، عن يحيى بن المبارك، عن عبد الله بن جبلة، عن إسحاق بن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: **«هكذا أنزل الله تبارك وتعالى: (لقد جاءنا رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتنا حريص علينا بالمؤمنين رؤوف رحيم)»**[2].

والرواية أيضاً ضعيفة السند بسهل بن زياد وقد تقدَّم، وكذلك يحيى بن المبارك الذي لم يوثَّق في كتب الرجال، مع أنَّها دالّة على اختلاف القراءة وليس التحريف.

كما أنَّ الكليني في موضع آخر من كتاب الكافي روى بسنده عن الأصبغ بن نباتة، عن أمير المؤمنين عليه السلام ما يعارض هذه الرواية ويؤكّد ضعفها وعدم اعتبارها لدى أهل البيت عليهم السلام، قال: ... وقام إليه رجل آخر، فقال: يا أمير المؤمنين، إنَّ أرضي أرض مسبعة وإنَّ السباع تغشى

---

(١) البقرة: ٢٥٧، وقد وردت بلفظ: ﴿الطَّاغُوتُ﴾؛ والرواية وردت في روضة الكافي/ ج ٨/ ص ٢٨٩/ ح ٣٤٦.

(٢) روضة الكافي/ ج ٨/ ص ٣٧٨/ ح ٥٧٠.

منزلي، ولا تجوز حتّى تأخذ فريستها، فقال: «اقرأ: ﴿لَقَدْ جاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ ما عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُفٌ رَحِيمٌ ﴿١٢٨﴾ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللهُ لا إِلهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴿١٢٩﴾﴾[1]»، فقرأها الرجل، فاجتنبته السباع[2].

الرواية الثامنة: ما عن عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن رجل، عن أبي جعفر عليه السلام: «﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَسْئَلُوا عَنْ أَشْياءَ ـ لم تبد لكم ـ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾»[3].

والرواية ضعيفة السند من جهة سهل بن زياد ومن جهة الإرسال، وذلك لأنّ إحدى الوسائط مبهمة (عن رجل)، كما أنّها معارضة برواية أخرى مروية في الكافي عن أبي الجارود، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «**إذا حدّثتكم بشيء فاسألوني من كتاب الله**»، ثمّ قال في بعض حديثه: «**إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله نهى عن القيل والقال، وفساد المال، وكثرة السؤال**»، فقيل له: يا بن رسول الله، أين هذا من كتاب الله؟ قال: «**إنّ الله عزّ وجلّ يقول: ﴿لا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْواهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾[4]، وقال: ﴿وَلا تُؤْتُوا السُّفَهاءَ أَمْوالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللهُ لَكُمْ قِياماً﴾[5]، وقال: ﴿لا تَسْئَلُوا عَنْ أَشْياءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾[6]**»[7].

---

(١) التوبة: ١٢٨ و١٢٩.

(٢) أصول الكافي/ ج ٢/ ص ٤٥٧/ ح ٢١/ كتاب فضل القرآن/ باب فضل القرآن.

(٣) الآية مجرّدة عن (لم تبد لكم) هي من سورة (المائدة: ١٠١)؛ والرواية هي في روضة الكافي/ ج ٨/ ص ٢٠٥/ ح ٢٤٨.

(٤) النساء: ١١٤.

(٥) النساء: ٥.

(٦) المائدة: ١٠١.

(٧) أصول الكافي/ ج ١/ ص ٤٨/ ح ٥/ كتاب فضل العلم/ باب الردّ إلى الكتاب والسُنّة.

المجموعة الرابعة: الروايات الدالّة على نقص القرآن:

أي التحريف بالمعنى المتنازع فيه بين النافين والمثبتين، وهنالك روايات عديدة فُهِمَ منها هذا المعنى، منها:

الرواية الأولى: ما رواه الكليني عن علي بن إبراهيم، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن خالد، عن محمّد بن سنان، عن أبي جرير القمّي، عن أبي الحسن عليه السلام: «**﴿لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ـ وما بينهما وما تحت الثرى، عالم الغيب والشهادة، الرحمن الرحيم ـ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾**»[1].

وهذه الرواية ضعيفة السند بمحمّد بن سنان، وقد تقدَّم الكلام عنه في جواب الرواية الخامسة من المجموعة الثانية، مع أنّه يوجد معارض لهذه الآية، وهو ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله في فضل آية الكرسي، أنّه قال لعلي عليه السلام: «يا علي إنّ فيها لخمسين كلمة في كلّ كلمة خمسون بركة»[2]، وفي هذه الرواية دلالة واضحة وصريحة على ضعف الرواية المتقدّمة وعدم اعتبارها، لأنّ آية الكرسي بدون الزيادة الواردة فيها هي خمسون كلمة فقط، وتزيد مع هذه الزيادة عن المقدار الذي ذكره رسول الله صلى الله عليه وآله.

الرواية الثانية: عن الحسين بن محمّد، عن معلّى بن محمّد، عن عبد الله بن إدريس، عن محمّد بن سنان، عن الرضا عليه السلام، في قوله عزّ وجلّ: «**﴿كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ـ يا محمّد من ولاية علي ـ﴾، هكذا في الكتاب مخطوطة**»[3].

---

(١) الآية مجرَّدة عن الزيادة هي من سورة (البقرة: ٢٥٥)؛ والرواية هي في روضة الكافي/ ج ٨/ ص ٢٨٩/ الرقم ٤٢٧.

(٢) مجمع البيان/ ج ١/ ص ٣٦١.

(٣) أصول الكافي/ ج ١/ ص ٤٣٦/ كتاب الحجّة/ باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية.

وسند هذه الرواية ضعيف بمعلّى وعبد الله بن إدريس ومحمّد بن سنان، أمّا معلّى بن محمّد، فقد قال عنه النجاشي: (مضطرب الحديث والمذهب)[١]، وقال عنه ابن الغضائري: (يعرف حديثه وينكر، ويروي عن الضعفاء)[٢]، وأمّا عبد الله بن إدريس فهو لم يوثّق في كتب الرجال، وأمّا محمّد بن سنان فقد تقدّم الكلام في ضعفه وعدم اعتباره.

على أنّه يمكن حمل الزيادة الواردة في هذه الرواية على أنّه من التنزيل المفسّر والمبيّن للآية الشريفة، بل إنّ هذا هو المتعيّن على فرض صحّة الرواية، وذلك لوجود ما يؤيّده، وهو ما رواه الكليني أيضاً عن محمّد بن سالم، عن أبي جعفر عليه السلام في حديث طويل قرأ فيه: «﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ ما وَصَّى بِهِ نُوحاً وَالَّذِي أَوْحَيْنا إِلَيْكَ وَما وَصَّيْنا بِهِ إِبْراهِيمَ وَمُوسى وَعِيسى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ ما تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ﴾[٣]»[٤].

الرواية الثالثة: ما رواه الكليني عن علي بن إبراهيم، عن ابن أبي عمير، عمّن ذكره، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: **«إنّما نزلت: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ ـ إلى أجل مسمّى ـ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾[٥]»**[٦].

والرواية مرسلة، لاشتمال السند على واسطة مبهمة (عمّن ذكره)، كما أنّ المشهور بين المفسّرين أنّ زيادة (إلى أجل مسمّى) هي قراءة ابن عبّاس وأُبي بن

---

(١) رجال النجاشي/ ص ٤١٨/ الرقم ١١١٧.

(٢) مجمع الرجال/ ج ٦/ ص ١١٣.

(٣) الشورى: ١٣.

(٤) أصول الكافي/ ج ٢/ ص ٢٤/ ح ١/ كتاب الإيمان والكفر.

(٥) النساء: ٢٤.

(٦) فروع الكافي/ ج ٥/ ص ٤٤٩/ ح ٣/ كتاب النكاح/ أبواب المتعة.

كعب وسعيد بن جبير، وهؤلاء الثلاثة ليسوا من القائلين بالتحريف، وهذا يعني أنَّ هذه الزيادة هي زيادة تفسيرية وليست في أصل المصحف، وما يؤيّد ذلك ما روي في نفس الباب من الكافي من أنَّ الأئمّة عليهم السلام كانوا يقرأون الآية المتقدّمة بما هو موافق للمصحف الشريف.

الرواية الرابعة: ما عن الكليني، عن علي بن محمّد، عن بعض أصحابه، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، قال: دفع إليَّ أبو الحسن عليه السلام مصحفاً وقال: **«لا تنظر فيه»**، ففتحته وقرأت فيه: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[1]، فوجدت فيها اسم سبعين رجلاً من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم، قال: فبعث إليَّ: **«ابعث إليَّ بالمصحف»**[2].

وهذه الرواية ضعيفة السند لأنَّها مرسلة (عن بعض أصحابه)، كما أنَّه ليس هنالك دليل على أنَّ هذه الأسماء المذكورة في الرواية هي من أصل المصحف الشريف، بل إنَّ هنالك ما ينافي كونها من القرآن، ألا وهو قول الإمام عليه السلام: «لا تنظر فيه»، إذ كيف يمنع الإمام عليه السلام من النظر في القرآن الكريم، وقد ورد في الحديث الشريف: إنَّ النظر إليه عبادة، وهذا ما يؤيّد ويؤكّد على أنَّ هذه الأسماء إنَّما هي من قبيل الزيادات التفسيرية للآيات القرآنية.

قال المحدّث الفيض الكاشاني بعد هذه الرواية: (لعلَّ المراد أنَّه وجد تلك الأسماء مكتوبة في ذلك المصحف تفسيراً للذين كفروا وللمشركين، مأخوذة من الوحي، لا أنَّها كانت من أجزاء القرآن...، وكذلك كلّ ما ورد من هذا القبيل عنهم عليهم السلام)[3].

---

(١) البيّنة: ١.

(٢) أصول الكافي/ ج ٢/ ص ٤٦١/ ح ١٦/ كتاب فضل القرآن/ باب النوادر.

(٣) الوافي/ ج ٥/ ص ١٧٧٨/ أبواب القرآن وفضائله/ باب اختلاف القراءات وعدد الآيات.

الرواية الخامسة: ما رواه الكليني عن جابر، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: **«ما ادعى أحدٌ من الناس أنّه جمع القرآن كلّه كما أُنزل إلاّ كذّاب، وما جمعه وحفظه كما أنزله الله تعالى إلاّ علي بن أبي طالب عليه السلام والأئمّة من بعده عليهم السلام»**[1].

وهذه الرواية على فرض صحّتها يمكن توجيهها بمعنى آخر، وهو أنّ المراد منها هو العلم بجميع القرآن، وهذا ما يشعر به قوله عليه السلام: «ما جمعه وحفظه».

كما ويمكن حمل الرواية أيضاً على معنى الزيادات الموجودة في مصحف أمير المؤمنين عليه السلام، والتي أخذها عمَّن لا ينطق عن الهوى تفسيراً، أو تنزيلاً من الله شرحاً وبياناً للمراد، إلاّ أنّ هذه الزيادات ليست من القرآن المعجز الذي أُمِر رسول الله صلى الله عليه وآله بتبليغه إلى الناس.

هذه أبرز روايات التحريف الواردة في كتبنا وبها نكتفي عن ذكر ما يماثلها في الضعف أو الدلالة على معانٍ أُخر بعيدة عن إفادة وقوع النقص في القرآن والذي هو المعنى المتنازع فيه من التحريف، وبما قدَّمناه من أجوبة لهذه الروايات يتَّضح حال الروايات الأخرى.

* * *

(١) أصول الكافي/ ج ١/ ص ٢٦/ كتاب الحجّة.

الفصل الخامس:

التحريف وحجّية الظواهر

إنَّ من أهمّ ما يترتَّب على القول بالتحريف هو عدم صلاحية القرآن للاستدلال على الحكم الشرعي، مع أنَّه من أهمّ مصادر التشريع الأربعة، والاستدلال بالقرآن يتوقَّف على أمرين أساسيين، هما:

١ ـ إثبات أنَّ الآية القرآنية تدلُّ على الحكم الشرعي المعيَّن، والطريق إلى ذلك إنَّما هو الاستظهار، فمتى ما استظهر الفقيه الدلالة على ذلك الحكم تمَّ المطلوب، وعملية الاستظهار ـ أي إنَّ الآية القرآنية ظاهرة أو فيها ظهور للدلالة على حكم معيَّن ـ عملية وجدانية لا يمكن أن تقع في الغالب تحت ضابط معيَّن.

٢ ـ إثبات حجّية الدلالة أو ما يصطلح عليه بحجّية الظهور، أي إنَّ هذا الظهور هو حجّة في مقام الاستدلال، ويمكن الاستناد إليه لاستنباط حكم شرعي، بناءً على أنَّ الآيات المتكفّلة للأحكام إنَّما هي تلك الآيات الظاهرة في معانيها، كما أنَّ الروايات الواردة عن الأئمّة عليهم السلام والآمرة برجوع الرواة إلى القرآن الكريم لا بدَّ أن يكون المراد منها هو رجوعهم إلى ظواهر الكتاب، لا خصوص نصوصه ومحكماته[1].

---

(١) المراد من الظاهر: هو اسم لكلّ كلام ظهر المراد به للسامع بصيغته، مثل قوله تعالى: ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللهُ الْبَيْعَ﴾ هو ظاهر في الإحلال.

وأمَّا النصّ: فما ازداد وضوحاً على الظاهر بمعنى من المتكلّم لا في نفس الصيغة، وسمّي مجلس العروس منصَّة، لأنَّه ازداد ظهوراً على ساير المجالس بفضل تكلّف اتّصل به من جهة الواضع. ⇦

هذا وقد أشار الشيخ الآخوند الخراساني إلى ما ذكره بعض الأخباريين من لزوم سقوط الظهور القرآني عن الحجّية، بناءً على تحقّق العلم الإجمالي بوقوع التحريف، قال في الكفاية: (ودعوى العلم الإجمالي بوقوع التحريف فيه بنحو: إمَّا بإسقاط أو تصحيف، وإن كانت غير بعيدة، كما يشهد به بعض الأخبار، ويساعده الاعتبار، إلاَّ أنَّه لا يمنع عن حجّية الظواهر)[1].

وحاصل ما أفاده الشيخ الآخوند في هذه العبارة، والتي ذكرها لبيان هذا الإشكال هو: أنَّ العلم الإجمالي بوقوع التحريف في الكتاب إمَّا بإسقاط بعض الآيات وإمَّا بتغيير موضع بعضها، يمنع من انعقاد الظهور، أو يوجب سقوط الظهور عن الحجّية، يعني أنَّه يمسُّ كلا الركنين الأساسيين في عملية استنباط الحكم الشرعي من القرآن.

وأنَّ هذا العلم الإجمالي يستند إلى الأخبار ويساعده الاعتبار، أمَّا الأخبار: فهي كلّ ما ورد عن أهل البيت عليهم السلام، والتي فُهِمَ منها وقوع

⇦ ومثاله قوله تعالى: ﴿فَانْكِحُوا ما طابَ لَكُمْ مِنَ النِّساءِ مَثْنى وَثُلاثَ وَرُباعَ﴾ فإنَّ هذا ظاهر في الإطلاق نصٌّ في بيان العدد، لأنَّه سيق الكلام للعدد وقُصِدَ به فازداد ظهوراً على الأوّل بأن قُصِدَ به وسيق له، ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبا﴾ فإنَّه ظاهر للتحليل والتحريم نصٌّ للفصل بين البيع والربا، لأنَّه سيق الكلام لأجله فازداد وضوحاً بمعنى من المتكلّم لا بمعنى في صيغته.

وأمَّا المحكم فهو ما ازداد وضوحاً على النصّ وازداد قوَّةً وأحكم المراد به عن احتمال النسخ والتبديل، وسمّي محكماً من إحكام البناء، قال الله تعالى: ﴿مِنْهُ آياتٌ مُحْكَماتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتابِ وَأُخَرُ مُتَشابِهاتٌ﴾، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾.

(١) أنظر: منتهى الدراية في توضيح الكفاية/ السيّد محمّد جعفر الجزائري المروّج/ ج ٥/ ص ١١٧/ منشورات طليعة النور/ الطبعة الأولى/ (١٤٢٨هـ).

التحريف في القرآن، وأمّا الاعتبار: فهو ما يظهر للبعض من عدم وجود مناسبة بين بعض الآيات المترتّبة مع بعضها، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾[1]، فإنّه لا يتصوَّر في الذهن وجود مناسبة بين الجملتين في هذه الآية.

وقد أجاب الشيخ الآخوند عن هذا الإشكال بجوابين:

الأوّل: إنَّ التحريف المدَّعى وقوعه بالعلم الإجمالي لا يوجب خللاً في الظواهر يسقطها عن الحجّية، وذلك لاحتمال أنَّ هذا التحريف لا يرتبط بالآيات الباقية على فرض سقوط البعض المحقَّق للتحريف الاصطلاحي، كما لو كانت هنالك رواية مشتملة على أحكام عديدة لا يرتبط بعضها بالآخر، وسقط منها بعض الجمل، فهذا السقوط لا يضرُّ بظهور الجمل الباقية، وعليه فمجرَّد العلم الإجمالي بالتحريف لا يلزم منه سقوط الظهور عن الاعتبار.

الثاني: لو سلَّمنا بوقوع الخلل في الظواهر القرآنية، بعد ثبوت التحريف المانع من حجّيتها، ولكن مع ذلك نقول: قد يكون الخلل واقعاً في غير آيات الأحكام، كالتي ترتبط بالولاية وغيرها، وحينئذٍ لا يترتَّب أثر على العلم الإجمالي، لأنَّ بعض أطرافه ليس محلاً للابتلاء.

وهذا الجواب هو نفس الجواب الذي ذكره الشيخ الأنصاري، فهو يقول: (لاحتمال كون الظاهر المصروف عن ظاهره من الظواهر غير المتعلّقة بالأحكام الشرعية العملية التي أُمرنا بالرجوع فيها إلى ظاهر الكتاب)[2].

ويظهر من كلام الآخوند ﷺ أنّه يحتمل تحقّق العلم الإجمالي بوقوع التحريف، وهذا ممَّا لا يمكن قبوله والتسليم به.

---

(١) النساء: ٣.

(٢) فرائد الأصول/ ج ١/ ص ١٥٨.

وذلك لأنَّ رأيه ﷺ مبني على فكرة العلم الإجمالي بوقوع التحريف إمَّا بالإسقاط أو بالتصحيف، وهذه الفكرة قابلة للمناقشة في حدّ نفسها، وذلك لأنَّ مستندها هو إمَّا الروايات أو الاعتبار، وكلاهما قابل للمناقشة.

أمَّا الروايات فلإمكان حملها على إرادة التفسير النازل بواسطة الوحي كما تقدَّم، وليس إرادة القرآن المعجز.

وأمَّا الاعتبار فلأنَّ جمع القرآن قد تحقَّق في زمان النبيّ ﷺ، وليس في زمان الخلفاء الثلاثة، وقد أثبت ذلك السيّد الخوئي في كتاب البيان، وقمنا بتقريره وتحريره فيما تقدَّم.

وأمَّا عدم الارتباط بين آيات القرآن الكريم كما هو متوهَّم في الآية المتقدّمة، فيمكن أن يكون من جهة تحقّق التقديم والتأخير، أو من جهة وجود ارتباط قد خفي علينا، وليس من جهة تحقّق السقط الذي هو عين القول بالتحريف.

وقد ذكر الشيخ الطبرسي في تفسيره أقوالاً ستّة لنظم الآية ونسقها، ثمّ فسَّرها اعتماداً على المعنى الأوّل بقوله: (إن خفتم أن لا تعدلوا في نكاح اليتامى إن نكحتموهنَّ، فانكحوا البوالغ من النساء، وذلك لأنَّه إن وقع حيف في حقّ البوالغ أمكن طلب المخلص منهنَّ، والتماس تحليلهنَّ، لأنَّهنَّ من أهل التحليل وإسقاط الحقوق، بخلاف اليتامى، فإنَّه إن وقع حيف في حقّهنَّ، لم يمكن المخلص منه، لأنَّهنَّ لسن من أهل التحليل، ولا من أهل إسقاط الحقوق)[1].

(١) مجمع البيان/ ج ٣/ ص ٥ و٦.

وكذلك العلاَّمة المحقّق البلاغي تصدّى لبيان نسق الآية ونظمها بوجه آخر، فراجع[١].

وعليه فظواهر الكتاب حجّة في مقام الاستدلال حتّى لو فرض وقوع التحريف في القرآن الكريم، هذا وقد طرح السيّد الخوئي ﷺ الأدلّة التي ذكرها جماعة من المحدّثين واستدلّوا بها على سقوط حجّية ظواهر الكتاب، وأجاب عنها بما يوافق ما خرجنا به من نتيجة، قال في البيان:

(٦ ـ وقوع التحريف في القرآن: إنَّ وقوع التحريف في القرآن مانع عن العمل بالظواهر، لاحتمال كون هذه الظواهر مقرونة بقرائن تدلُّ على المراد، وقد سقطت بالتحريف.

والجواب:

منع وقوع التحريف في القرآن، وقد قدَّمنا البحث عن ذلك، وذكرنا أنَّ الروايات الآمرة بالرجوع إلى القرآن بأنفسها شاهدة على عدم التحريف، وإذا تنزَّلنا عن ذلك فإنَّ مقتضى تلك الروايات هو وجوب العمل بالقرآن، وإن فرض وقوع التحريف فيه. ونتيجة ما تقدَّم أنَّه لا بدَّ من العمل بظواهر القرآن، وأنَّه الأساس للشريعة، وأنَّ السُنّة المحكية لا يعمل بها إذا كانت مخالفة له)[٢].

* * *

(١) آلاء الرحمن/ ج ٢/ ص ٧ و٨.

(٢) البيان في تفسير القرآن/ ص ٢٨٩.

الفصل السادس:

التحريف عند غير الشيعة

من الغريب جداً أن نجد بعض علماء العامّة يشنعون على أتباع أهل البيت ويتّهمونهم بأنّهم يقولون بالتحريف، مع وجود روايات كثيرة في كتبهم دالّة دلالة صريحة وواضحة على وقوع التحريف في القرآن، وكأنّهم لم يطّلعوا عليها، أو أنّهم اطّلعوا عليها وحاولوا دفع التهمة عن أنفسهم من خلال اتّهام الآخرين بطريقة امتزج فيها المكر والغباء.

ونحن لو أردنا أن نقف على روايات العامّة التي تدلُّ على التحريف بالمطابقة تارةً وبالالتزام تارةً أخرى لطال بنا المقام، ولكن لا بأس بأن نلقي نظرة خاطفة عمّا في صحاح القوم من روايات تفيد صراحةً وضمناً وقوع التحريف في القرآن، ومن هذه الروايات:

١ ـ ما رواه البخاري وغيره عن عمر بن الخطّاب، أنّه قال: (إنّ الله بعث محمّداً ﷺ بالحقّ وأنزل عليه الكتاب، فكان ممّا أنزل آية الرجم، فعقلناها ووعيناها، رجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده، فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول القائل: والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله، فيضلّوا بترك فريضة أنزلها الله، والرجم في كتاب الله حقّ وعلى من زنا إذا أحصن من الرجال والنساء...، ثمّ إنّا كنّا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله: أن لا ترغبوا عن آبائكم فإنّه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم ـ أو إنّ كفراً بكم أن ترغبوا عن آبائكم ـ)[1].

٢ ـ ما رواه السيوطي في تنوير الحوالك، وابن حجر في فتح

---

(١) صحيح البخاري/ ج ٤/ ص ٢٥٨/ ح ٦٨٣٠.

الباري، ومالك في الموطأ، عن عمر بن الخطّاب، أنَّه قال عند منصرفه من الحجّ: (إيّاكم أن تهلكوا عن آية الرجم، يقول قائل: لا نجد حدّين في كتاب الله، فقد رجم رسول الله ﷺ ورجمنا، والذي نفسي بيده، لولا أن يقول الناس: زاد عمر بن الخطّاب في كتاب الله تعالى لكتبتها: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما ألبتة)[١].

٣ ـ ما روي عن عائشة أنَّها قالت: (كان فيما نزل من القرآن عشر رضعات يحرّمن، ثمّ نسخن بخمس معلومات يحرّمن، فتوفّي رسول الله ﷺ وهنَّ فيما يُقرأ من القرآن)[٢].

٤ ـ ما رواه ابن حزم عن القاسم بن محمّد وعمرة كلاهما عن عائشة أنَّها قالت: (لقد نزلت آية الرجم والرضاعة، فكانتا في صحيفة تحت سريري، فلمَّا مات رسول الله ﷺ تشاغلنا بموته فدخل داجن فأتلفها)، ثمّ قال ابن حزم: (وهذا حديث صحيح)[٣].

٥ ـ ما رواه ابن ماجة في سننه والطبراني في المعجم الأوسط والدارقطني في سننه، عن عائشة أنَّها قالت: (لقد نزلت آية الرجم، ورضاعة الكبير عشراً، ولقد كان في صحيفة تحت سريري، فلمَّا مات رسول الله ﷺ وتشاغلنا بموته، دخل داجن فأكلها)[٤].

٦ ـ ما روي عن عبد الله بن عمر أنَّه قال: (لا يقولنَّ أحدكم

---

(١) تنوير الحوالك/ ج ٣/ ص ٤٢؛ فتح الباري/ ج ٢/ ص ١٢٧.

(٢) المحلّى لابن حزم/ ج ١١/ ص ٩٢/ مسألة ١٨٧٢.

(٣) المحلّى/ ج ١٣/ ص ٩٧/ مسألة ٢٢٠٨.

(٤) سنن ابن ماجة/ ج ١/ ص ٦٣٥/ ح ١٩٤٤؛ المعجم الأوسط للطبراني/ ج ٨/ ص ١٢/ ح ٧٨٠٥؛ سنن الدارقطني/ ج ٤/ ص ١٧٩/ ح ٢٢.

أخذت القرآن كلّه، ما يدريه ما كلّه؟ قد ذهب منه قرآن كثير، ولكن ليقل: قد أخذت منه ما ظهر)[١].

٧ ـ ما رواه الطبراني عن عمر بن الخطّاب: (القرآن ألف ألف حرف، فمن قرأه صابراً محتسباً كان له بكلّ حرف زوجة من الحور العين)[٢].

٨ ـ ما روي عن أبي بن كعب، أنّ رسول الله ﷺ قال له: (إنّ الله أمرني أن أقرأ عليك، فقرأ عليه: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾[٣]، فقرأ فيها: إنّ ذات الدين عند الله الحنيفية المسلمة لا اليهودية ولا النصرانية، من يعمل خيراً فلن يكفر هو. وقرأ عليه: ولو أنّ لابن آدم وادياً من مال لابتغى إليها ثانياً، ولو كان له ثانياً لابتغى إليه ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلاّ التراب، ويتوب الله على من تاب)[٤].

٩ ـ ما رواه البخاري في صحيحه، قال: حدّثني محمّد، قال: أخبرني بن عيينة، عن عمرو، عن ابن عبّاس رضي الله عنهما، قال: (كانت عكاظ ومجنة وذو المجاز أسواقاً في الجاهلية، فتأثموا أن يتّجروا في المواسم، فنزلت: ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم في مواسم الحجّ)[٥].

١٠ ـ ما ورد في تفسير الطبري من قوله: حدّثنا ابن بشّار، قال: حدّثنا عبد الوهّاب، قال: أخبرنا أيّوب، عن عكرمة، قال: كانت تقرأ هذه الآية: ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربّكم في مواسم الحجّ.

---

(١) الإتقان في علوم القرآن/ ج ٣/ ص ٧٣.

(٢) الإتقان/ ج ١/ ص ٢٤٢.

(٣) البيّنة: ١.

(٤) صحيح الترمذي/ ج ٥/ ص ٦٦٦/ باب المناقب/ ح ٣٨٠٣؛ صحيح مسلم بشرح النووي/ ج ٧/ ص ١٤٠/ كتاب الزكاة.

(٥) صحيح البخاري/ ج ٤/ ص ١٦٤٢.

حدَّثت عن أبي هشام الرفاعي، قال: حدَّثنا وكيع، عن طلحة بن عمرو، عن عطاء، عن ابن عبّاس، أنّه كان يقرؤها: ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربّكم في مواسم الحجّ)[١].

١١ ـ ما ورد في البخاري من قوله: حدَّثنا يحيى بن يحيى، قال: قرأت على مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: دعا رسول الله ﷺ على الذين قتلوا أصحاب بئر معونة ثلاثين صباحاً، يدعو على رعل وذكوان ولحيان وعصية عصت الله ورسوله، قال أنس: أنزل الله ﷻ في الذين قتلوا ببئر معونة قرآناً قرأناه، ثمّ نسخ بعد أن بلغوا قومنا أن قد لقينا ربّنا فرضي عنّا ورضينا عنه)[٢].

١٢ ـ وفي البخاري أيضاً: قال: وكان ابن عبّاس يقرأ: وكان أمامهم ملك يأخذ كلّ سفينة صالحة غصباً، وأمّا الغلام فكان كافراً)[٣].

١٣ ـ وفي البخاري أيضاً في باب ﴿وَالنَّهارِ إِذا تَجَلَّى﴾، قوله: حدَّثنا قبيصة بن عقبة، حدَّثنا سفيان، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، قال: دخلت في نفر من أصحاب عبد الله الشام، فسمع بنا أبو الدرداء، فأتانا فقال: أفيكم من يقرأ، فقلنا: نعم، قال: فأيّكم أقرأ؟ فأشاروا إليَّ، فقال: اقرأ، فقرأت: ﴿وَاللَّيْلِ إِذا يَغْشى وَالنَّهارِ إِذا تَجَلَّى﴾[٤] والذكر والأنثى، قال: أنت سمعتها من فيّ صاحبك، قلت: نعم، قال: وأنا سمعتها من فيّ النبيّ ﷺ وهؤلاء يأبون علينا).

ثمّ قال بعد ذلك: حدَّثنا عمر، حدَّثنا أبي، حدَّثنا الأعمش، عن

---

(١) تفسير الطبري/ ج ٢/ ص ٢٨٣.

(٢) صحيح البخاري/ ج ٣/ ص ١٠٣٦.

(٣) صحيح البخاري/ ج ٤/ ص ١٧٥٧.

(٤) الليل: ١ و ٢.

إبراهيم، قال: قدم أصحاب عبد الله على أبي الدرداء، فطلبهم فوجدهم، فقال: أيكم يقرأ على قراءة عبد الله ـ أي ابن مسعود ـ؟ قال: كلّنا، قال: فأيكم أحفظ؟ فأشار إلى علقمة، قال: كيف سمعته يقرأ: ﴿وَاللَّيْلِ إِذا يَغْشى﴾، قال علقمة: والذكر والأنثى، قال: أشهد أنّي سمعت النبيّ ﷺ يقرأ هكذا وهؤلاء يريدونني على أن أقرأ: ﴿وَما خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثى﴾[1]، والله لا أتابعهم)[2].

١٤ ـ وفي صحيح مسلم: عن سعيد بن جبير، قال: قلت لابن عبّاس: سورة التوبة، قال: التوبة، قال: بل هي الفاضحة، ما زالت تنزل ومنهم ومنهم حتّى ظنّوا أن لا يبقى أحد إلاّ ذُكر فيها)[3].

١٥ ـ وتحدَّث السيوطي عن سورة التوبة فقال: (قال مالك: إنّ أوّلها لمّا سقط سقط معه البسملة، فقد ثبت أنّها كانت تعدل البقرة لطولها)[4].

١٦ ـ وكذلك الحاكم في مستدركه، قال: عن حذيفة بن اليمان الصحابي الجليل، أنّه قال: (ما تقرأون ربعها ـ يعني ربع براءة ـ، وأنّكم تسمّونها سورة التوبة وهي سورة العذاب)[5].

١٧ ـ وفي صحيح مسلم عن عائشة أنّها قالت: (كان فيما أُنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرّمن، ثمّ نسخن بخمس معلومات، فتوفّي رسول الله ﷺ وهنّ فيما يُقرأ من القرآن)[6].

---

(١) الليل: ٣.

(٢) صحيح البخاري/ ج ٤/ ص ١٨٨٩.

(٣) صحيح مسلم/ ج ٨/ ص ٢٤٥.

(٤) الإتقان/ ج ١/ ص ١٨٤.

(٥) المستدرك/ ج ٢/ ص ٣٣٠.

(٦) صحيح مسلم/ ج ٢/ ص ١٠٧٥/ باب التحريم بخمس رضعات.

وهنا لا مجال للقول بالنسخ لأنَّ العبارة صريحة بأنَّ رسول الله ﷺ توفّي وهنَّ ممَّا يُقرأ من القرآن.

١٨ ـ وعنه أيضاً عن أبي الأسود، عن أبيه، قال: بعث أبو موسى الأشعري إلى قرّاء أهل البصرة، فدخل عليه ثلاثمائة رجل قد قرأوا القرآن، فقال: أنتم خيار أهل البصرة وقرّاؤهم، ولا يطولنَّ عليكم الأمد فتقسوا قلوبكم كما قست قلوب من كان قبلكم، وإنّا كنّا نقرأ سورة كنّا نشبهها في الطول والشدَّة ببراءة فأنسيتها، غير أنّي قد حفظت منها: (لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى وادياً ثالثاً ولا يملأ جوف ابن آدم إلاَّ التراب)، وكنّا نقرأ سورة كنّا نشبهها بإحدى المسبّحات فأنسيتها غير أنّي حفظت منها: (يا أيّها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون فتكتب شهادة في أعناقكم فتسألون عنها يوم القيامة)[1].

١٩ ـ وعنه أيضاً: حدَّثنا يحيى بن يحيى التميمي، قال: قرأت على مالك عن زيد بن أسلم، عن القعقاع بن حكيم، عن أبي يونس مولى عائشة، أنَّه قال: أمرتني عائشة أن أكتب لها مصحفاً، وقالت: إذا بلغت هذه الآية فآذنّي: ﴿حافِظُوا عَلَى الصَّلَواتِ وَالصَّلاةِ الْوُسْطى﴾[2]، فلمَّا بلغتها آذنتها، فأملت عليَّ: (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين)، قالت عائشة: سمعتها من رسول الله ﷺ[3].

٢٠ ـ ما في مسند أحمد بن حنبل: عن أُبيّ بن كعب، قال: إنَّ رسول الله ﷺ قال: إنَّ الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن، قال: فقرأ: ﴿لَمْ

(١) صحيح مسلم/ ج ٢/ ص ٧٢٦/ باب كراهة الحرص على الدنيا.

(٢) البقرة: ٢٣٨.

(٣) صحيح مسلم/ ج ١/ ص ٤٣٧.

يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتابِ﴾، فقرأ فيها: (لو أنَّ ابن آدم سأل وادياً من مال فأعطيه لسأل ثانياً، فلو سأل فأعطيه لسأل ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلاَّ التراب ويتوب الله على من تاب، وأنَّ ذلك الدين القيّم عند الله الحنيفية غير المشركة ولا اليهودية ولا النصرانية، ومن يفعل خيراً فلن يكفره)[1].

٢١ ـ وعنه أيضاً عن زر بن حبيش، عن أُبيّ بن كعب، قال: (كم يقرأون من سورة الأحزاب؟ قال: بضعاً وسبعين آية، قال: لقد قرأتها مع رسول الله ﷺ مثل البقرة أو أكثر منها وإنَّ فيها آية الرجم)[2].

أقول: كلّ هذه الآيات لا وجود لها في القرآن الموجود بين أيدينا، فيا ترى أين ذهبت؟

٢٢ ـ وفي الدرّ المنثور للسيوطي، قال: وأخرج أبو عبيد في الفضائل وابن الأنباري وابن مردويه، عن عائشة، قالت: (كانت سورة الأحزاب تُقرأ في زمان النبيّ ﷺ مائتي آية، فلمَّا كتب عثمان المصاحف لم يقدر منها إلاَّ على ما هو الآن)[3].

أقول: وهذه الرواية أدلُّ دليل على بطلان اعتذار القوم بوقوع النسخ، لأنَّها صريحة في أنَّ النقص قد حصل في زمن عثمان وليس في زمن النبيّ ﷺ.

٢٣ ـ وروى أحمد في مسنده، قال: حدَّثنا عبد الله، حدَّثني أبي، حدَّثنا محمّد بن جعفر، حدَّثنا شعبة، عن مغيرة أنَّه سمع إبراهيم يحدّث، قال: أتى

---

(١) مسند أحمد بن حنبل/ ج ٥/ ص ١٣١.

(٢) مسند أحمد بن حنبل/ ج ٥/ ص ١٣٢.

(٣) الدرّ المنثور/ ج ٦/ ص ٥٦٠.

علقمة الشام فصلّى ركعتين، فقال: اللّهمّ وفّق لي جليساً صالحاً، قال: فجلست إلى رجل فإذا هو أبو الدرداء، فقال: ممَّن أنت؟ فقلت: من أهل الكوفة، فقال: هل تدري كيف كان عبد الله _ أي ابن مسعود _ يقرأ هذا الحرف: ﴿وَاللَّيْلِ إِذا يَغْشى وَالنَّهارِ إِذا تَجَلَّى وَما خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثى ۝﴾، فقلت: كان يقرؤها: (والليل إذا يغشى، والنهار إذا تجلّى، والذكر والأنثى)، فقال: هكذا سمعت رسول الله ﷺ يقرؤها فما زال بي هؤلاء حتّى كادوا يشكّكوني)[١].

٢٤ _ روى الحاكم في المستدرك في تفسير سورة الأحزاب: عن زر، عن أُبيّ بن كعب، قال: كانت سورة الأحزاب توازي سورة البقرة، وكان فيها: (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما ألبتة)، قال: حديث صحيح ولم يخرّجاه، وكذلك صحّحه الذهبي في التلخيص، وقد مرَّ عليك أنَّ النقص وقع عند جمع عثمان للقرآن[٢].

وهذه الرواية وغيرها من الروايات التي دلَّت على وقوع النقص في سورة البراءة قد أكَّد السيوطي في الإتقان على تحقّق مضمونها، فهو يقول: (قال مالك بن أنس: إنَّ أوّلها لمَّا سقط سقط معه البسملة، فقد ثبت أنَّها كانت تعدل البقرة لطولها)[٣].

٢٥ _ وروى أيضاً: عن أُبيّ بن كعب، أنَّه كان يقرأ: (فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيّام متتابعات)[٤]، وقد عبَّر السيوطي عن هذا الحديث مع الذهبي بأنَّه حديث صحيح، ولا وجود لكلمة (متتابعات) في القرآن.

---

(١) مسند أحمد بن حنبل/ ج ٦/ ص ٤٥٠.

(٢) المستدرك على الصحيحين/ ج ٢/ ص ٤١٥.

(٣) الإتقان/ ج ١/ ص ٢٧٦.

(٤) المستدرك على الصحيحين/ ج ٢/ ص ٢٧٦.

وذكر السيوطي في موضع آخر: (إنّي أنا الرزاق ذو القوّة المتين، وفي القرآن: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾[١])[٢]، وقد عبَّر عن هذا الحديث بأنّه حديث صحيح.

وذكر أيضاً في تفسير سورة العصر: عن علي عليه السلام أنّه قرأ: (والعصر ونوائب الدهر إنَّ الإنسان لفي خسر)، حديث صحيح الإسناد وصحَّحه الذهبي[٣].

٢٦ ـ روى ابن ماجة في سننه: عن عائشة، قالت: (لقد نزلت آية الرجم ورضاعة الكبير عشراً، ولقد كان في صحيفة تحت سريري، فلمَّا مات رسول الله صلى الله عليه وآله وتشاغلنا بموته، دخل داجن فأكلها)[٤].

٢٧ ـ قال السيوطي في الدرّ المنثور: وأخرج أبو عبيد في فضائله، وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وابن جرير وابن أبي داود وابن المنذر، عن عروة، قال: سألت عائشة عن لحن القرآن: (إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون)، (والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة)، و(إنَّ هذان لساحران)، فقالت: يا ابن أختي هذا عمل الكتّاب، أخطأوا في الكتاب[٥].

٢٨ ـ وقال أيضاً في الإتقان: وما أخرجه ابن أشتة وابن أبي حاتم من طريق عطاء عن ابن عبّاس في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْ ةٍ﴾[٦]،

---

(١) الذاريات: ٥٨.

(٢) المستدرك على الصحيحين/ ج ٢/ ص ٢٤٩.

(٣) المستدرك على الصحيحين/ ج ٢/ ص ٣٠٤.

(٤) سنن ابن ماجة/ ج ١/ ص ٦٢٦/ ح ١٩٤٤/ باب رضاع الكبير.

(٥) الدرّ المنثور/ ج ٢/ ص ٧٤٤؛ تفسير الطبري/ ج ٦/ ص ٢٥.

(٦) النور: ٣٥.

قال: (هي خطأ من الكاتب، هو أعظم من أن يكون نوره مثل نور المشكاة، إنّما هي: (مثل نور المؤمن كمشكاة))[١].

٢٩ ـ وروي أنَّ عمر قال لعبد الرحمن بن عوف: (ألم تجد فيما أنزل علينا: أن جاهدوا كما جاهدتم أوّل مرَّة، فأنا لا أجدها؟ قال: أُسقطت فيما أُسقط من القرآن)[٢].

٣٠ ـ وروي أيضاً عن حميدة بنت أبي يونس، قالت: (قرأ عليَّ أبي، وهو ابن ثمانين سنة، في مصحف عائشة: إنَّ الله وملائكته يصلّون على النبي، يا أيّها الذين آمنوا صلّوا عليه وسلّموا تسليماً، وعلى الذين يصلّون في الصفوف الأولى)، قالت: (قبل أن يغيّر عثمان المصاحف)[٣].

هذه نبذة موجزة ممَّا ورد في أُمّهات كتب العامّة، من روايات التحريف، وقد حاول أكثر علماء أهل السُنّة توجيه ما ورد فيها بأن قالوا: إنَّ بعض الآيات القرآنية قد نسخت تلاوتها، بمعنى أنَّ ما ورد في الروايات كان قرآناً على عهد رسول الله ﷺ، ثمّ نسخت تلاوته، أي رفعت ألفاظه وبقي حكمه، ومثّلوا له بآية الرجم المتقدّمة، والبعض الآخر نسخت تلاوته وحكمه معاً، ومثّلوا له برواية عمرة عن عائشة المتقدّمة، والتي تقول فيها: (كان فيما أُنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرّمن، ثمّ نسخن بخمس معلومات، فتوفّي رسول الله ﷺ وهنَّ فيما يُقرأ من القرآن)[٤].

---

(١) الإتقان/ ج ١/ ص ٣٩٣.

(٢) الإتقان/ ج ٣/ ص ٨٤.

(٣) الإتقان/ ج ٣/ ص ٨٢.

(٤) صحيح مسلم/ ج ٢/ ص ١٠٧٥/ باب التحريم بخمس رضعات.

ونسخ التلاوة بكلا قسميه باطل ولا دليل عليه، بل إنَّ القول بنسخ التلاوة هو نفس القول بالتحريف، وكلّ ما جيء به من أدلّة هو من أخبار الآحاد، والنسخ لا يثبت بخبر الواحد.

قال السيّد الخوئي: (إنَّ نسخ التلاوة هذا إمَّا أن يكون قد وقع من رسول الله ﷺ وإمّا أن يكون ممَّن تصدّى للزعامة من بعده، فإن أراد القائلون بالنسخ وقوعه من رسول الله ﷺ فهو أمر يحتاج إلى الإثبات، وقد اتَّفق العلماء أجمع على عدم جواز نسخ الكتاب بخبر الواحد، وقد صرَّح بذلك جماعة في كتب الأصول وغيرها[1]، بل قطع الشافعي وأكثر أصحابه، وأكثر أهل الظاهر بامتناع نسخ الكتاب بالسُنّة المتواترة، وإليه ذهب أحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه، بل إنَّ جماعة ممَّن قال بإمكان نسخ الكتاب بالسُنّة المتواترة منع وقوعه[2]، وعلى ذلك فكيف تصحُّ نسبة النسخ إلى النبيّ ﷺ بأخبار هؤلاء الرواة؟ مع أنَّ نسبة النسخ إلى النبيّ ﷺ تنافي جملة من الروايات التي تضمَّنت أنَّ الإسقاط قد وقع بعده. وإن أرادوا أنَّ النسخ قد وقع من الذين تصدّوا للزعامة بعد النبيّ ﷺ فهو عين القول بالتحريف، وعلى ذلك فيمكن أن يُدَّعى أنَّ القول بالتحريف هو مذهب أكثر علماء أهل السُنّة، لأنَّهم يقولون بجواز نسخ التلاوة، سواء أنسخ الحكم أم لم ينسخ...)[3].

هذا ما يتعلَّق بالنسخ، وهنالك طائفة أخرى من الروايات دلَّت دلالة صريحة على وقوع التحريف ولا يحتمل فيها النسخ كقول عائشة

---

(١) الموافقات لأبي إسحاق الشاطبي/ ج ٣/ ص ١٠٦/ طبعة المطبعة الرحمانية بمصر.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي/ ج ٣/ ص ٢١٧.

(٣) البيان في تفسير القرآن/ ص ٢٢٢.

في الرواية السابعة عشر: (فتوفّي رسول الله ﷺ وهنّ فيما يُقرأ من القرآن)، وكقولها في الرواية السادسة والعشرين: (فلمّا مات رسول الله ﷺ وتشاغلنا بموته، دخل داجن فأكلها)، أو قولها حينما سُئلت عن بعض الآيات التي توهَّم السائل اشتمالها على اللحن: (يا ابن أختي هذا عمل الكتّاب، أخطأوا في الكتاب)، وغيرها من الروايات التي لا يمكن تأويلها وحملها على غير معنى التحريف.

هذا ما تيسَّر لنا جمعه وتدوينه في مسألة نفي وقوع التحريف في القرآن، وقد حاولنا في كلّ فصولها أن نختصر في ما أطال فيه غيرنا، وأن نبسط القول في مواطن أخرى، إيماناً منّا بلزوم هذا الاختصار والإيجاز وضرورة ذلك البسط، ولذا نرجو أن نكون قد وفّقنا في بيان واقع هذه المسألة، وطرح أهمّ ما يتعلَّق بها، وأن يكون عملنا هذا شافعاً لنا يوم لا ينفع مال ولا بنون إلاّ من أتى الله بقلب سليم، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين وصلّى الله على محمّد وعلى آله الطيّبين الطاهرين.

* * *

المصادر

١ ـ القرآن الكريم.

٢ ـ اختيار معرفة الرجال (المعروف برجال الكشي): الشيخ الطوسي/ تحقيق: السيّد مهدي الرجائي/ نشر مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث/ قم/ (١٤٠٤هـ).

٣ ـ آلاء الرحمن في تفسير القرآن: محمّد جواد البلاغي النجفي/ الطبعة الثالثة/ مكتبة الوجداني/ قم.

٤ ـ أصل الشيعة وأصولها: محمّد حسين آل كاشف الغطاء/ ط نجف.

٥ ـ أصول الكافي/ ثقة الإسلام الشيخ محمّد بن يعقوب الكليني الرازي/ دار الأسوة للطباعة والنشر/ الطبعة الرابعة/ (١٤٢٤هـ)/ إيران/ قم.

٦ ـ الاحتجاج على أهل اللجاج: أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي/ دار الأسوة للطباعة والنشر/ قم/ (١٤٢٤هـ).

٧ ـ الأصول العامّة للفقه المقارن: السيّد محمّد تقي الحكيم/ المؤسّسة الدولية للدراسات والنشر/ بيروت/ الطبعة الرابعة/ (١٤٢٢هـ).

٨ ـ الإلهيات على هدى الكتاب والسُنّة والعقل: محاضرات الشيخ جعفر السبحاني بقلم الشيخ حسن محمّد مكّي العاملي/ مؤسّسة الإمام الصادق عليه السلام/ قم/ الطبعة السادسة/ (١٤٢٦هـ).

٩ ـ الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل: الشيخ ناصر مكارم الشيرازي/ دار النشر لمدرسة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام/ قم/ الطبعة الثالثة/ (١٤٢٩هـ).

١٠ ـ أوائل المقالات ومذاهب المختارات: محمّد بن محمّد بن النعمان (الشيخ المفيد)/ تعليق فضل الله الزنجاني/ ط المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد/ قم/ (١٤٢٣هـ).

١١ ـ بحار الأنوار: الشيخ محمّد باقر المجلسي/ دار إحياء التراث العربي/ الطبعة الثانية/ (١٤٠٣هـ).

١٢ ـ البيان في تفسير القرآن: السيّد أبو القاسم الموسوي الخوئي/ منشورات دار العلم/ النجف الأشرف/ مطبعة العمّال المركزية/ بغداد/ (١٤٠٩هـ).

١٣ ـ التبيان في تفسير القرآن: أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي/ طبعة دار إحياء التراث العربي/ بيروت/ (١٤٠٢هـ).

١٤ ـ التحقيق في نفي التحريف عن القرآن الشريف: السيّد علي الحسيني الميلاني/ مركز الحقائق الإسلاميّة/ الطبعة الخامسة/ قم المقدّسة/ (١٤٢٩هـ).

١٥ ـ تفسير البيان في الموافقة بين الحديث والقرآن: السيّد محمّد حسين الطباطبائي التبريزي/ تحقيق: أصغر إرادتي/ مكتب تنظيم ونشر آثار العلاَّمة الطباطبائي/ الطبعة الأولى/ (١٤٢٥هـ).

١٦ ـ تفسير العيّاشي: أبو نصر محمّد بن مسعود ابن عيّاش السلمي السمرقندي/ تصحيح وتعليق: السيّد هاشم الرسولي المحلاَّتي/ مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات/ بيروت/ لبنان/ الطبعة الثانية/ (١٤٣١هـ).

١٧ ـ تفسير القرآن الكريم: السيّد عبد الله شبّر/ مراجعة الدكتور حامد حفني داود/ دار إحياء التراث العربي/ بيروت/ لبنان/ الطبعة الرابعة.

١٨ ـ تهذيب اللغة: أبو منصور محمّد بن أحمد الأزهري/ تحقيق: عبد السلام محمّد هارون/ دار القومية العربية للطباعة/ مصر/ (١٣٨٤هـ).

١٩ ـ التوحيد: أبو جعفر محمّد بن علي بن بابويه القمّي (الشيخ الصدوق)/ تصحيح: السيّد هاشم الطهراني/ منشورات جامعة المدرّسين.

٢٠ ـ ثواب الأعمال: الشيخ الصدوق محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه القمّي/ منشورات الشريف الرضي/ (١٤١٨هـ).

٢١ ـ الخرائج والجرائح: الشيخ الأقدم أبو الحسين سعيد بن هبة الله المشهور بقطب الدين الراوندي/ منشورات دار الكتاب الإسلامي/ بيروت/ لبنان/ الطبعة الأولى/ (١٤٠٩هـ).

٢٢ ـ الذريعة إلى تصانيف الشيعة: الشيخ آغا بزرك الطهراني، دار إحياء التراث العربي/ بيروت/ لبنان/ مراجعة وتصحيح وتدقيق: السيّد رضا بن جعفر مرتضى العاملي/ الطبعة الأولى/ (١٤٣٠هـ).

٢٣ ـ سعد السعود للنفوس: السيّد رضي الدين علي بن موسى بن جعفر بن محمّد بن محمّد الشهير بابن طاووس/ تحقيق: مركز الأبحاث والدراسات الإسلاميّة/ قسم إحياء التراث الإسلامي/ قم/ الطبعة الأولى/ (١٤٢٢هـ).

٢٤ ـ سلامة القرآن من التحريف وتفنيد الافتراءات على الشيعة الإمامية: الدكتور فتح الله المحمّدي/ دار مشعر للطباعة والنشر/ إيران/ قم/ الطبعة الأولى/ (١٤٢٤هـ).

٢٥ ـ سنن الدارمي: أبو محمّد عبد الله بهرام الدارمي/ دار إحياء السُنّة النبوية.

٢٦ ـ سنن النسائي: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي/ تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة/ نشر مكتب المطبوعات/ حلب/ (١٤٠٦هـ).

٢٧ ـ شؤون قرآنية: الشيخ محمّد صنقور علي البحراني/ منشورات رشيد/ الطبعة الأولى/ قم/ (١٤٣١هـ).

٢٨ ـ شرح الكافي (الأصول والروضة): المولى محمّد صالح المازندراني/ تصحيح وتخريج: علي أكبر الغفاري، الناشر: المكتبة الإسلاميّة/ طهران/ (١٣٨٢هـ).

٢٩ ـ الشيعة والقرآن: خليفة عبيد الكلباني العماني/ دار المحجّة البيضاء/ البحرين/ السنابس/ الطبعة الأولى/ (١٤٢٨هـ).

٣٠ ـ صحيح مسلم: مسلم بن الحجّاج النيسابوري، دار إحياء التراث العربي/ بيروت/ لبنان.

٣١ ـ صيانة القرآن من التحريف: محمّد هادي معرفة/ ط ١/ دار القرآن الكريم/ قم/ (١٤١٠هـ).

٣٢ ـ الطبقات الكبرى: محمّد بن سعد بن منيع/ طبعة دار الكتب/ بيروت/ (١٤٠٥هـ).

٣٣ ـ علوم القرآن: السيّد محمّد باقر الحكيم/ دار التعارف للمطبوعات/ بيروت/ لبنان/ الطبعة الثالثة/ (١٤١٥هـ).

٣٤ ـ علوم القرآن (دروس منهجية): السيّد رياض الحكيم/ دار الهلال/ الطبعة الثالثة/ (١٤٢٧هـ).

٣٥ ـ عيون أخبار الرضا: محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه القمّي/ انتشارات المكتبة الحيدرية/ إيران/ قم/ الطبعة الأولى/ (١٤٢٦هـ).

٣٦ ـ فرائد الأصول: الشيخ مرتضى الأنصاري.

٣٧ ـ فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب ربّ الأرباب: ميرزا حسين بن محمّد تقي النوري/ الطبعة الحجرية/ (١٢٩٨هـ).

٣٨ ـ كامل الزيارات: الشيخ أبو القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه القمّي/ مؤسّسة التاريخ العربي/ بيروت/ لبنان/ الطبعة الأولى/ (١٤٢٩هـ).

٣٩ ـ كتاب العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي/ تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي/ ط ١/ منشورات دار الهجرة/ قم/ (١٤٠٥هـ).

٤٠ ـ الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي/ دار المعرفة/ بيروت.

٤١ ـ الكنّى والألقاب: الشيخ عبّاس القمّي/ المطبعة الحيدرية/ النجف الأشرف/ (١٣٨٩هـ).

٤٢ ـ لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين محمّد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري/ نشر أدب الحوزة/ قم/ (١٤٠٥هـ).

٤٣ ـ لمحات من تاريخ القرآن: محمّد علي الأشيقر/ مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات/ بيروت/ لبنان/ الطبعة الثانية/ (١٤٠٨هـ).

٤٤ ـ مائة وثمانون سؤالاً وجواباً: الشيخ ناصر مكارم الشيرازي/ إعداد: مجموعة من فضلاء الحوزة العلمية في قم/ دار الكتب الإسلاميّة/ طهران/ الطبعة الأولى/ (١٤٢٧هـ).

٤٥ ـ مجمع البيان لعلوم القرآن: أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي/ منشورات الأعلمي/ طبعة بيروت/ (١٤١٥هـ).

٤٦ ـ المحلّى: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري/ تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي/ نشر: دار الآفاق الجديدة/ بيروت.

٤٧ ـ مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول: الشيخ محمّد باقر المجلسي/ إخراج ومقابلة وتصحيح: السيّد هاشم رسولي المحلاّتي/ دار الكتب الإسلاميّة/ الطبعة الخامسة/ طهران/ (١٤٠٤هـ).

٤٨ ـ المسائل السروية: محمّد بن محمّد بن النعمان (الشيخ المفيد)/ تحقيق: صائب عبد الحميد/ ط المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد/ إيران/ قم/ (١٤١٣هـ).

٤٩ ـ معجم الصحاح: إسماعيل بن حماد الجوهري/ اعتنى به: خليل مأمون شيحا/ دار المعرفة/ بيروت/ لبنان/ الطبعة الثالثة/ (١٤٢٩هـ).

٥٠ ـ المفردات في غريب القرآن: أبو القاسم الحسين بن محمّد المعروف بالراغب الأصفهاني/ ضبط: هيثم طعيمي/ دار إحياء التراث العربي/ بيروت/ لبنان.

٥١ ـ منتهى الدراية في توضيح الكفاية: السيّد محمّد جعفر الجزائري المروّج/ منشورات طليعة النور/ الطبعة الأولى/ (١٤٢٨هـ).

٥٢ ـ الموسوعة الرجالية الميسَّرة أو معجم رجال الوسائل: الشيخ علي أكبر الغفاري/ مؤسّسة الإمام الصادق عليه السلام/ الطبعة الثانية/ (١٤٢٤هـ).

٥٣ ـ الميزان في تفسير القرآن: الأستاذ العلاَّمة السيّد محمّد حسين الطباطبائي/ دار الكتب الإسلاميّة/ الطبعة السابعة.

٥٤ ـ نهج البلاغة: الشريف الرضي محمّد بن الحسين بن موسى/ تحقيق السيّد هاشم الميلاني/ مكتبة الروضة الحيدرية/ النجف الأشرف/ (١٤٣١هـ).

٥٥ ـ الوافي: محمّد محسن المشتهر بالفيض الكاشاني.

٥٦ ـ وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: محمّد بن الحسن الحرّ العاملي/ مؤسّسة آل البيت/ طبعة قم/ (١٤١٢هـ).

* * *

الفهرست

إهداء ٣
المقدّمة ٧
التمهيد ٩
الفصل الأوّل: تحرير محلّ النزاع ١١
التحريف في اللغة ١٣
التحريف في الاصطلاح ١٤
الفصل الثاني: أدلّة عدم وقوع التحريف ١٧
المحور الأوّل: الأدلّة القرآنية ١٩
شبهات وردود ٢٠
المحور الثاني: الأدلّة الروائية ٢٥
المحور الثالث: الدليل العقلي ٣١
المحور الرابع: دليل الإجماع ٣٢
المحور الخامس: الشواهد التاريخية ٣٣
المحور السادس: القرآن مجموع في زمن النبيّ ﷺ ٣٧
الفصل الثالث: موقف العلماء من التحريف ٤١
المحور الأوّل: شهادات علماء الشيعة على نفي التحريف ٤٣
وقفة مع العلاَّمة النوري رحمه الله ٦٢
السيّد نعمة الله الجزائري رحمه الله ورأيه بالتحريف ٦٤
المحور الثاني: ما صنَّفه علماء الشيعة في دفع شبهة التحريف ٦٥

المحور الثالث: علماء من أهل السُنّة ينزّهون الشيعة عن القول بالتحريف ٧٠
الفصل الرابع: البحث في روايات التحريف ٧٧
المحور الأوّل: بين يدي البحث ٧٩
المقدّمة الأولى: في قيمة هذه الروايات والمقدار المعتبر منها ٧٩
المقدّمة الثانية: في بيان مفهوم الإقراء ومفهوم التأويل ومفهوم التنزيل ٨٣
اللفظ الأوّل: الإقراء ٨٤
اللفظ الثاني: التأويل ٨٦
اللفظ الثالث: التنزيل ٨٧
المحور الثاني: شهادة جملة من علمائنا على معنى التنزيل ٩٣
الفرق بين التنزيلين ٩٦
المحور الثالث: روايات التحريف ٩٧
المجموعة الأولى: الروايات التي ورد فيها لفظ التحريف ٩٧
المجموعة الثانية: الروايات التي دلّت على وجود أسماء الأئمّة عليهم السلام في القرآن ١٠٤
المجموعة الثالثة: الروايات التي دلّت على وجود قراءات مغايرة لما في الكتاب ١١٢
المجموعة الرابعة: الروايات الدالّة على نقص القرآن ١١٨
الفصل الخامس: التحريف وحجّية الظواهر ١٢٣
الفصل السادس: التحريف عند غير الشيعة ١٣١
المصادر ١٤٥
الفهرست ١٥١

* * *